

العلوم والعربية

عما رتھا وعملھا فی الفترة العثمانیة

تألیف

الدكتور أندریس ریوی

استاذ التاريخ الإسلامی فی جامعة اکسفورڈ

تعریب قاسم طویر

الحائز علی جائزة المنظمیة العربیة للتربیة والثقافة والعلوم فی الترجمة

العود صم والعزبسة

قاسم طوير

أندريه ريمون

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

دار المجتهد ٢٠٠٠ - ١ - ١٩٨٦

للإهداء

إلى منظمة المدارس العربية
إعترافاً متواضعاً بمجهودها الحميدة
في حماية التليد وتطوير الطريقتين
في المدارس العربية

قاسم طويركا

الفصل الأول

الامبراطورية العثمانية والعهد العثماني العربي

● تأسيس الامبراطورية العثمانية :

شمل الفتح العثماني جميع أرجاء الوطن العربي تقريباً ، وذلك في خلال فترة من التوسع دامت نصف قرن ونيف او من ١٥١٦ (احتلال السلطان سليم لسورية) حتى ١٥٧٠ م (احتلال سنان باشا النهائي لتونس) .

استقرت الامبراطورية العثمانية ، بعد احتلال تونس ، داخل حدود ثابتة ، ولم تتغير تلك الحدود حتى ١٨٣٠ م ، باستثناء بعض التراجع في اطرافها النائية (اليمن مثلاً) ولم يبق خارج نطاق الامبراطورية من بين البلدان العربية المطلة على البحر الابيض المتوسط إلا مراكش . أما الخطر الذي داهم الحدود الشرقية للامبراطورية ، والذي نجم عن النزاع مع ايران ، فقد ظل مستمراً حتى نهاية القرن الثامن عشر . ومع هذا لم تتعرض السيادة العثمانية بسببه للهلاك .

ففي أعقاب الفتح الذي قام به السلطان سليم في ١٥١٦ م ، لم تنسلخ الموصل عن جسم الامبرطورية ، لكن مدينة بغداد التي فتحها السلطان سليم في ١٥٣٤ م احتلها الصفويون لفترة قصيرة دامت من ١٦٢٣ م ، وهي الفترة التي شهدت حملات السلطان مراد .

حافظت العواصم العربية على بنيتها لفترة طويلة بفضل احتوائها من قبل امبراطورية مترامية الاطراف ، وقوية الأركان ، وصعبة المنال . فباستثناء الموصل وبغداد اللتين تطلبتا الحماية ضد هجمات الايرانيين المتكررة (مثل محاولة نادرشاه لاسترداد بغداد في ١٧٣٣ والموصل في ١٧٤٣) ، وباستثناء الجزائر التي كانت معرضة للهجمات البحرية باستمرار ، لم تكن بقية العواصم العربية بحاجة الى تحصينات منيعة لرد الاعتداءات الخارجية .

على الرغم من احتفاظ المدن القديمة بكيانها وأسوارها ، وامتداد يد الترميم اليها بين حين وآخر ، فقد نشأت ضواحي متسعة لا تطوقها أسوار ولا تحميها تحصينات حول القاهرة (الى الجنوب والى الغرب من المدينة الفاطمية) ، ودمشق . أما تونس فانها لم تشيّد حول نفسها سوراً منيعاً إلا في نهاية القرن الثامن عشر ، وذلك لخلق الاضطرابات الداخلية ، ولصد الاعتداءات الجزائرية .

أقام العثمانيون نظاماً حكومياً متجانساً على هذه الشبكة السياسية الواسعة ، ففي ١٩٠٩ كان نصيب الوطن العربي ١٢ ولاية من أصل ٣٦ وهي اليمن ، البصرة ، بغداد ، الموصل ، الرقة ، حلب ، دمشق ، طرابلس الشام ، مصر ، طرابلس الغرب ، تونس والجزائر ، وعواصم تلك الولايات هي المدن التي ستكون موضوع بحثنا هذا^(١) . ولقد اعتمدت الحكومات المحلية في تلك الولايات على ثلاثة عناصر : وال برتبة باشا ، الجند وأهمها الانكشارية ، والجهاز الشرعي الذي يشرف عليه قاض يتم تعيينه من قبل مقر السلطنة في اصبطنبول . لكن السلطنة العثمانية أفسحت مجالاً واسعاً للنخبة المحلية في إدارة الولايات ، واسطع مثال على ذلك مماليك مصر الذين كانوا الركن الرابع للسلطة في القاهرة .

● الولايات :

على الرغم من اتساع رقعة الدولة العثمانية ، وتنوع مناطقها ، وتباين أراضيها ، فإن الاشراف الاداري لاسطنبول على تلك الرقعة تواءم مع الاستقلال الذاتي للولايات ، لعل الرغبة القليلة ، أوبالأحرى ، انعدام القدرة ، جعلت السلطة المركزية في اسطنبول ، في أغلب الأحيان ، تكتفي بالامساك بزمام القوى المحلية في الولايات من بعيد . وعلى الرغم من انها حاولت فرض سيطرتها على بعض الولايات بوسائل التدخل العسكري (مثلما جرى في تونس سنة ١٧٠٨ وفي مصر سنة ١٧٨٦) ، أو بتعيين باشاوات غرباء (مثلما جرى في الموصل سنة ١٧٥٦ وسنة ١٧٦٠) ، إلا أن الباب العالي - بوجه عام - غالباً ما كان يستقر على ترك السلطة المحلية الفعلية بيد مجموعة أو أفراد من الناس ، طالما أن الأمن مستتب ، ويجري توريد الضرائب الى اسطنبول بانتظام .

وهكذا رضى السلاطين بتطورات كان من نتائجها قيام حكومات اقليمية ، تتمتع بقليل أو بكثير من الاستقلال الذاتي . ففي القرن الثامن عشر نتجت عن ذلك التجمع صورة تحتوي على مختلف ألوان الحكم ، بدءاً من التبعية وانتهاء بالباب العالي ، وبدءاً من الممارسة الادارية المباشرة ، وانتهاء بالاستقلال التام تقريباً ، مما يجعلنا نعتبر الامبراطورية العثمانية ضرباً من ضروب الكومونولث ، أكثر من كونها كياناً سياسياً ، يعتمد المركزية الصارمة . وفي كل الاحوال لا يمكننا إكبار العلاقة بين الباب العالي من جهة ، وحكومات الولايات من جهة ثانية ، إكباراً صادقاً إلا إذا أخذنا اللعبة الحاذقة بين الطرفين بعين الاعتبار .

فالباب العالي لا يهتم الا أن تكون السيادة العثمانية مصونة ، والاهداف الرئيسية للسياسة العثمانية (الأمن الخارجي) مضمونة . أما حكام الولايات فقد احترموا القواعد الخارجية وواقع بعض الأمور ، كيما يستمتعوا فعلاً بالشمار السياسية للاستقلال السياسي (٢) . لا طائل من محاولة الدخول في تفاصيل المظاهر التي أخذها الاستقلال الذاتي في كل ولاية ، فذلك سيعني انه لا بد من عرض تاريخ ولايات الامبراطورية كلها (٣) ، لكن دعونا نقل ببساطة : أن ولاية حلب الوحيدة التي كان

يحكمها باستمرار باشا مبعوث من قبل الباب العالي ، ومع هذا كان هؤلاء الباشوات يواجهون ضغطاً شديداً من جانب فئتين ، لهما جذور عميقة في الشعب ، وهما فئة الأشراف ، وفئة الانكشارية .

نمت في بعض الولايات سلطات محلية ، من خلال حرصها على مظاهر التبعية ، فالامراء « المماليك » أسسوا نوعاً من السلالة الحاكمة في بغداد وكان الواحد يخلف الآخر منذ أيام حسن باشا (١٧٠٤ - ١٧٢٣) حتى ١٨٣١ ، وفي الجزائر استقر الامر للانكشارية بعد فترة من الصراع على السلطة مع رؤساء البحرية ، ومنذ ١٦٥٩ أسسوا نوعاً من السلطة الجماعية لكنهم احتفظوا ظاهرياً بالتبعية للباب العالي ، وفي القرن الثامن عشر أخذ حكم الدايات (جمع داي) في الجزائر شكلاً قريباً من النظام الملكي ، وكان ذلك النظام وراثياً في بعض الحالات .

أما في مصر فسرعان ما زالت سلطة الباشوات على أيدي المماليك والانكشارية ، فقد سيطر هؤلاء من ١٦٦٠ حتى ١٧٦٠ ، ثم تمكنت أسر الباكوات (جمع بيك) من فرض سلطتها ، بحيث سارت السلطة الحكومية في فترات معينة نحو الملكية (علي بك ١٧٦٠ - ١٧٧٢ ، ومحمد بك ١٧٧٢ - ١٧٧٥ ، وإسماعيل بك ١٧٨٦ - ١٧٩١) أو نحو الحكم الثنائي (مراد بك وإبراهيم بك ١٧٩١ - ١٧٩٨) . بيد أن هؤلاء لم يلتزموا دوماً بالتبعية الظاهرية للباب العالي ، فعلي بك وطد نفسه حاكماً مستقلاً ، وفي العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر لم تكن الخزينة تصل بانتظام الى الباب العالي ، وفي بعض الاحيان كان حكام مصريمتنعون عن ارسالها .

نشأ في دمشق ما يشبه الاسر الحاكمة ، فالعظم الذين تولوا الحكم - مع فترات انقطاع قصيرة - من ١٧٢٥ حتى ١٧٨٣ م سادت لهم البلاد كلياً في أيام أسعد باشا (١٧٤٣ - ١٧٥٧ م) .

وفي الموصل رسخت أسرة الجليلي أقدامها وذلك منذ أن أصبح اسماعيل باشا الجليلي والياً على الموصل في ١٧٢٦ ، ولقد استمرت هذه الاسرة في حكم الموصل من دون انقطاع حتى سنة ١٨٣٤ ، على الرغم من محاولات الباب العالي تعيين باشوات غرباء قادمين من اسطنبول .

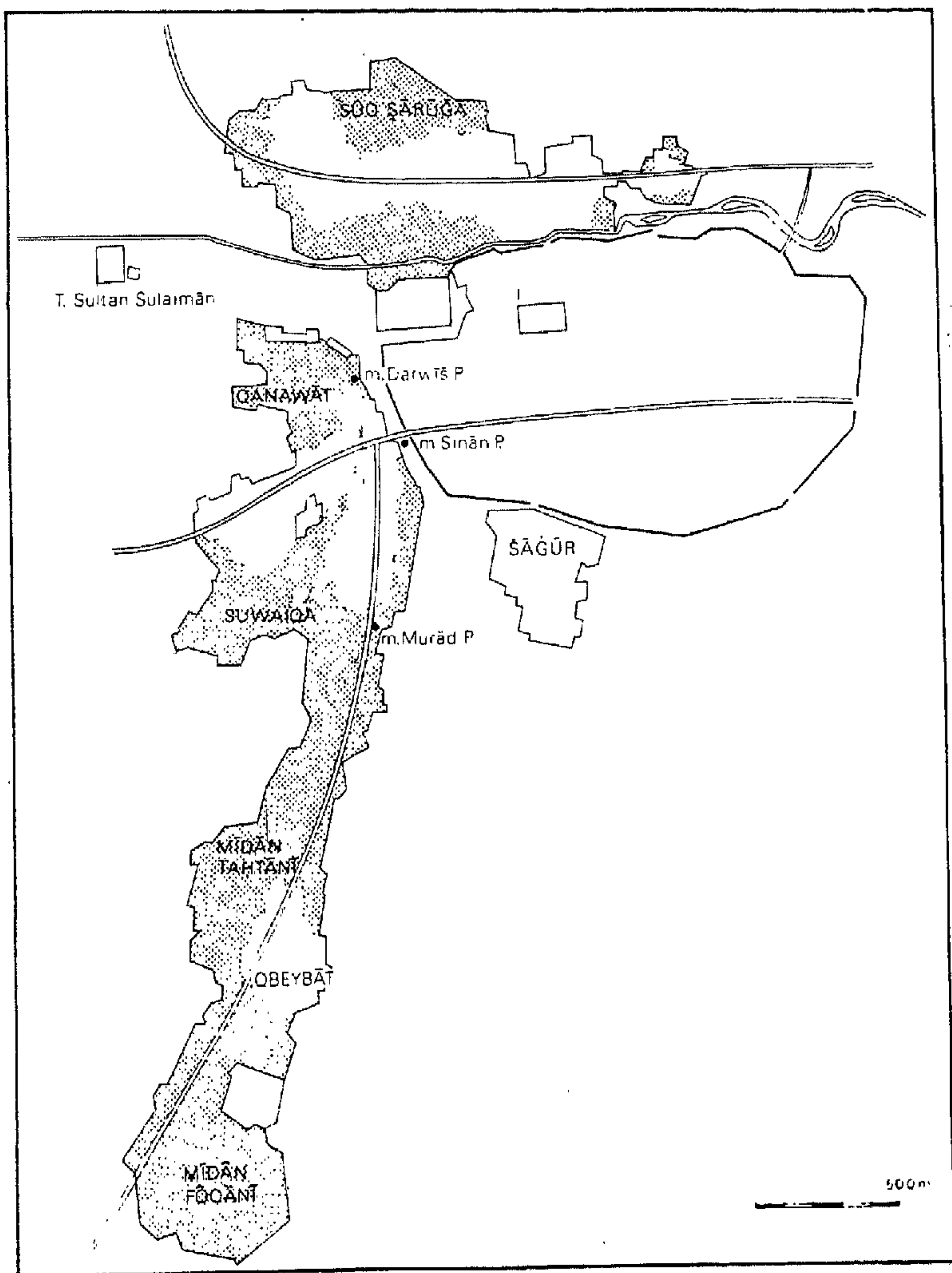
أما في شمالي افريقيا فان الاسر الحاكمة فعلياً هناك لم تحتفظ إلا بمظهر التبعية

الواحية للباب العالي ، الذي اقتصرت صلاحياته على منح لقب الباشا لحكام وصلوا إلى منصب الولاية بواسطة الوراثة ، ففي تونس تعاقب على حكم الولاية بالتتالي أسرتان حاکمتان : أسرة المرادي في القرن السابع عشر والأسرة الحسينية طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

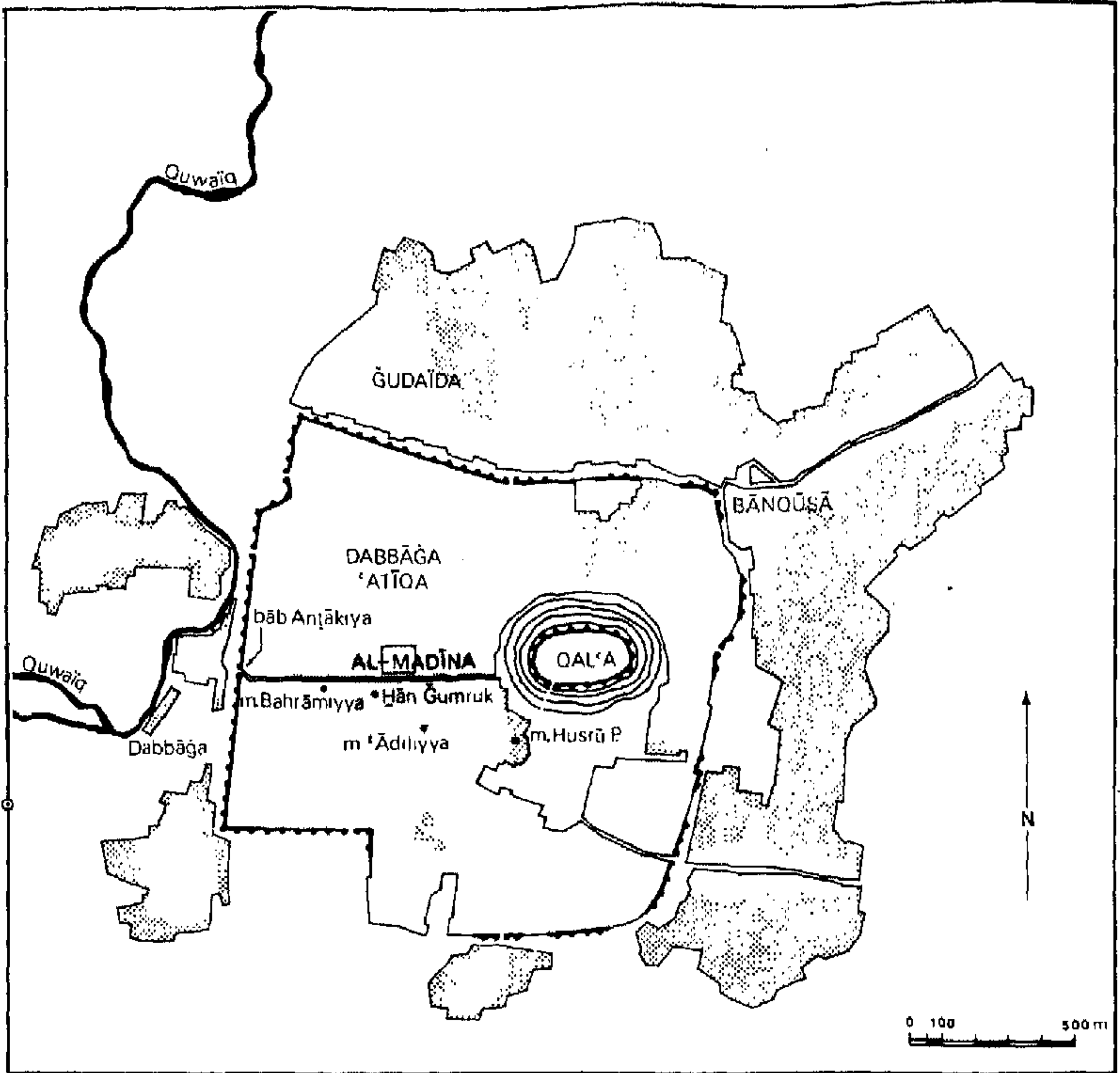
وفي طرابلس الغرب استلمت الحكم أسرة القرّة ملي منذ ١٧١١ ولم تتخل عن الحكم إلا في نهاية القرن التاسع عشر ، وذلك عندما نجح الباب العالي سنة ١٨٣٥ في استعادة سلطته دفعة واحدة في كل من طرابلس الغرب ، وبغداد ، والموصل . إن المرونة النسبية التي استخذ منها العثمانيون في معالجة الأوضاع المحلية المختلفة كانت - في نهاية المطاف - أحد العوامل التي تفسر لنا أسباب ذلك العمر الطويل الذي عاشته امبراطورية بزغت في ١٥١٦ ولم تغرب شمسها فعلياً عن الوطن العربي إلا في أعقاب الفتح الافرنسي للجزائر في ١٨٣٠ م .

● التوسع العمراني في العصر العثماني

درجت العادة على اعتبار الفترة العثمانية فترة انحطاط عام ، وخاصة فيما يتصل بالحياة المدنية منها . فالنظام المالي^(٤) الذي اعتمدته الدولة العثمانية فكك البنية المدنية ، ونشأت فوضى سببت انحطاط المدينة انحطاطاً لا شفاء منه . ويكفي الاستشهاد بأقوال اثنين من الباحثين كي ندرك أبعاد تلك المقولة . - يقول الباحث م . كليرجيه : « كانت القاهرة في ظل العثمانيين تموت موتاً بطيئاً وخفياً ، كانت تنكمش على نفسها وتترك آثار ماضيها المجيد تفنى تدريجياً ، . . . كانت القاهرة تتراجع إلى الوراء . . . والسكان الأصليون من العرب يتشتتون . . . دبّت الفوضى في النظام العمراني وصارت المواصلات الصعبة مرآة للفوضى السياسية والاقتصادية » .



الشكل ١ : - مناطق النمو العمراني في دمشق خلال الفترة العثمانية (الأقسام المظللة)
نقلا عن سوفاجيه



الشكل ٢ : - مناطق التوسع العمراني في حلب خلال الفترة العثمانية (الأقسام المظللة) نقلا عن سوفاجيه

- أما الباحث جان سوفاجيه فيقول : « بدأت علائم التفكك تظهر ثانية في حلب أيضاً في ظل العثمانيين ، ولكن مع جنوح الى المبالغة بحيث عجلت تجزئة قلب المدينة إلى أقسام منفصلة . . . حلب العثمانية غدت أثراً بعد عين . . . واجهات فخمة تخفي وراءها خرائب (٥) » .

تتناقض تلك الآراء تناقضاً فاضحاً مع الحقائق الماثلة للعيان . على الرغم من

ن تلك الحقائق موثقة توثيقاً دقيقاً في كتاب سوفاجيه حول حلب فإنه من الغريب أن يتجاهل الباحثون الفترة الطويلة من التطور الذي شهدته المدن العربية الرئيسية - بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر^(٦) .

يتبدى النمو العمراني في التوسع خارج نطاق الاسوار بحيث أخذ في كثير من المدن شكل الضواحي الممتدة على جانبي الطرق التجارية الرئيسية . فبينما مساحة القاهرة المملوكية لم تتعد الـ ٤٥٠ هكتاراً ، بلغت المساحة الاجمالية للتوسع العمراني في أيام صاحب كتاب (وصف مصر)^(٧) ٦٦٢ هكتاراً ، أما دمشق فقد قفزت مساحتها من ٢١٢ هكتاراً في مطلع القرن السادس عشر الى ٣١٣ هكتاراً في منتصف القرن التاسع عشر ، وكانت حلب تحتل مساحة ٢٣٨ هكتاراً في ١٥١٦ ثم غدت ٣٦٧ هكتاراً في أوائل القرن التاسع عشر^(٨) . في ضوء تلك الحقائق بلغت نسبة النمو في الأمثلة الثلاثة مقدار ٥٠ ٪ . أما من ناحية السكان ، فإن التقديرات الأخيرة لعدددهم تنتهج الخط البياني المتصاعد أيضاً . ففي ما يتصل بالقاهرة اقترحت عدداً مقداره ١٥٠,٠٠٠ نسمة لسكان المدينة في ١٥١٧ بينما وصلت تقديرات صاحب كتاب (وصف مصر) الى ٢٦٣,٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٠٠ م . يقدر انطوان عبد النور عدد سكان دمشق بـ ٥٢,٠٠٠ نسمة في نهاية القرن السادس عشر وبـ ٩٠,٠٠٠ في نهاية القرن الثامن عشر ، ويقدر عدد سكان حلب^(٩) بـ ١٢٠,٠٠٠ نسمة في سنة ١٧٩٠ م بعد ان كان ٦٠,٠٠٠ نسمة في سنة ١٥٧٠ م . وما يؤكد صحة تلك الادلة ما نعرفه عن البنية التجارية لتلك المدن وبخاصة خاناتها .

● أسباب التوسع العمراني

كيف يمكننا تفسير الظواهر الباهرة للارتقاء العمراني في مدن مثل مدينة الجزائر ، التي تعتبر نتاجاً عثمانياً بحتاً ، أو مدينة تونس التي وصلت إلى أوج توسعها في القرن الثامن عشر^(١٠) ؟ .

تجدر الإشارة الى فترة من الانحطاط العام سقت الفتح العثماني وكان لا بد من ان يتبع تلك الفترة مرحلة من الترميم والاصلاح والانعاش وذلك في وقت حلت فيه امبراطورية منيعة مكان دول منهكة مثل دول الحفصيين والمماليك . فمدن يصفها المؤرخون بانها كانت خراباً في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، (مثل بغداد بعد الغزو المغولي ، ودمشق بعد تيمورلنك ، والقاهرة بعد إحداث ١٣٤٨ ومطلع القرن الخامس عشر ، وتونس بعد الاحتلال الاسباني) ، لا نستغرب انتعاشها من جديد بعد ان فقدت مقومات الازدهار طيلة ذلك الوقت . يضاف الى ذلك أن قيام امبراطورية مترامية على شواطئ البحر المتوسط (فمساحتها البالغة ٢٥ مليون كم^٢ جعلت منها ثاني أكبر دولة سياسية مركزية منذ قيام الامبراطورية الرومانية) ، أوجد سوقاً هائلة حيث الأفراد والبضائع تنتقل من غير أن يعترضها حاجز ، من حدود مراكش حتى حدود إيران ، ومن سهوب روسيا الجنوبية حتى حدود الحبشة . ولا بد للمدن الواقعة على جانبي الطرق التجارية الرئيسية - وهذه حال معظم المدن العربية الكبيرة - من ان تستفيد من الحركة الدائبة في تلك الشرايين الداخلية ، وقد ظلت الحال كذلك حتى القرن الثامن عشر .

في الواقع لم تتوقف حيوية التجارة الشرقية ، إثر دخول الأوربيين إلى المحيط الهندي فظهور منتوجات جديدة - كالبن مثلاً - خلق للتجارة الشرقية أبعاداً إضافية . أصبح الحج رمزاً لقوة تلك الشرايين الداخلية ، واكتسب خلال الفترة العثمانية أهمية لا مثيل لها في الماضي . فالأبعاد الشاسعة للامبراطورية ووحدتها السياسية والتزام الدولة العثمانية وولاياتها بتسهيل أداء الحج للناس ، كل ذلك يجعل من الصعب معرفة العدد الحقيقي للحجاج وقوافلهم ، لكننا نقدر عدد المجتمعين منهم في القاهرة بين ٣٠ و ٤٠ الفا ، وفي دمشق بين ٢٠ و ٣٠ الفا . إن حركة تلك القوافل البشرية في طريقها الغادي والصادي نحو أقاصي الامبراطورية العثمانية في الحجاز ، وما ينجم عن حركتهم من تبادل مباشر في البضائع أضافاً زخماً آخر للفعالية التجارية (١١) .

نجم عن قيام الامبراطورية وعن التسامح النسبي للسلطات العثمانية ازدياد في أهمية الفئات القومية والدينية التي أسهم عددها وتنوعها في إنماء الفعاليات المدنية . ويكفي أن نذكر دور الطائفتين المسيحية والموسوية واستقرار الجالية التركية

وجميعهم من الجماعات المتنفة والمستهلكة للبضائع الكمالية في العواصم المختلفة ، إلى جانب رجال السلطة الجديدة وعشرات الألوف من الاندلسيين المهاجرين الذين استقروا في بلدان المغرب العربي ، وأسهموا منذ ١٦٠٩ م في النمو الاقتصادي للمدن إلى حد كبير . ففي حاضرة مثل القاهرة كان يعيش فيها في نهاية القرن الثامن عشر إلى جانب ١٠ / ١٠ آلاف قبطي و ١٠ / آلاف فرد من أفراد الطبقة السائدة - ٢٥ / ألفاً من المسلمين « الأجانب » (أتراك ، سوريون ومغاربة) ، و ١٥ / ألفاً من الاقليات (يهود ، يونان ، سريان ، وأرمن) وهذا يعني ٦٠ / ألف شخص من أصل ٢٦٣ ألف نسمة (١٢) .

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان يعيش في تونس والجزائر بضعة آلاف من الاتراك (انكشارية بشكل خاص) ، ومرتدون عن مذاهبهم ، والاندلسيون ، ويهود وغرباء (يطلق عليهم البرانيين في الجزائر) من كل حذب وصبوب (١٣) . كانت المدن العربية خلال الفترة العثمانية كوسموبوليتانية بصورة لم يسبق لها مثيل ، فالانفتاح النسبي لدى العثمانيين ونجاح الحكم الذاتي للنظام المالي أسهما - بالتأكيد وإلى حد كبير - في تنمية اقتصاد المدن ، مثلما تجلّى في مثال حرفة الشواشية التي أنعشتها الجالية الأندلسية في تونس ، وفي مثال التوسع الباهر للطائفة المسيحية في حي الجديدة بحلب (المربع F16 في خريطة حلب المساحية) .

● خصائص العواصم العربية في الفترة العثمانية

في ضوء البقعة الجغرافية المتجانسة للمنطقة العربية من الامبراطورية العثمانية (من الجزائر إلى العراق) ، والفترة الزمنية المحدودة (من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر) وتربط العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية ، تتحلى المدن العربية موضوع هذه الدراسة (الجزائر ، تونس ، القاهرة ، دمشق ، حلب ، الموصل ، وبغداد) بسمات مشتركة كافية لتحديد خصائص عامة (١٤) .

● الأحياء العامة والأحياء الخاصة في المدينة العربية :

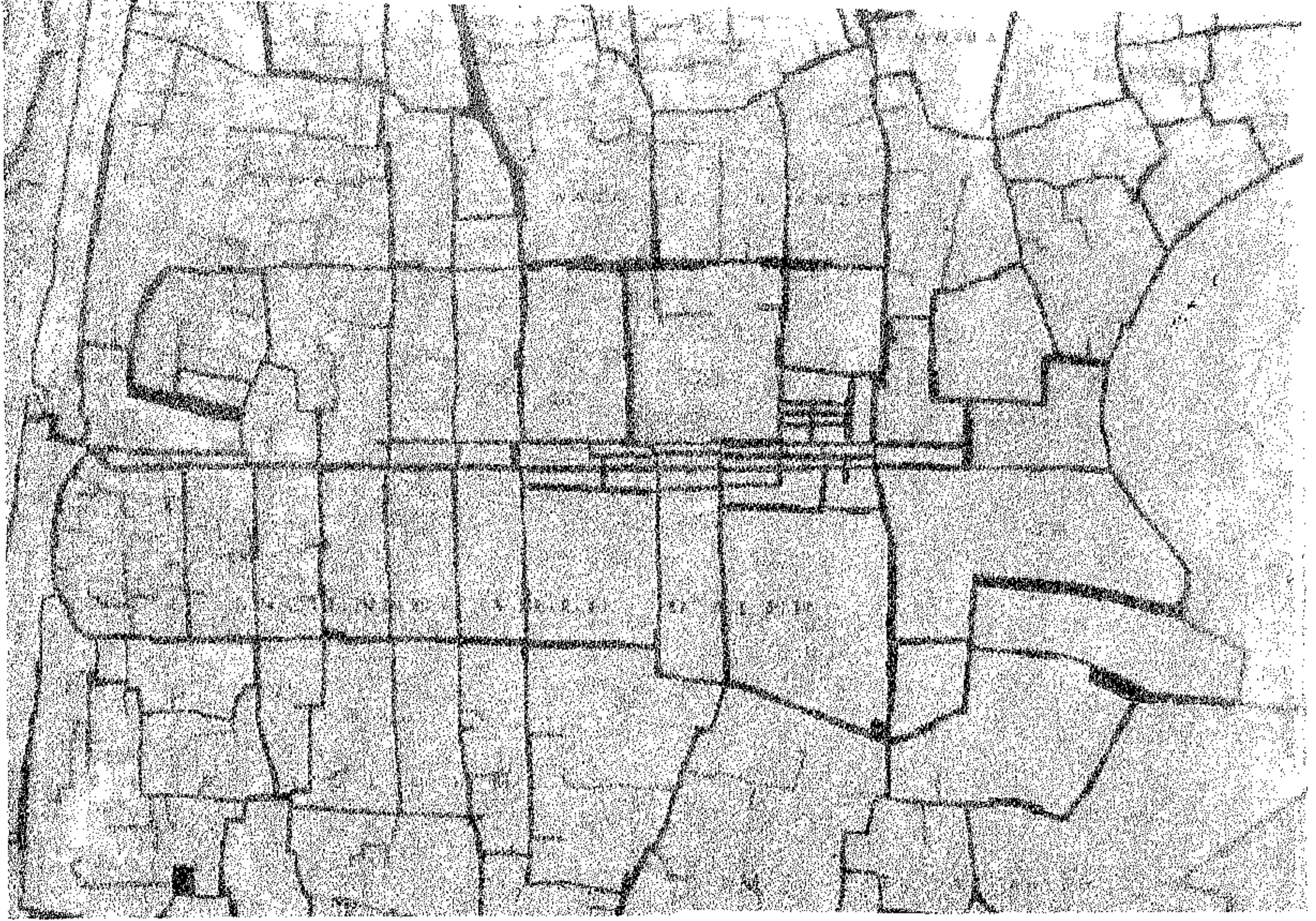
إن الظاهرة التي تبدو أساسية في تلك المدن العربية تتجلى في التمايز الصارخ بين الأحياء الحافلة بالنشاط الاقتصادي الذي تسيطر عليه التجارة الدولية من جهة ، والأحياء السكنية . من جهة أخرى . ويبدو أن ذلك التمايز سمة اجتماعية - ثقافية تستند جزئياً - إلى أسس دينية . ويتبدى التمايز بوضوح في خطط المدن نفسها حيث يتقابل فيها نوعان مختلفان من شبكات الشوارع ، ففي وسط المدينة ، حيث النشاط الاقتصادي ، تكون الشوارع عريضة ومنتظمة ومفتوحة على شبكة ممتدة دون انقطاع حتى حدود المدينة .

إن المدن التي احتفظت بمثل هذه الشبكة ورثتها من العصور السابقة للإسلام ، مثل حلب ودمشق ، إلا أننا نجد النظام نفسه في مدن تأسست كلياً على يد المسلمين كالقاهرة مثلاً .

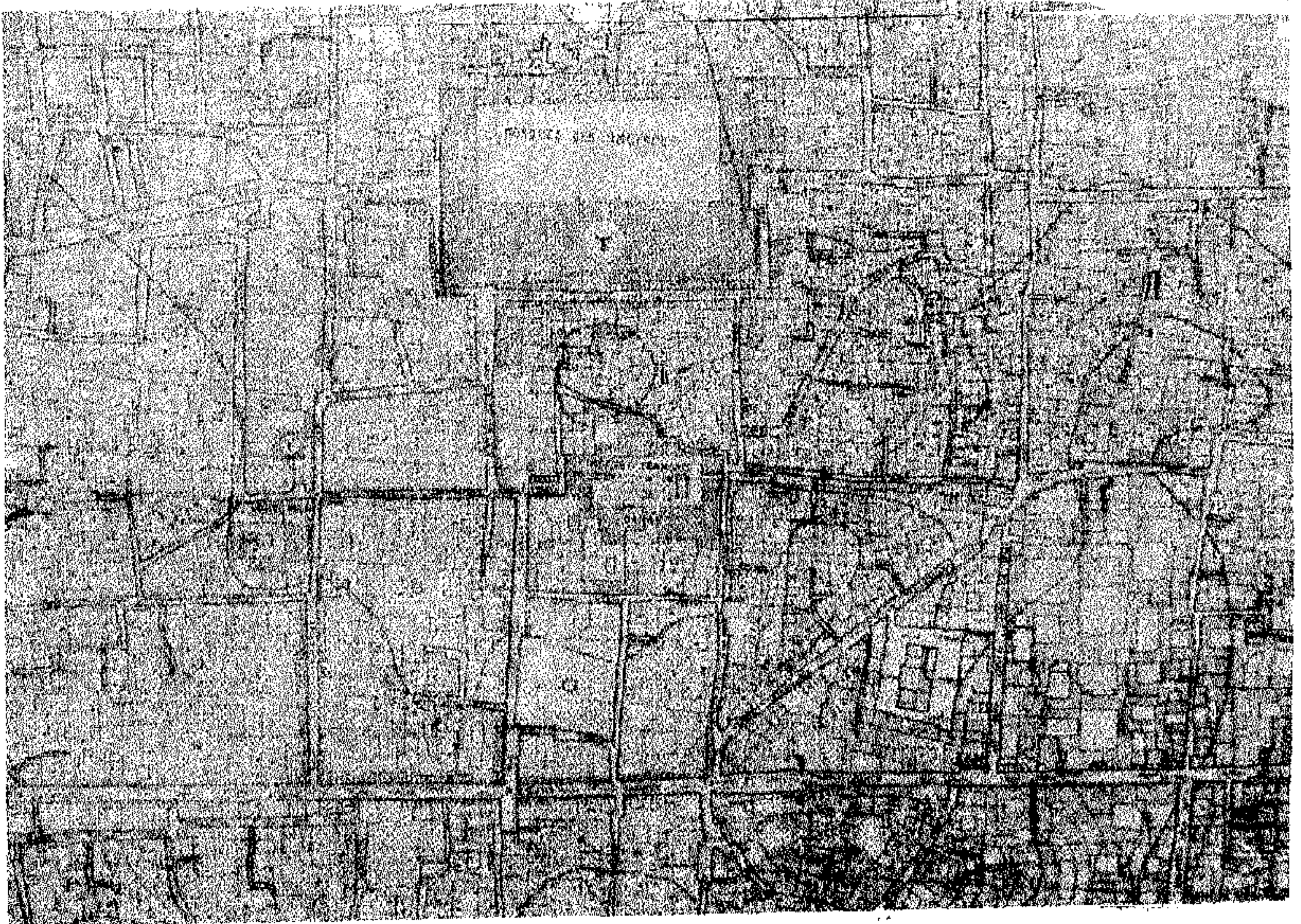
أما في الأحياء السكنية فشبكة الشوارع غير منتظمة ، وقد اعتبرت تلك السمة بوجه عام ، من الصفات المميزة للمدينة العربية^(١٥) . ولقد أدرك رجال الشريعة المسلمين ذلك التقسيم في المساحة العمرانية ووضعوا معالمة . وهذا ما عرضه الاستاذ بابر يوهانسن عرضاً كاملاً في كتابه الأخير^(١٦) . يضاف إلى ذلك أن التمايز على الرغم من الشمولية الواسعة لتفاصيل خطط المدينة - يمكننا من القراءة الكاملة للبنية العمرانية في الخرائط العامة .

● وسط المدينة :

ثمة نتيجتان ناجمتان عن هذه السمة الأساسية للمدينة العربية . تتعلق الأولى : بالتركيز الكثيف للفعالية الاقتصادية في وسط المدينة ، فمهما كان حجم المدينة - حتى لو كانت من الحواضر الهامة كالقاهرة (٢.٥٠٠.٠٠٠ نسمة في القرن الثامن عشر) ، أو كمدن مثل حلب ودمشق أو بغداد ، (١٠٠ - ١٥٠ ألف نسمة) - فإن الفعالية الاقتصادية الأساسية تجري في داخل الخانات الرئيسية (تختلف التسمية من إقليم لآخر فهي إما خان أو وكالة أو فندق) وتتجمع هذه الخانات في منطقة محددة من المدينة . وكان هذا النوع من المركزية بادياً للعيان في



الشكل ٣ : - مصور المدينة القديمة (حلي المدينة) في حلب



الشكل ٤ : - مصور مركز المدينة داخل السور في دمشق



الشكل ٥ : - مصور مركز المدينة القديمة في القاهرة . نقلا عن كتاب وصف مصر

القرون الوسطى ، وظل مستمرا طيلة الفترة العثمانية ، إلى جانب ظهور ما يسمى بالبادستان (مركز التجارة الدولية) في قلب المدينة .

أبان الاستاذ لويس ماسينيون الصلات الوشيحة التي كانت قائمة بين المنطقة المركزية للأسواق من جهة ، والجامع الكبير من جهة ثانية ، ولفت النظر إلى التصاق كل من سوق الصاغة وسوق الغزل بالجامع الكبير نفسه (١٧) . وإن ثبات موقع الأسواق الذي أشار إليه ماسينيون ، هو نتيجة للجمود النسبي الذي طرأ على ارتقاء الصناعات وعلى الحياة الاقتصادية منذ نهاية القرون الوسطى حتى الأزمنة الحديثة . لكن نجدد الإشارة إلى أن مواقع الأسواق قد تبدلت عبر القرون ، وإن لتلك التبدلات مدلولاً كبيراً ، إذ أنها تعتبر مؤشراً لانحطاط فعاليات تجارية قديمة من جهة ، وظهور فعاليات جديدة من جهة أخرى . لذلك لا بد من دراسة تلك

التبدلات دراسة وافية لأنها توفر الدليل الوحيد على ارتفاع الفعالية الاقتصادية .
في حين أن السوق والجامع الكبير يختصان بدور حاسم في نسيج مركز المدينة ،
نجد أن مركز السلطة السياسية لا يتمتع إلا بدور محدود ، إن لم نقل معدوماً . ففي
جمع المدن الكبيرة لا يوجد تمييز البتة بين حي الأسواق من ناحية ومركز المدينة من
ناحية ثانية ، فهما اسمان لمسمى واحد . وتمركز الأسواق في مركز المدينة كثيف الى حد
دفع الاستاذ اوجين فيرت الى القول : بأن السوق هو المعيار البارز والوحيد للمدينة
المشرقية بحيث يمكننا اعتباره من ميراث الحضارة الاسلامية (١٨) .

● الطابع الشعاعي للمدينة

يتجلى المظهر الثاني للمركزية العمرانية الكثيفة في ان فعاليات المدينة كانت
تنمو بصورة شعاعية نحو الخارج ، وذلك انطلاقاً من الأسواق والجامع الكبير ،
فالنشاط الاقتصادي ينتظم في حلقات متتالية تزداد اتساعاً حول المركز طبقاً للاهمية ،
ولكن من الممكن أن تسير الأمور في اتجاه معاكس ، وذلك إما بسبب ضيق المساحة ،
أو بسبب الاضطراب الناجم عن مثل ذلك النمو . إن أشد الفعاليات الاقتصادية
قرباً من المركز هي أشدها إمعاناً في التخصيص ، مثل التجارة الدولية بالتوابل ،
والبن ، والاقمشة الغالية . أما الفعاليات الاقتصادية الأقل شأناً - كتلك التي تتطلب
قرباً أشد إلى عالم الريف ، أو التي تحتاج إلى ساحات فسيحة ، أو التي تسبب
ضوضاء مزعجة للجوار من السكان - فانها تتجه نحو ضواحي المدينة . ان قائمة مثل
تلك الفعاليات لا تتغير من مدينة إلى أخرى ، فهي تتألف من أسواق الخضار
والفواكه ، والحبوب ، وسوق الغنم ، والمسالخ ، والمدابغ ، والافران ، وما شابه
ذلك . كذلك الامر بالقياس الى المناطق السكنية ، فانها تنتظم في حلقات تتوسع
نحو الخارج انطلاقاً من مركز الأسواق . غير أن هذا التنظيم المركزي للحلقات

المتتالية لم يطبق تطبيقاً تاماً الا فيما ندر^(١٩). ففي كثير من الاحيان تتدخل عوامل جغرافية ، أو تاريخية ، أو اقتصادية ، في نهج التطور الثابت لمثل هذا التنظيم المساحي ، ويمكننا أن نخص بالذكر النواحي التالية :

- نمو المدينة نمواً غير متواتر في اتجاهات مختلفة كالذي حدث في القاهرة ، ودمشق ، وحلب ، والجزائر ، وتونس . وقد نتج عن ذلك ان تعددت المراكز الاقتصادية في المدينة ولم يعد « المركز » الاقتصادي يحتل مكانه المعهود . ففي مثال مدينة الموصل المدورة أخذ المركز الاقتصادي في المدينة شكل « القطاع المستدير » الذي توسع قلبه القريب من الجامع الكبير باتجاه الجسر الواقع على نهر دجلة . يذكرنا هذا التقسيم إلى قطاعات ، بالمخطط البياني الذي وضعه الأستاذ هـ . هويت^(٢٠) .

وقد تم تنفيذ مثل ذلك المخطط في عدة مدن عربية ، (كالجزائر) ولكن بطريقة أقل تمييزاً عنها في الموصل .

- نشوء مراكز فعاليات ثانوية في معظم المدن الهامة ، ولقد قاد ذلك الى قيام نوى متعددة وأشد تعقيداً ، كما هي الحال في كل من القاهرة وحلب (انظر المخطط ذات النوى المتعددة التي وضعها كل من هاريس واولمان)^(٢١) .

إن ابتعاد المراكز السياسية والعسكرية الى خارج نطاق المركز الاقتصادي كان - في غالب الاحيان - وراء نشوء مثل تلك النوى الثانوية ، بما في ذلك حارة تحت القلعة الموجودة في كل من القاهرة ودمشق وحلب .

- استعمال الفراغ الممتد خارج نطاق المدينة حيث الحصول على اراض هناك أسهل منه في قلب المدينة المكتظ بالسكان .

- اللجوء الى الاراضي الممتدة خارج نطاق المدينة لتطوير احياء سكنية للميسورين ، علماً أن هذه الاحياء الجديدة واقعة بين مناطق كانت مخصصة للفعاليات الحرفية او التجارية او لاسكان القطاعات الفقيرة من السكان .

● الاحياء السكنية

يبدو أن نشوء أحياء سكنية نوعاً ما إلى جانب وجود مركز لأعمال مختلفة للغاية قد أصبح من الخصائص الأساسية الأخرى التي تميز المدينة العربية في العصر الحديث . وعلى الرغم من تنوع الاسماء (حومة في المغرب وحارة في القاهرة ودمشق ومحلة في حلب والموصل وبغداد) تتمتع تلك الاحياء بمظهر وتركيب متشابهين ، وذلك من مراكش الى العراق . تتصل تلك الاحياء مع شبكة الشوارع الرئيسية للمدينة بواسطة درب . وغالباً ما تستعمل كلمة درب بدلاً من كلمة حارة أو حي ، مثل درب الـ وتصيب في هذا الدرب شبكة أصغر من الشوارع الثانوية التي يطلق عليها اسم زقاق ، وهذه الأزقة تنتهي في طريق مسدودة ولا تتصل بعضها مع بعض . أما الحارات نفسها فهي وحدات عمرانية مغلقة في أغلب الأحيان . يرأس كل حارة من تلك الحارات شيخ قادر على رعاية شؤون ومصالح أهل الحارة بأكملها (تتراوح مساحة الحارة بين ٤ و ٥ هكتار ، وفي أحيان كثيرة أقل من ذلك بكثير ، ويبلغ عدد سكانها بين ألف وألفين نسمة ، أو ما يعادل ٢٠٠ إلى ٤٠٠ أسرة) .

نشأت في مثل هذه المنطقة بين الحارات السكنية شبكة معقدة وغير منتظمة من الشوارع والأزقة المسدودة (٢٢) ، تتجه حركة المرور (التي كانت حركة مشاة بصورة رئيسية) نحو مركز المدينة ، حيث تنتشر الأسواق المتخصصة ، وحيث توجد أماكن العبادة التي كانت مراكز لاجتماع الناس أيضاً . كان أهالي الأحياء يذهبون إلى أماكن عملهم في مركز المدينة أولشراء الحاجيات التي لا تتوفر في سويقة الحارة . وهؤلاء يستخدمون في إياهم شبكة الشوارع نفسها التي استخدموها في ذهابهم . صارت تلك الحارات كالجيوب ان جاز لنا القول وهي مفتوحة نحو مدخل المدينة فقط ، أما اتصال المركز الديني والاقتصادي مع خارج المدينة فيتم بواسطة عدد

قليل من الطرق التي تنطلق من المراكز نحو أبواب المدينة ، ومنها الى مناطق التوسع العمراني التي قد تكون نشأت على محاور الطرق المتمثلة بأبواب المدينة ، مثلما هو ظاهر بوضوح في خريطة كل من مدينة القاهرة وحلب .

إن الأهمية الاحصائية للازقة المسدودة (النهايات الميتة) ملحوظة تماماً ، ويبدو أنها من السمات المميزة لمدن بلدان حوض البحر الابيض المتوسط (تبلغ نسبة الازقة المسدودة مقدار ٥٠ ٪ تقريباً من أصل الطول الاجمالي لشبكة الشوارع في مدن مثل الجزائر والقاهرة ودمشق وحلب) . بيد ان البحث العلمي لم يتوصل حتى الان الى معرفة أصول هذا النظام الذي يميز المدن العربية تمييزاً كاملاً عن المدن اليونانية - الرومانية القديمة ، والمدن الاوربية الوسيطة . فالاستاذ أوجين فيرت يذكر أن الأصل الشرقي القديم ما يزال بحاجة الى دليل مادي إذ أن التنقيبات الاثرية في مواقع المدن البائدة (التلال الأثرية) تقتصر على كشف معالم مركز تلك المدن (القصر والمعبد وما حولهما) ، بحيث يصعب علينا الخروج باستنتاج قاطع حول الخطط العامة لتلك المدن البائدة . ومع هذا لا يساورنا أي شك بأن مبدأي الحارات المغلقة والازقة المسدودة (النهايات الميتة) من السمات « الاسلامية » البحتة ، لانهم أتاحوا الوصول الى حل مبدع لمسألة الأمن داخل كل حارة ، ومكّنوا التحقيق التام للمثل العليا لمجتمع يسوده الاسلام ، وذلك بتأمينها العزلة التامة تقريباً للحياة العائلية .

بيد انه كيف نستطيع تفسير الظاهرة الاستثنائية للمدن العراقية ، حيث المحلة (الحارة ، الحي) ليست مغلقة والازقة ليست مسدودة ، علماً أن المدن العراقية تقع في منطقة بلاد ما بين النهرين حيث تركت الحضارات القديمة أثراً عميقاً على طابع التطور العمراني ، وحيث التأثير الاسلامي على ذلك التطور هو نفسه ، كما في المدن العربية المحاذية لحوض البحر المتوسط ؟؟ من المؤكد أن بعض الشك سيزول عن تلك الظاهرة الاستثنائية في المدن العربية ، عندما نعرف المزيد عن الظروف الفعلية التي تطورت في ظلها نظام الحارات ، في وقت نشوء وتأسيس المدن العربية (مثل تأمين استقرار الوحدات العسكرية في القاهرة ، ومدينة القطائع التي اسسها ابن طولون) ، والمزيد من المقارنات الشاملة مع أنظمة مشابهة موجودة في أماكن أخرى من العالم الاسلامي (مثل المدن العثمانية والمدن الايرانية والافغانية) ، والمزيد من المعلومات

عن بنيان المدن السابقة لانتشار الاسلام (٢٣) .
وختاماً فإنه من المرجح ان تنظيم المدينة على أساس الحارات المغلقة التي توفر الظروف للسيطرة الكاملة على الرعية الى جانب نوع من الاستقلال الذاتي لأهل كل حارة ، قد وصل الى الذروة في الفترة العثمانية . فهذا النظام يتفق كلياً مع سياستهم اللامركزية في الادارة والحكم . فالقطاع التاريخي في المدن العربية قائم أيضاً على أساس الحارات ، التي ازداد عددها بالتأكيد خلال الفترة العثمانية . وقد لازم مبدأ الحارات المناطق المتوسعة التي نشأ قسم منها خلال العهد العثماني أيضاً . وتتجلى هذه الظاهرة بكل وضوح في مثال القاهرة وحدودها المزدوجة في الأطراف الغربية . كما أن الخط المحاذي للخليج في أقصى الشرق من القاهرة يتفق مع التوسع الذي شهدته المدينة في هذا الاتجاه منذ نهاية العهد المملوكي . أما الخط المحاذي للجزء العثماني في أقصى الغرب من المدينة فإنه يتفق مع التوسع النهائي للقاهرة في هذا الاتجاه خلال الفترة العثمانية نفسها .

● المؤسسات القضائية والاقاف

من الخصائص الأساسية للمدن العربية الحالية هو ذلك الشأن الهام الذي كان لاثنين من المؤسسات الاسلامية المتميزة هما : القضاء والوقف . فالقاضي كان فاعلاً في مختلف نواحي المجتمع الاسلامي ، بحيث لا نبالغ إذا قلنا بأن ما من جانب من جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية للاهالي كان خارج نطاق صلاحياته القضائية . ففي المدن كانت المحاكم الشرعية تبت في نهاية المطاف بكافة المسائل المتعلقة بأهل المدينة ، مثل علاقات الأفراد فيما بينهم ، وعلاقاتهم مع السلطات التنفيذية ، ثم الاعمال الحرفية والمهنية والشؤون البلدية .

أبان الباحث روبرت برونشويغ في مقالة مخضمة له بأن قضية المذهب المالكي في المغرب العربي وضعوا مبادئ للشؤون البلدية (٢٤) . كما أبانت الابحاث التي

أجراها مؤخراً الباحث بابر يوهانس (٢٥) ، استناداً إلى نصوص شرعية حنفية أن
القضاة وسعوا تلك المبادئ . بالفعل إن سجلات ودفاتر المحاكم الشرعية التي لا
حصر لها هي التي تزودنا بمعلومات عن التطبيق اليومي للمبادئ البلدية ، التي
وضعها هؤلاء القضاة خلال الفترة العثمانية . وعلى الرغم من أن الدراسات ما تزال
قليلة في هذا المضمار ، إلا أن الأبحاث الأولية التي تمت حتى الآن ، مثل الدراسة
التي قام بها جلال النحال ، تبين أن أهمية مداخلتهم في الشؤون البلدية البحتة ،
والصلاحيات التي يمارسها القضاة ، تراوحت بين تحديد شروط البناء والسكن (كالتنظيم
تتصل بالامن والسلامة ، والضجيج وتعكير الصفو ، وحجب الانظار) ، وتنظيم
الحارات وتدير شؤون الحرفيين (٢٦) ، وما شابه ذلك من أمور . ومن المرجح أيضاً أن
يكون شأن القضاة قد علا في هذا المجال خلال الفترة العثمانية بحيث صار لهم الدور
الحاسم في تقرير شؤون المدينة .

تعتبر الأوقاف (الحبوس في المغرب العربي) المؤسسة الاسلامية الثانية التي
كان لها شأن هاماً في التنظيم العمراني للمدن العربية ، وكلنا يعرف الاسس والمبادئ
التي قامت بموجبها أعمال الوقف : التعبير عن التقوى بوهب الاموال وهباً أبدياً
لاغراض دينية أو خيرية أو اجتماعية .

إن الأموال الوقفية أبدية وثابتة ، ولا يجوز التصرف إلا بوارداتها التي تخصص
للأعمال الخيرية فقط ، أي أن الأعمال الخيرية هي المستفيد الأول والأخير من
الأموال الوقفية . تتألف الأوقاف من نوعين : الأول خيري : حيث تخصص
الواردات جميعها للأعمال ذات النفع العام ، والثاني أهلي : حيث يذهب جزء من
الواردات الى الوقف في حياته ثم الى الورثة الذي يحدد الوقف أسماؤهم .

انتشرت أعمال الوقف لاسباب مختلفة انتشاراً واسعاً خلال الفترة العثمانية ،
ففي مصر كانت الاوقاف في عام ١٩٢٠ تتولى ١٨٥٠٠ بناء وقفياً ، وفي الجزائر كان
نصف أبنية المدينة وقفياً في عام ١٨٣٠ م (٢٧) .

تستثمر مؤسسات الاوقاف عدداً من المباني ذات الطابع التجاري ،
(دكاكين ، خانات ، حمامات) وذلك لتحقيق غايات الوقف الخيري ، (صيانة
المباني الدينية أو الخيرية أو الأعمال ذات النفع العام) ، والوقف الاهلي على السواء
(حماية الملكية الفردية ، أو وارداته الوقفية) . تخصص واردات تلك المباني التجارية

لتحقيق وصايا الواقف . لذلك كان نشوء المؤسسات الوقفية في المدن حافزاً كبيراً لقيام الاعمال العمرانية ذلك لان الاوقاف توفر لها الاساس الشرعي ، والمال اللازم ، فالفضل يعود للاوقاف في النمو العمراني الذي شهدته المدينة القديمة في حلب خلال القرن السادس عشر ، والنمو العمراني الذي شهدته الجزء الجنوبي من القاهرة في منتصف القرن السابع عشر (٢٨) .

بناء على صلاحيات القاضي ، من ناحية ، ونظام الوقف ، من ناحية ثانية ، تكون الشريعة الاسلامية قد وفرت السبل الفعالة لادارة الشؤون البلدية ، ولتنظيم التوسع العمراني ، وقد اتفق أن الشؤون البلدية والتوسع العمراني على السواء شهدا خلال الفترة العثمانية نمواً مماثلاً للنمو الذي شهدته المؤسسات القضائية والوقفية .

● الانظمة الاجتماعية :

تميزت المدن العربية خلال الفترة العثمانية بوجود أنظمة اجتماعية مختلفة (نظام الطوائف) لعبت دوراً هاماً للغاية في مختلف المجالات : الطوائف الحرفية (الحرفيون والتجار) ، والطوائف الدينية والقومية (الاقليات المسيحية واليهودية وأقليات المسلمين « الغرباء ») والطوائف الجغرافية (أسلفنا ذكرها في الحديث عن الحارات) .

كان على رأس كل طائفة من تلك الطوائف شيخ ، وكان لكل طائفة شأن ملموس في حياة المدينة من الناحيتين الاجتماعية والادارية . وقد وفرت تلك الطوائف الاطار اللازم للتماسك الداخلي لمجتمع المدينة من ناحية ، ومكنت الدولة من الامساك بزمام أمور الرعية إمساكاً غير مباشر من ناحية ثانية . فالرعية كانت مترابطة في حلقات تشمل جميع نواحي حياتها ، وفي غالب الحالات كانت تلك الحلقات متعاقبة ، فالفرد عضواً في إحدى النقابات الحرفية أو المهنية أثناء عمله في السوق طيلة النهار، وعضواً في طائفة الحارة التي يقطن فيها مع أسرته . .

كانت تلك الخلايا الاقتصادية والاجتماعية كثيرة العدد في المدن ، وكانت الخلية الواحدة صغيرة الحجم ، بحيث كان من السهل على الدولة إطباق سيطرتها الاجتماعية والادارية إطباقاً شبه كامل على السكان . كان في القاهرة ما يقارب الـ ٢٥٠ طائفة حرفية ومهنية تضم حوالي ١٠٠٠٠٠ شخص بين حرفي وتاجر ، وهؤلاء من أصل ٢٥٠٠٠٠ نسمة ، وكانت القاهرة تتألف من ١٠٠ حارة يقطن فيها ١٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠ انسان . أما حلب فكان فيها قرابة ١٣٠ طائفة حرفية و ٧٥ محلة في نهاية القرن السابع عشر ، وكان مجموع سكانها ، آنذاك ، حوالي ١٠٠٠٠٠ نسمة . كانت هذه العناصر الاساسية للمدينة موزعة الى دوائر توزيعاً محكماً بحيث لا مجال لاي نوع من أنواع التسلسل الهرمي . وعلى وجه العموم لم تكن هناك مؤسسة مركزية تهيمن على طوائف الحرفيين والمهنيين اللهم في تونس والموصل . وشيخ المشايخ لم يكن له وجود في دمشق قبل القرن التاسع عشر ، كما ان الحارات لم تكن مؤسسة على مستوى المدينة ، فقد احتفظت كل حارة باستقلالها الكلي ، فيما عدا تونس - مرة اخرى - حيث كان ثلاثة من الشيوخ مسؤولين عن ادارة المدينة القابعة داخل الاسوار وعن الحارتين الممتدتين وراء الاسوار ، وهما : حارة باب الجزيرة ، وحارة باب السويقة .

وكان هؤلاء الثلاثة يهيمنون على شيوخ الحارات بأجمعها (يطلق على شيخ الحارة في تونس اسم المحرق) . نتيجة لذلك فان مثل هذا التركيب الاجتماعي على الرغم من مستواه الرفيع لم يقتدر على صنع قوة « شعبية » معادلة لقوة السلطة المركزية من ناحية ، وعلى تحديثها من ناحية ثانية ، كما انه لم يفسح المجال امام المدينة لتطوير « البلديات » التي عرفتها بلدان الغرب .

ان هذه المؤسسات المتنوعة معروفة في المدن العربية قبل الفترة العثمانية . لكن يبدو ان الحكم العثماني قد رفع شأن تلك المؤسسات ، كي يستخدمها أداة للامساك بزمام الشعوب المختلفة والمتباينة التي تألفت منها الامبراطورية العثمانية .

ان الرقعة الواسعة لتلك الامبراطورية ، واختلاف القوميات ، وتنوع الاديان والملل في أرجاء الولايات جعلت العثمانيين يمنحون قسماً عادلاً من الاستقلال والادارة الذاتية للطوائف القومية والدينية والمهنية ، واستخدام هذه الطوائف وسيطاً في جميع شؤون الرعاية الادارية ، وبخاصة التحصيل المالي منهم ، وذلك بدلاً من

إقامة إدارة مركزية قد لا تكون قادرة على توجيه دفعة البلاد المترامية الاطراف . إن ما نسميه اليوم الخدمات والمرافق البلدية (مثل تمديد مياه الشرب ، والنقل العام ، وتنظيف الشوارع) كانت تتولاها في القاهرة طائفة التجار وكانت الاوقاف تشارك في بعض الاحيان ، أما العناية بسبل الماء فكانت من مهام الاوقاف عادة .
ان هذا النظام ، الذي نعتبره أصيلاً بالمقارنة مع ما نعرفه في أوروبا . ساعد طيلة ثلاثة قرون في حل التناقض القائم بين الادارة البلدية من جهة ، وتلبية الحاجات الاساسية للرعية من جهة ثانية ، كما فصح المجال امام تنظيم التوسع العمراني الذي تم خلال هذه الفترة .



هوامش الفصل الأول

1. Donald Edgar Pitcher, *An Historical Geography of the Ottoman Empire* (Leiden, 1972).

2. See the significative cases of Mosul (Percy Kemp, "Mosul and Mosuli Historians of the Jalili Era. 1726-1834," thesis, Oxford University, 1979); of Dāmascus (Abdul-Karim Rafeq, *The Province of Damascus, 1723-1783* [Beirut, 1966]; Karl K. Barbir, *Ottoman Rule in Damascus. 1708-1758* [Princeton, 1980]); and of Tunis (Mohamed H. Cherif, "Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn Bin 'Ali. 1705-1740," thesis, University of Paris, 1979).

3. See P. M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent. 1516-1922* (Ithaca, N.Y., 1966); Herbert L. Bodman, *Political Factions in Aleppo (1760-1826)* (Chapel Hill, N.C., 1963); Stephen H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925); H. de Grammont *Histoire d'Alger sous la domination turque* (Angers, France, 1887); and the studies mentioned in note 2

4. On the *millet* (organization of the religious minorities in semiautonomous communities) see B. Braude and B. Lewis, eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vols. (New York, 1982).

5. Marcel Clerget, *Le Caire*, 2 vols. (Cairo 1934), I, 178; Jean Sauvaget, *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIXe siècle*, 2 vols. (Paris, 1941), I, 238-239.

6. About these stereotypes and their necessary revision see André Raymond, "La conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes," *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 27, no. 1 (1979); and K. Barbir, *Damascus*, p. 5.

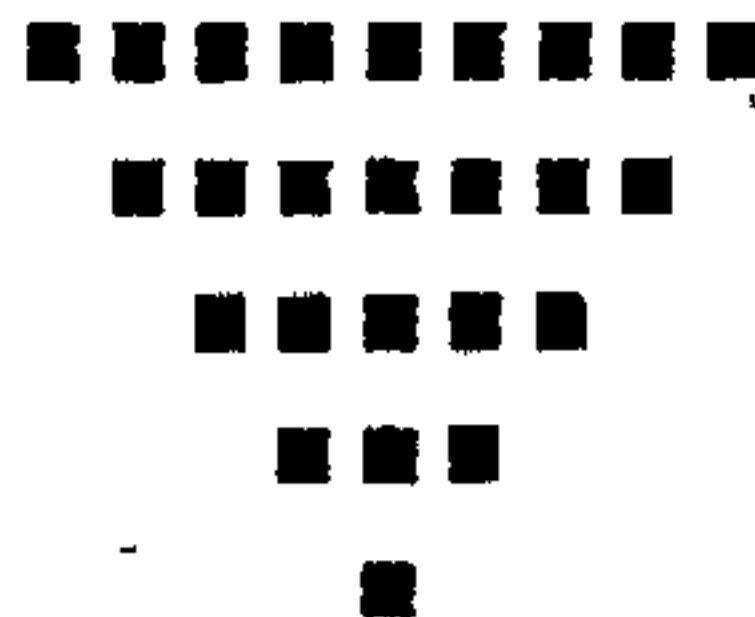
7. André Raymond, "Le Caire sous les Ottomans," in Bernard Maury, André Raymond, Jacques Revault, and Mona Zakariya, *Palais et maisons du Caire, II, Epoque ottomane* (Paris, 1983).

8. Figures taken from Jean Sauvaget's plans in "Esquisse d'une histoire de la ville de Damas," *Revue des Etudes Islamiques (REI)* (1954), plans VIII and X; and

enteenth Century (Minneapolis and Chicago, 1979).

27. Jacques Berque, "Médinas, villeneuves et bidonvilles," in *Maghreb, Histoire et sociétés* (SNED-Duculot, 1974); A. Sekaly, "Le problème des waqfs en Egypte," *REI* (1929).

28. André Raymond, "Les grands waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire à l'époque ottomane (XVIe-XVIIe siècles), *Bulletin d'Etudes Orientales (BEO)* 31 (1979). I shall mention these problems again in chapter 2, paragraphs 2.2.1 (Aleppo) (see ill. 7), and 4.4 (Cairo).



Alep, Album plans LXII and LXX.

9. Antoine Abdel Nour, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe–XVIIIe siècle)* (Beirut, 1982), 73–74 and 66–70.

10. Where this urban expansion led to a transfer of the tanneries in the eigh-

teenth century, a phenomenon that also took place in Aleppo (sixteenth century) and in Cairo (end of the sixteenth century). See André Raymond, "Le déplacement des tanneries à Alep, au Caire et à Tunis, à l'époque ottomane," *Revue d'Histoire Maghrébine* (1977), 7–8.

11. On the *ḥaḡḡ* see A. Rafeq, *Province*, 8, 52, 73, 97; K. Barbir, *Damascus*, 125, 134, 155; A. Raymond, "Conquête ottomane," 119–120.

12. André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, 2 vols. (Damascus, 1974), II 451–501.

13. For Algiers see Pierre Boyer, *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française* (Paris, 1963), 127–149.

14. See the bibliography for some of the studies on these cities.

15. On the double street system see André Raymond, "Remarques sur la voirie des grandes villes arabes," in *Proceedings of the 10th Congress of the UFAI* (Edinburgh, 1982).

16. Baber Johansen, "Eigentum, Familie und Obrigkeit im hanafitischen Strafrecht," *Die Welt des Islams* 19 (1979); "The Claims of Men and the Claims of God," *Pluriformiteit en verdeling van de macht in het Midden-Oosten* 4 (1980); and "The All-Embracing Town and Its Mosques," *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 32, no. 2 (1981).

17. Louis Massignon, *Mission en Mésopotamie (1907–1908)*, 2 vols. (Cairo, 1912), II 90–92.

18. On the role of the *suq* as a decisive element in the organization of the Arab city see Eugen Wirth, "Zum Problem des Bazars (*suq*, *çarşı*)," *Der Islam* 51–52 (1974–1975), and "Villes islamiques, villes arabes, villes orientales? Une problématique face au changement," in A. Bouhdiba and D. Chevallier, eds., *La ville arabe dans l'Islam* (Tunis, 1982). Quotation, p. 198.

19. E. W. Burgess, "The Growth of the City," in R. E. Park and E. W. Burgess, eds., *The City* (Chicago, 1925).

20. H. Hoyt, *The Structure and Growth of Residential Neighborhoods in American Cities* (Washington, 1939).

21. C. D. Harris and E. L. Ullman, "The Nature of Cities," *Ann. Am. Acad. Pol. Sci.* 242 (1945).

22. A. Raymond, "Remarques sur la voirie des grandes villes arabes."

23. See E. Wirth, publications already mentioned (note 18), and "Die orientalische Stadt," *Saeculum* 26 (1975).

24. Robert Brunschvig, "Urbanisme médiéval et droit musulman," *REI* (1947).

25. See note 16.

26. Galal H. El-Nahal, *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Sev-*

الفصل الثاني

مركز المدينة

رأينا أن التضاد الحاد بين المنطقة العامة (المركزية) والمنطقة الخاصة (السكنية ...) سمة تقليدية من سمات المخطط التنظيمي للمدن العربية . وفي أثناء الفترة العثمانية نتج عن نمو الشأن الاقتصادي للمدن ، وعن تزايد البنى التجارية في مراكز المدن ، تعاظم « المركزية » لصالح الفعالية التجارية .

● انتقال مقر السلطة السياسية الى خارج حدود مركز المدينة :

كان انتقال المقر السياسي والعسكري للسلطة الحاكمة من وسط المدينة الى خارجها سمة تقليدية من سمات المدن العربية . ويكفي ان نورد في هذا الصدد مثالي القاهرة ودمشق ، عندما قامت القلعة خلال الفترة الايوبية خارج نطاق المدينة (كما في القاهرة) أو في محاذة أسوارها (كما في دمشق) ، وذلك كيما نبين ان مثل هذا الامر

ظاهرة قديمة ، وكانت نتائجها ذات دلالة في التنظيم العمراني ، فحارة تحت القلعة سرعان ما تحولت الى مركز تجاري ثانوي اجتذب العديد من الفعاليات الاقتصادية . وقد حقق الاستاذ جان سوفاجيه تحليلاً بارعاً لانتقال سوق الخيل والاسواق التي تكسب أرزاقها من الفئات العسكرية والحاكمة (الاسلحة والنقلات والحبوب هلم جرا . ولنشوء ميدان لتدريب الفرسان وللاستعراضات العسكرية . ان وراء عزل المقر السياسي - كما يتجلى ذلك في شمالي أفريقيا ، حيث نشأت فاس الجديدة في المغرب ، القصبة (القلعة) في تونس ايام الحفصيين - رغبة في تحويل المركز السياسي الى مدينة صغيرة متكاملة تستطيع السلطة الحاكمة الامساك بزمام المدينة من بُعد^(١) .

● أمثلة أحدث عهداً :

يمكننا ملاحظة وجود تلك الظاهرة خلال الفترة العثمانية ، ومن الممكن نسبتها الى الدوافع نفسها :

- الرغبة الاساسية في تحقيق أمن وسلامة المقر السياسي ، وخاصة في اوقات الازمات الخطيرة ، وذلك بعزله عن اضطرابات المدينة .
- الرغبة في فصل الطبقة الحاكمة (التي كان معظم أفرادها من الغرباء) عن أفراد الرعية من أهل البلاد الاصليين .
- لاعتبارات عملية تتصل بصعوبة اسكان الجيش في وسط المدينة المكتظ بالسكان ، حيث المواصلات معقدة (لعل هذا هو السبب في ان شرطة الوالي في القاهرة كانت تقيم خلف باب الزوالة جنوبي المدينة الفاطمية) ، بالحاجة الى مساحات واسعة من الاراضي لاقامة الثكنات وتأمين وسائل التدريب العسكري .
- في ضوء هذه الظروف كان من المنطقي العمل على فصل المقر السياسي عن المركز الاقتصادي والابقاء عليه اذا كان قائماً منذ الماضي كما هي الحالة في كل من القاهرة ودمشق .

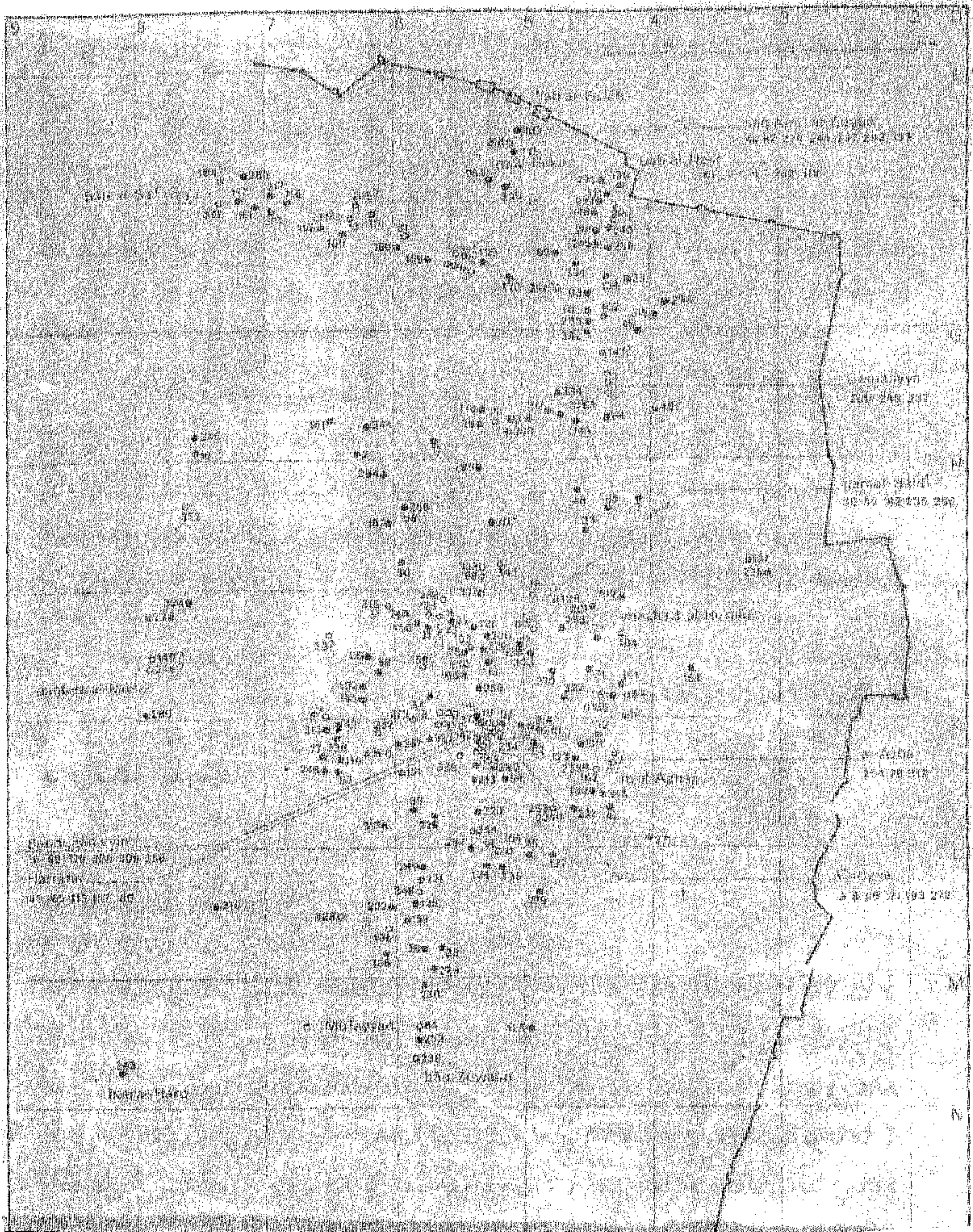
ففي بغداد استقر باشوات العثمانيين في القلعة الجاثمة شمال غربي المدينة ،

وفي الموصل كان مقر السلطة الحاكمة في أيام المغول (الحصن) يقع قرب الجامع الكبير في وسط المدينة ، غير ان الاتراك أقاموا قلعتهم الداخلية (ايش قلعة) قرب الجسر العائم على شاطئ نهر دجلة ، وحفروا خندقاً في الجانب المطل على المدينة ، وظلت القلعة ثكنة للجيش فيما بعد^(٢) (انظر خريطة الموصل المربع L20) . أما في تونس فقد أقام المراديون قصر الحكومة (دار الباي) في الحدود الغربية للمدينة ، ولعل يوسف داي هو الباني الاصيل للقصر (١٦١٠ - ١٦٣٧) - انظر خريطة تونس ، المربع 5L ثم وسعه حمودة باشا المرادي . وما من شك ان الحكام الحسينيين قد اعتبروا ذلك القصر قريباً كثيراً من منطقة الاسواق بحيث أقاموا مقرهم في مكان بعيد عن المدينة ، أي في باردو ، وذلك منذ أيام حسين بن علي (١٧٠٥ - ١٧٤٠ م) ، وظلت باردو مدينة للرسميين حتى القرن التاسع عشر^(٣) .

بقيت الجزائر حالة استثنائية فيما يتصل بانعزال المركز السياسي ، فالدايات كانوا يقطنون في قصر الجنيّة الواقع في قلب المدينة (انظر خريطة الجزائر المربع F7) كان هذا المقر جملة من المباني التي تضم ديوان العامة ودور الخاصة ، ولم يبق قائماً من تلك الدور منذ حريق ودمار الجنيّة في ١٨٤٤ م الا دار أحمد ودار عزيزة .

كانت معظم الدوائر الحكومية مجاورة للجنيّة مثل دار السكة ، وبيت المال ، والبولوك باشي (الضباط الرئيسيون في الجيش التركي) ، والمحكمة الشرعية . أما ثكنات الانكشارية فكانت موزعة في أرجاء الاجزاء المنخفضة من مدينة الجزائر ، لكن ليس بعيداً عن قصر الجنيّة . بقيت الحال كذلك حتى نهاية الادارة العثمانية في ١٨١٧ م . اذ قرر الداوي علي خوجة نقل مقر السلطة السياسية الى القصبة الواقعة في محاذة المدينة . وكانت القصبة في موقع يشرف على المدينة ويحكم السيطرة عليها (انظر خريطة الجزائر المربع C2) . لعل هناك سببين لهذا الانتقال : رغبة الحاكم في التخلص من هيمنة الميليشيا الذي كان منصب الداوي العوبة بأيديهم ، ثم الرغبة ، التي لا شك فيها ، في الخلاص من موقع معرض للخطر الخارجي . (تعرضت منطقة الجنيّة باكملها للدمار بفعل القصف الجوي الذي قامت به أسراب اللورد اكسموث واللورد فان كابلن في آب ١٨١٦)^(٤) .

على هذا تكون حلب حالة استثنائية بوجود القلعة في قلب المدينة وعلى مقربة من الاسواق (انظر خريطة حلب المربع P 16) ، وما من شك ان مرد ذلك يكمن



الشكل ٦ : - أماكن إنتشار الوكالات في مركز المدينة بالقاهرة نقلا عن كتاب أسواق القاهرة من تأليف ريمون وفيت.

في الطابع الدفاعي للقلعة التي وفرت على الباشوات عناء البحث عن مكان أمين في بقعة أخرى من بقاع المدينة .

● القاضي :

ان الشأن الخطير للقضاة وللمحاكم الشرعية في تنظيم الولايات وفي الحياة اليومية للرعية يبرر بوجه عام وجود مركزي لمقرهم بالقرب من اسواق المدينة . وفي كل الاحوال كانت الروابط وثيقة جداً بين المحاكم الشرعية والجامع الكبير حيث كان يجلس القضاة في اغلب الاحيان . اما بيت القاضي فكان في موقع مركزي ايضا مثلما هو الحال في الجزائر والقاهرة أو في بغداد .

● وسط المدينة

● الفعاليات الاقتصادية :

يستأثر وسط المدينة بالفعاليات الاقتصادية دون غيرها في كثير من الحالات ، وقد اسلفنا ان التوسع الاقتصادي كان ملازماً لنمو الامبراطورية العثمانية وان مراكز المدن الرئيسية شهدت اثناء ذلك نمواً تجارياً باهراً . ويمكننا تبين ذلك النمو في عدد قليل من المدن التي نعرف احوالها السابقة لعام ١٥١٦ م معرفة دقيقة نوعاً ما ، وافضل الامثلة على ذلك مثالا القاهرة وحده ، ففي القاهرة كان يوجد في أيام المؤرخ المصري المقرئزي ٨٧ سوقاً و ٥٧ خاناً ، اما في الفترة العثمانية فقد ارتفع عدد الاسواق الى ١٤٥ سوقاً وعدد الخانات الى ٣٦٠ خاناً . وكان جل تلك المنشآت التجارية على جانبي القصبة في المدينة الفاطمية (القاهرة) - انظر خريطة القاهرة ،

المربع GH 5,6 - كانت تلك المنطقة المكتظة بالنشاط التجاري تغطي مساحة ٣٢ هكتاراً في مطلع القرن الخامس عشر حيث كانت تضم ٥١ سوقاً (٥٩ ٪ من الاجمالي) و ٤٧ خاناً (٨٢ ٪ من الاجمالي). وفي الفترة العثمانية احتوت المنطقة التجارية الممتدة حول القصبة والجميلية والمرجوش والبالغ مساحتها ٥٨ هكتاراً على ٥٨ سوقاً من اصل ١٤٤ سوقاً أو ٤٠ ٪ من الاجمالي و ٢٣٠ خاناً من اصل ٣٤٨ أو ٦٦ ٪ من الاجمالي (٥)

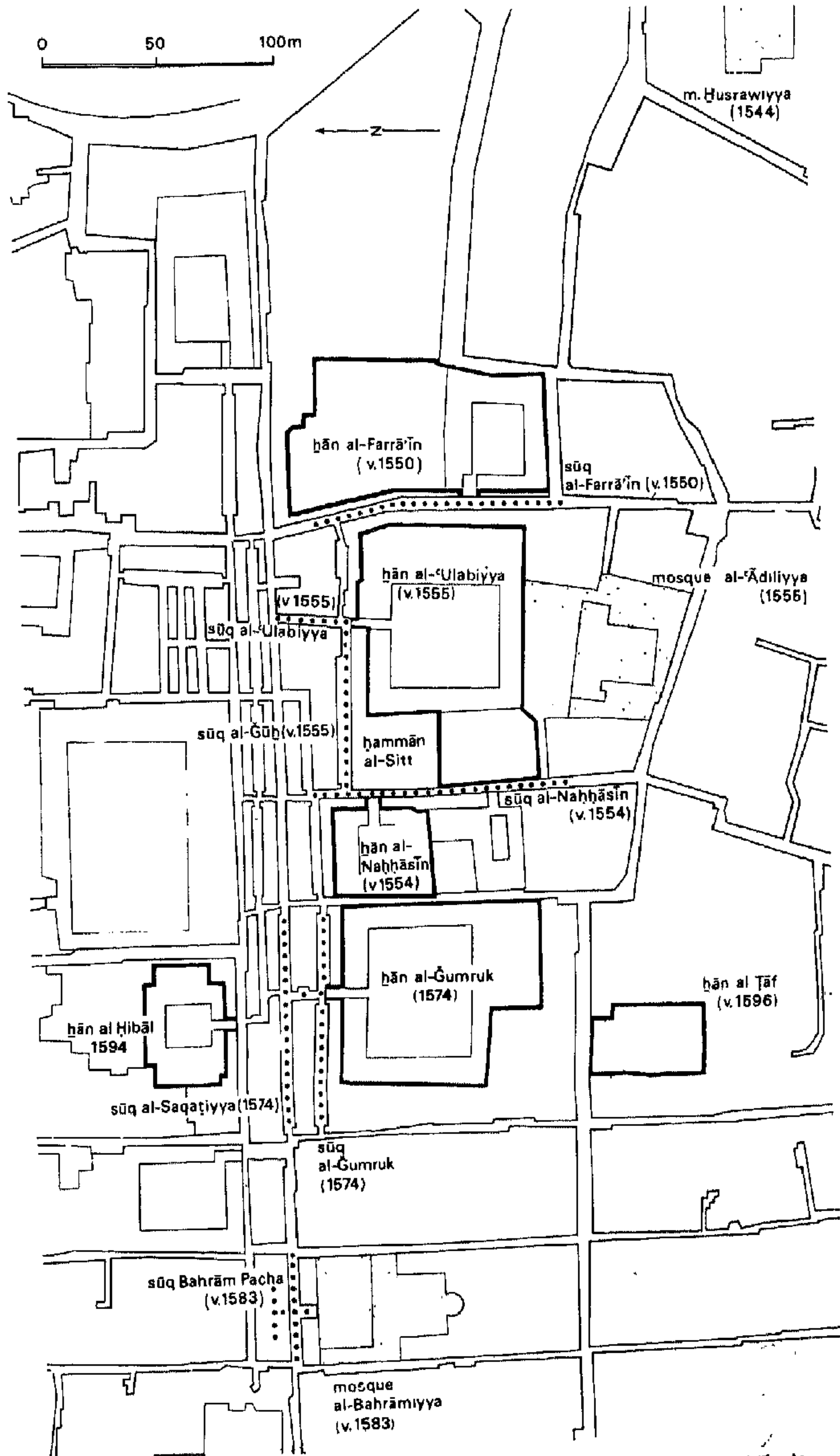
بفضل الخرائط التي وضعها جان سوفاجيه نستطيع تقدير مساحة الوسط التجاري خلال الفترة العثمانية في حلب والمعروف باسم « المدينة » ب ١٠,٦ هكتار ، علماً ان مساحته بلغت خمسة هكتارات في بدايات القرن السادس عشر ، وهذا يعني ان مساحة الوسط التجاري قد تضاعفت خلال الفترة العثمانية ، كما استطعنا تأكيد وجود / ٣١ / سوقاً من أصل / ٥٦ / و / ١٩ / خاناً من أصل ٥٣ خان في الوسط التجاري نفسه (٦) .

● نمو المناطق المركزية :

نمت المراكز الاقتصادية في المدن العربية عبر توسيع المراكز الاقتصادية القديمة « وتكثيفها » . وفي بعض الحالات (القاهرة ودمشق مثلاً) بدت العملية عفوية وفي بعض المدن الاخرى (تونس وحلب مثلاً) بدا ان النمو قد تم على اسس تنظيمية . لكن هذا الاختلاف في التقدير ناجم عن اننا نعرف عملية النمو في المدينتين الاخيرتين معرفة افضل من غيرهما .

نتج النمو المطرد للوسط التجاري (المدينة) في حلب عن المشاريع العمرانية والعمرانية الواسعة النطاق على يد باشاوات حلب المتعاقبين في القرن السادس عشر وعن اعمال الوقف المرتبطة بتلك المشاريع . لذلك يبدو لنا ان ذلك النمو قد اخذ مجراه الطبيعي .

تألفت أوقاف خسرو باشا لجامعة الكبير الذي أمر ببنائه في ١٥٤٤ م (انظر خريطة حلب ، المربع Q16) من قيسارية احتوت على ٥٠ دكاناً ، وخاناً احتوى



الشكل ٧: - توسع المدينة القديمة في حلب خلال القرن السادس عشر



الشكل ٨ : - خان الجمرك بحلب

على ٩٥ دكاناً . ثم سوقاً انضمت فيما بعد الى خان قرت بك (انظر خريطة حلب ، المربع L15) . وفي عام ١٥٥٥ م امر الوالي محمد باشا دوقاكين زاده ببناء جامع العادلية (انظر المربع Q14) وأوقف لها أربعة أسواق مؤلفة من ١٥٧ دكاناً محاذية للجامع نفسه (سوق النحاسين ، سوق الجوخ ، سوق العلبة وسوق الفرائين) ،

وثلاثة خانات (العلية والنحاسين والفرائين) ، وقد احتلت جميعها مساحة ثلاثة هكتارات .

أما أوقاف محمد باشا في سنة ١٥٧٤ في « المدينة » فكانت مؤلفة من خان الجمرك (انظر المربع P12 في خريطة حلب) الذي شغل وحده مساحة ٠٦ هكتار ، و ١٢٩ عقارا وقيسارية واحدة ، وقد الحق بالخان سوقان : سوق خان الجمرك وسوق السقطية واحتوى كلاهما على ٣٤٤ دكاناً . وأخيراً أمر الوالي بهرام باشا في سنة ١٥٨٣ م ببناء سوقين احتويا على ٢٩ دكاناً وقيسارية مكونة من ٣٥ غرفة ، وذلك الى الشمال من جامع^(٧) (انظر المربع P11 في خريطة حلب) .

نجم عن تلك الاعمال الاربعة أن تضاعفت مساحة « المدينة » في حلب وتوسعت - على اسس تنظيمية - الى الجنوب من الخط الرئيسي للأسواق . كان لهذا النمو العمراني مظهر منهجي في المخطط التنظيمي العام للمدينة ، ولعله من أسباب ذلك الطابع المنتظم للشوارع في وسط مدينة حلب . بعدئذ نقل بناء المنشآت الوقفية خلال بحثهم عن مساحات فارغة مراكز مشاريعهم نحو الغرب ، وكان كل مشروع وقفي جديد يبدأ عند الحد الغربي للمشروع الذي سبقه وهكذا نشأ تعاقب منطقي في التوسع العمراني نحو الغرب بغير تخطيط مسبق .

لدينا معلومات وفيرة عن المشاريع العمرانية التي تمت في تونس خلال القرن السابع عشر ، وذلك لان تلك الاعمال استفادت من رعاية الامراء المراديين الذين حكموا البلاد طيلة معظم هذه الفترة ، مثل سوق الترك (انظر المربع 6L في خريطة تونس) ، وسوق البركة وسوق الجرابية (يوسف داي قبل ١٦٣٧) وسوق الكبابجية والسوقان الكبيران لصنع وبيع الطرايش (سوق الشواشية) ان كل هذه الاعمال التي تمت على يد المراديين غيرت هيئة وسط المدينة الذي شغل مساحة ١٢ هكتار في منطقة مجاورة للجامع الكبير حيث شيد فيها المراديون أروع مبانيهم كجامع يوسف داي (١٦١١ م) ، وجامع حمودة باشا (١٦٥٥ م) ، ودار الباي (قبل ١٦٥٩ م) ، والمدرسة المرادية (١٦٧٣ م) . بناء على ذلك فان رعاية الامراء للإعمار طوّرت - بصورة متعاقبة - منطقة خالية تقع الى الغرب من اسواق الحفصيين تطويراً كاملاً بحيث أشبع الوسط التجاري المحيط بجامع الزيتونة في مدينة تونس مما دفع

بأيات الحسينين الى اقامة مشاريعهم العمرانية في اطراف المدينة مثل سوق السكاجين (حسين بن علي) ، سوق البلاط ، وسوق البلغجية (١٧٥٦ - ١٧٥٧) ، وسوق الكتبيين (١٧٥٨ - ١٧٨٢ م) ، وسوق الباب (١٨٠٤ م) .
ان الفجوات الموجودة في معلوماتنا الحالية والناجمة أساساً عن جهلنا للمصادر الواسعة ، لا تسمح لنا بالبت فيما اذا كان الباب العالي يحث - او على الاقل - يشجع المبادعات المحلية في الولايات . وانه ليس مستحيلاً ان تكون الحكومة العثمانية قد اتخذت اكثر من خطوة ايجابية في هذا الصدد . غير أننا لن نستطيع إبعاد الغموض عن هذه النقطة الا بعد تمحيص شامل ودقيق للاوامر السلطانية (٨) .

● مثال الموصل :

تعتبر الموصل المثال الوحيد على انتقال منطقة الاسواق خلال الفترة العثمانية . فالموصل ذات هيئة مستديرة لا نظير لها ، وكان المركز التجاري خلال الفترة المغولية مجاوراً للجامع الكبير (انظر المربع 013 في خريطة الموصل) ، لكن هذا المركز انتقل في أعقاب الفتح العثماني الى الجنوب الشرقي من المدينة بحيث اتخذت منطقة الاسواق في القرن الثامن عشر شكلاً مثلثاً يتسع من سوق الصاغة نحو نهر دجلة (انظر المربع N19 في خريطة الموصل) . ثمة سببان لتفسير هذه الظاهرة الاستثنائية : فمن ناحية أدى وجود القلعة على شاطئ نهر دجلة الى نشوء منطقة تجارية سميت بتحت القلعة ، ومن ناحية اخرى شجع وجود جسر ثابت أو متحرك فوق نهر دجلة على قيام أسواق وخانات مرتبطة بالحركة التجارية .

● عدم التناظر العمراني :

على الرغم من ان المنطقة الاقتصادية شكلت القلب الفعلي للمدينة العربية

إلا أن نمو المدن العربية خلال الفترة العثمانية سبب نشوء « شواذ » لا مناص منها المخطط المثلث القائم على أساس الدوائر المركزية المتتالية ، ذلك المخطط الذي لم يعرف طريقه الى التطبيق الفعلي إلا فيما ندر . تتجلى الحصيلة الغالبة من ذلك النمو غير المتعادل للمدينة في تشتت القلب التجاري ، وبخاصة عندما يكون التوسع في أطراف المدينة .

من الامثلة المميزة لعدم التناظر العمراني مثال مدينة القاهرة . فحتى نهاية الفترة المملوكية شغلت منطقة القصبة الجزء المركزي من المدينة التي لم تكن قد توسعت وقتئذ الى ما وراء حدود المدينة الفاطمية . وكان النمو الذي جرى في الجزء الجنوبي من المدينة (الذي بدأ في العهد الايوبي بسبب الجاذبية التي كانت للقلعة والقرب من المدينة القديمة) ، ونشوء حي غربي خلف الخليج على امتداد المحور المؤدي الى بولاق والنيل ، على نقيض مع الركود الذي حل في الاجزاء الشمالية والشرقية من المدينة . وقد نجم عن ذلك تشتت المركز القديم في المدينة .

ان وجود جبل المقطم ، وانتشار المقابر (التي نمت بشكل خاص خلال العهد المملوكي) ، ووجود تلال الانقاض والقمامة التي تراكمت عبر الزمن على طول السور الشرقي للمدينة لم تفسح المجال للتوسع نحو الشرق ، والامر مشابه في الشمال حيث شهدت المنطقة توسعاً كبيراً خلال العهد المملوكي (٩) ، وضاحية الحسينية ، مثلاً ، لم تشهد إلا نمواً محدوداً .

وفي حلب ظهرت النتائج نفسها عن نمو ضاحيتين هامتين ملحوظتين منذ العهد المملوكي على امتداد الطرق التجارية الرئيسية المتجهة شمالاً (نحو الاناضول) ، ونحو الشمال الشرقي ، والشرق (العراق وايران) . فأثناء القرن الثامن عشر ، كان نمو « المدينة » أو الوسط التجاري نمواً مشتتاً (غير مركزي) الى الغرب من القلعة . ومن المرجح تماماً أن نهرقويق غير البعيد من السور الغربي للمدينة كان يعيق أي توسع عمراني في ذلك الاتجاه . على النحو نفسه تشتت الوسط التجاري (المركز الاقتصادي) في مدينة دمشق ، وذلك إثر التوسع نحو الجنوب ، ونشوء حي الميدان على امتداد طريق الحج الى مكة المكرمة . وكما أسلفنا فان انتقال الوسط التجاري في الموصل الى الجزء الجنوبي الشرقي جعل المركز يصبح في أطراف المدينة .

في الحقيقة ان الجزائر وتونس المدينتان الوحيدتان اللتان يتفق فيهما مركز المدينة مع الواقع الجغرافي وذلك لاسباب مختلفة نوعاً ما . كذلك كان توسع تونس محدوداً وذلك بسبب العوائق الاقتصادية (جدار جبلي في الغرب وبحيرة في الشرق) . ففي بدايات القرون الوسطى امتدت المدينة في ضاحيتين ، الاولى في الشمال (باب السويقة) والثانية في الجنوب (باب الجزيرة) ، وأي نمو سيؤكّد على التوازن العمراني للمدينة .

● تنظيم مراكز المدن

يخضع تنظيم مركز المدينة لقوالب يمكن قراءتها قراءة تامة على الخريطة على الرغم من انه يصعب القول ما إذا كان ذلك التنظيم قد جاء نتيجة لعملية مقصودة من جانب السلطات المسؤولة (على مستوى الدولة أو على مستوى الادارة المحلية) ، أو نتيجة لعملية ارتقاء « طبيعية » كانت فيها العوامل الاقتصادية مسؤولة عن نوع من الاختيار العفوي لأماكن الفعاليات الاقتصادية .

● البدستان :

لاحظنا من قبل الموقع المركزي لسوق الصاغة (سوق الصيرفة) ومحاذاته للجامع الكبير في المدينة ، علماً أن سوق الصاغة على ارتباط أساسي بالتجارة الدولية . ونحن لا نعرف أي مثال آخر يشذ عن هذه الحالة . بيد انه من الصعب أيضاً الخروج باستنتاج يتصل بالشأن الذي كان للبدستان ، فالابحاث التي قام بها كل من هـ . اينالجيك وك . كرايسر تشهد على وجود اهتمام سلطاني في تطوير البدستان ، وهوبناء كان يستقطب التجارة الدولية ، ولعل هذا الامر يفسر لنا أسباب انتشار البدستان في معظم المراكز الرئيسية في روميليا (١٠) .

أما فيما يتصل بالمدن العربية فإن أمر البدستان يبقى غامضاً . فصحيح أن أدلة تشهد على وجود البدستان في عدد من العواصم العربية كالجزائر ودمشق وحلب . لكننا لا نملك الدليل على أن مثل تلك المباني قد شيدت من قبل العثمانيين لتكون مركزاً لمنطقة الاسواق . فوظيفة البدستان تتفق تماماً مع وظيفة القيسارية المعروفة في فاس وبغداد قبل الفترة العثمانية . كان البدستان ذا حجم متنوع وفي بعض الحالات كان جزءاً من شارع ، وفي حالات أخرى يشغل منطقة بكاملها . كانت رحابه تكتظ بالتجار الذين يتاجرون بالبضائع الثمينة كالاقمشة ، ولهذا السبب كان البدستان يغلق في الليل . أما قيسارية فاس فيصفها ليون الافريقي بأنها كانت ضرباً من مدينة صغيرة مطوقة بالجدران من كل مكان ، ولها اثنا عشر باباً ، وتجتمع مختلف أنواع التجارة في قلب المدينة . وعن تلمسان يقال بأنها منذ القرن الرابع عشر « كامتياز » دولي لأعمال التجار الاوربيين^(١١) . ما من شك أن هذه السوق الخاصة بالبضائع الكمالية (كانت سوق الجزائر للغنائم والرقيق على السواء)^(١٢) يطلق عليها اسم البدستان تيمناً بمراكز تجارية مشابهة كانت قائمة في الاناضول وفي مدن البلقان خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وتجدر الإشارة إلى أن خان الخليلي في القاهرة كان يطلق عليه في بعض الاحيان بادستان على الرغم من أن تكوينه المعماري قد تم قبل الفتح العثماني .

ثمة حقيقة أخرى وهي أن بدستان الجزائر^(١٣) (حيث كان يوجد فيها قيسارية أيضاً) نشأ قبل سنة ١٥٦٣ م ، كما أن السجلات الوقفية تثبت بناء بدستانين الواحد تلو الآخر في الوسط التجاري لمدينة دمشق ، فالبدستان القديم بناه الوالي مراد باشا حوالي ١٥٩٥ م ثم تحول إلى سوق فيما بعد . ويذكرنا وضعه الظاهري بالبدستان الذي ذكره هـ . انالجيك : « بناء كبير تعلوه تسع قباب وتخرقه اثنتا عشرة نافذة وله اربعة ابواب ويحتوي على ١١ دكاناً لبيع الاجواخ وعلى دكان مخصص لشيخ البزازين »^(١٤) - انظر خريطة دمشق ، المربع E3 - .

لسنا متأكدين تماماً من الموقع الصحيح لهذا البناء ، لذلك يستحيل الحصول على الشواهد المادية لذلك الوصف الدقيق الوارد في السجل الوقفي^(١٥)



الشكل ٩ : - خان الخليلي في القاهرة . نقلا عن هاي

● شبكة الاسواق :

كان الوسط الاقتصادي ينتظم عادة حول قطاع الاسواق التي تتم في أجوائها الصفقات التجارية الهامة . وفي كثير من الحالات ينفرد احد الشوارع في ان يكون

المحور الرئيسي للمدينة ، كما يبدو ذلك ماثلاً للعيان في كل من مدينة الجزائر حتى الآن (على امتداد الطريق الذي يربط وسط المدينة بباب الجزيرة وباب عزون) ، وفي مدينة القاهرة ظل الشارع الرئيسي هو نفسه على جانبي القصبة منذ العصر الفاطمي) ، ومدينة حلب (حيث يمتد الخط الرئيسي للأسواق والذي يربط باب انطاكية بالقلعة ، على طول الجانب الجنوبي للجامع الكبير) .

وفي مدن أخرى تشكل الأسواق شبكة منتظمة ، ويرد البعض أسباب انتظامها الى أصول الخطط اليونانية والرومانية ، ويندرج هذا الامر بصورة مؤكدة على خطط مدينة دمشق ، حيث نما السوق الرئيسي على امتداد شوارع متعامدة مع شارع سوق البريد الذي يؤدي إلى الجامع الأموي الكبير في الشمال ، وإلى سوق الطويل (الشارع الأعظم في خطط دمشق في الفترة الرومانية) في الجنوب أما في بغداد فأننا نلاحظ وجود الشبك المتقاطع والمتعامد بانتظام في منطقة الخانات والأسواق على الرغم من ان المدينة خُطت ونشأت لأول مرة في ظل الاسلام .

كانت هذه المنطقة المركزية مرتبطة بخارج المدينة بعدد من المحاور (شوارع) الرئيسية التي يتم بوساطتها انتقال البضائع والأفراد والتي كانت في كثير من الحالات قاعدة لنمو أحياء جديدة على جانبي كل منها ، وهذه الظاهرة ما تزال ماثلة في كل من القاهرة وحلب والشهباء .

● تونس ، حلب ، الموصل :

ان الطابع المنتظم لذلك التخطيط الذي ينطلق من المركز النظري للحي التجاري يتبدى بوضوح في خطط غالبية المدن العربية كتونس وحلب والموصل .

- ففي تونس يمتد حي السوق حول الجامع الكبير (انظر خريطة تونس ، المربع 6-7) ، وخطط ذلك الحي منتظمة الى حد تجعل رد ذلك الى أصول قديمة من الامور المرجحة . وفي محاذاة ذلك الحي التجاري المتوسط يتربع الفندق (الخان) المخصص لحزن البضائع ولنزول التجار .

- وفي حلب حيث نمت منطقة الاسواق على امتداد محور كان يحتله شارع من العصور القديمة ، وحيث الجامع الكبير قد حل مكان معبد أو كنيسة أو غل قديماً أما الخانات ، وهي تتمتع بأبعاد مذهلة ، فانها تقع في أطراف المنطقة المركزية (الوسط التجاري) .

- وفي الموصل ، حيث المركز التجاري نشأ في الفترة العثمانية ، نجد أن السيج العمراني باد للعيان ويعتمد المنطق في تركيبه . إذ أن العناصر المتميزة في ذلك النسيج ، ومنها القيسارية ، تقع في قلب مثلث الأسواق ، أما الخانات فتتوزع في الاطراف .

● العناصر المكونة للوسط التجاري :

الاسواق والدكاكين

ان العنصر الاساسي في تكوين الوسط التجاري هو الدكان ، ومجموعة الدكاكين تؤلف السوق .

● الدكاكين :

- كانت الدكاكين او الحوانيت بسيطة البنيان وبالتالي بناؤها سهل ورخيص وهذا ما جعلها تتكيف مع الحاجات أيما تكيف . وتذكر السجلات الوقفية الماثات من مثل هذه الدكاكين التي يعود ريعها الي المؤسسات الدينية . غير ان الدكاكين التي درسها لوتورنو في فاس لا تختلف إلا قليلا عن تلك التي وضعها لين في القاهرة كما أننا نجد النوع نفسه - مع بعض التغيير - في العراق . كانت تلك العقارات صغيرة الحجم ومربعة الشكل ، فارتفاعها يتراوح بين ٥ و ٦ أقدام وعرضها أربعة أقدام ،



الشكل ١٠ : - دكاكين في أحد شوارع القاهرة. نقلا عن لين

ويتصل بها مستودع في بعض الاحيان ، وقد يكون المستودع فوق الدكان . كانت التخشيبية ترتفع عن مستوى الارض قدما الى ثلاثة أقدام وتمتد نحو الشارع على هيئة مصطبة . كان الدكان يغلق في الليل بستارتين أو ثلاث ستائر مصنوعة من ألواح



الشكل ١١ : - سوق في قصبة القاهرة. نقلا عن روبرتس

الخشب ، العليا يمكن استخدامها شمسية ، والدنيا تثنى كي تستخدم منصة او ديواناً أو قاعدة لعرض البضائع . أما منزل صاحب الدكان ومستودع بضائعه (الحاصل) فتقع عادة في مكان آخر . ومن امتداد مثل هذه الدكاكين والخوانيت على

طول مشات من الامتار يتولد الوسط التجاري في المدينة : ومن المرجح أن القاهرة احتوت على عشرين ألف حانوت . واحتوت دمشق على / ٦٦٠٠ / دكان (١٦) .

● الاسواق :

- كان السوق ، بوجه عام ، بنياناً مكشوفاً ، وكان يخضع للتخصيص والاختصاص داخل النطاق المركزي للمدينة ، فلكل نوع من التجارة بقعته المحددة والدائمة في النسيج العمراني ، وكانت أنواع معينة من التجارة محصورة بيد طائفة معينة قد تكون ذات طابع قومي أو ذات طابع ديني . غير ان الاستقرار الظاهري لمطقة الاسواق ككل يجب الا يصدنا عن الاختلافات والفروق في التفاصيل والناجمة عن أسباب متنوعة كظهور تجارات جديدة كالبن والتبغ وما يتفرع عنها ، وانحطاط أنواع معينة من التجارة مما أدى الى ابتعادها عن وسط المدينة ، أو لاعتبارات فنية كما حدث في سوق البارودية في القاهرة اذ توجب ابتعاده عن وسط المدينة إثر حوادث ١٦٧١ م . و ١٧٠٣ م .

● الاسواق التلقائية :

- في أكثر الحالات لم يكن السوق إلا صف مزدوج من الدكاكين على جانبي الشارع . وبناء على ذلك كان نمو الاسواق يتم بتحويل شوارع منطقة سكنية الى شبكة تدب فيها الحركة التجارية ، وبما يستر ذلك البساطة التي يتطلبها بناء الخلية الأساسية وهي الدكان . وعلى هذا المنوال نمت خلال الفترة العثمانية مراكز رئيسية ثم ازدهرت ، وظهرت مراكز ثانوية على امتداد الطرق التجارية ، ونشأت أسواق جديدة على مقربة من أبواب المدينة ، وفي داخل الضواحي الجديدة التي امتدت

خارج الاسواق ، ومن أبرز الامثلة على مثل هذه الاسواق التلقائية نذكر سوق بانقوصة في حلب (انظر خريطة حلب المربع 23J) وسوق الميدان في دمشق (انظر خريطة دمشق ، المربع 8D) وسوق المرجوش (انظر خريطة القاهرة ، المربع 7F) وسوق الحارة الممتدة خلف باب الشعرية في القاهرة أيضاً ، وسوق باب عزون في الجزائر (انظر خريطة الجزائر ، المربع 8B) .

● الانجازات المعمارية :

- بيد ان الفترة العثمانية غنية أيضاً بالانجازات المخططة ذات الطابع المعماري الحقيقي ، وبالاخص عندما صار نمو الاسواق على حساب الوسط العمراني المحاذي للجامع الكبير في المدينة . وان هذا النوع من المشاريع كثيراً ما كان يتمتع بمرتجيات دينية ، وذلك عندما تؤسس الاسواق من أجل الاستفادة من ريع الايجارات في سد نفقات المباني الدينية ، وفي تمويل المؤسسات الخيرية . وكانت هناك مشاريع معمارية قد تمت لاسباب سياسية والغاية منها رفع شأن الباني أو المؤسس في أعين الناس ، ومن هؤلاء الوجهاء والامراء . وفي بعض الاحيان تكون تلك المشاريع الاقتصادية مرتبطة معمارياً مع البناء الديني او النفعي وتكمله .

أسلفنا ذكر الاسواق المسقوفة التي بناها البايات المراديون وبخاصة يوسف داي بين ١٦١٠ و ١٦٣٧ قرب الجامع الكبير في تونس . ومن أبرز تلك الأسواق نذكر سوق الترك (انظر خريطة تونس ، المربع 6J) ، المكون من شارع مبلط وسقف معقود ، وصف مزدوج من الحوانيت التي تفصل بينها العمود ، ومدهونة بالاخضر والاحمر حسب الذوق التركي آنذاك . يتوسط السوق مقهى تعتبر من أقدم القلائل التي ما تزال قائمة منذ الفترة العثمانية . أما سوق البركة ، حيث كان الاتجار بالرقيق ، فانه يحتل مساحة مسقوفة صغيرة الحجم ومزينة بأربعة عمد وتشع من جميع جهاتها ، أربعة شوارع ويتكون السوق من الدكاكين المرتصفة على جوانبها .



الشكل ١٢ : - سوق المرادية بتونس

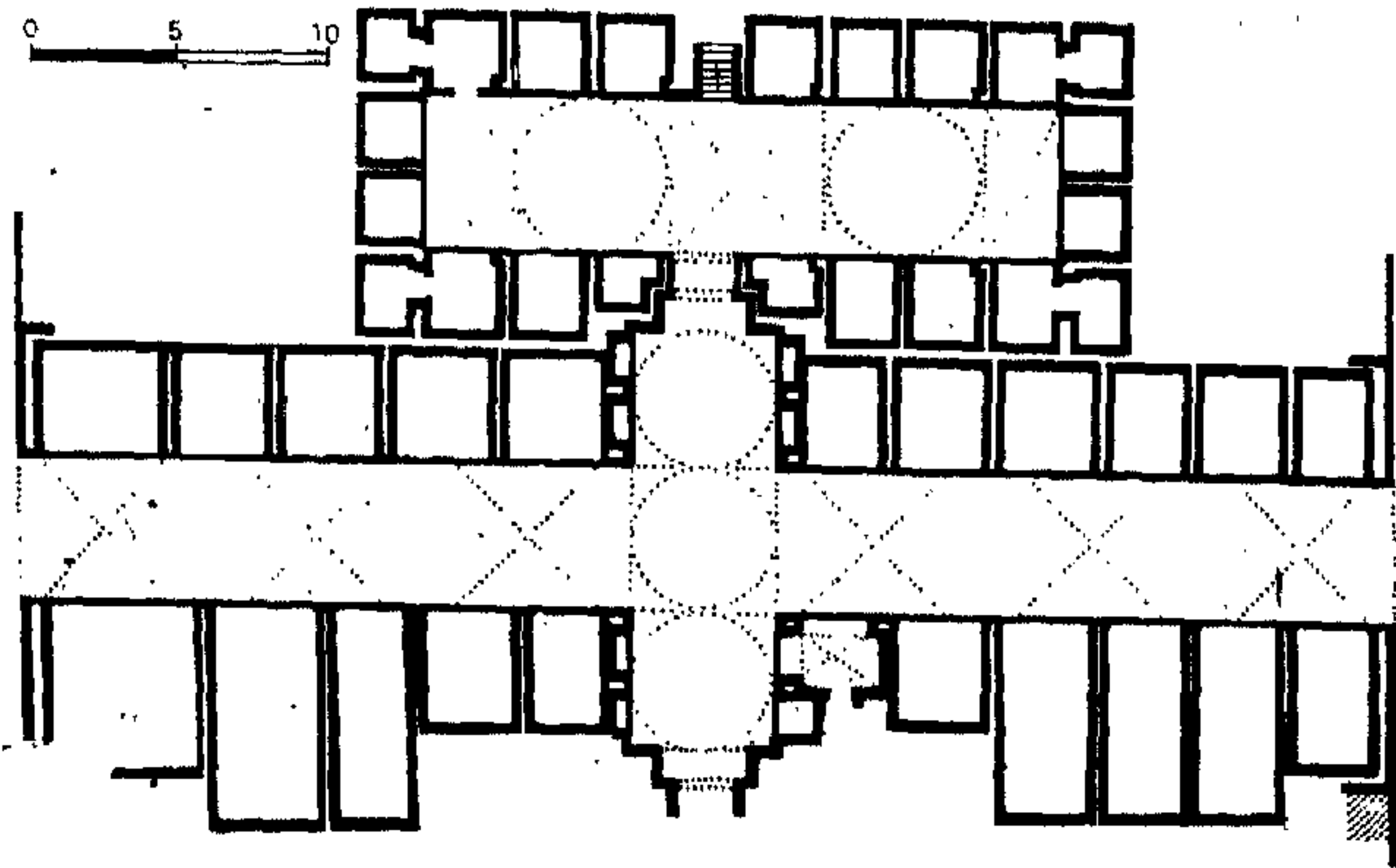
تتألف وقفيات باشوات حلب خلال القرن السادس عشر في الجزء الجنوبي من « المدينة » أو الوسط التجاري ، من عدد من الاسواق التي كان لبعض منها طابع معماري حقيقي ومتصلة معمارياً مع البناء الموقوفة من أجله بجملة من العقود والقباب ، مثل سوق خان الجمرك (انظر خريطة حلب ، المربع P12) . وسوق السقطية المشيد في سنة ١٥٧٤ م والمتصل مع باب خان الجمرك ، وسوق بهرام باشا (انظر خريطة حلب ، المربع P11) الذي يتصل في الشمال بجامع بهرام باشا نفسه بوساطة ثلاثة قباب فوق الباب الفخم للجامع ، وثلاث قباب أخرى فوق مدخل



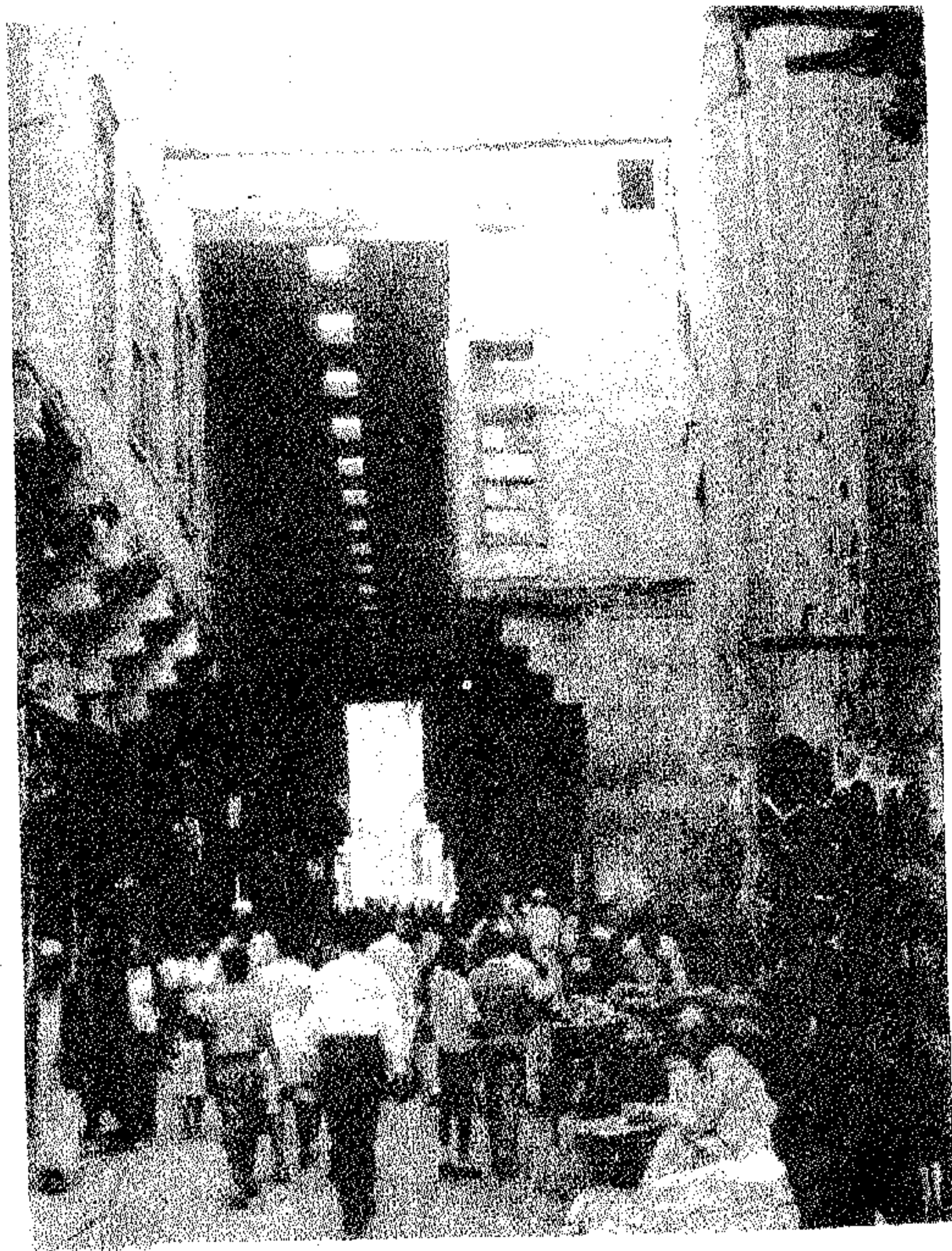
الشكل ١٣ : - مدخل خان الجمرك بحلب

القيسارية التي كانت موقوفة أيضاً للجامع نفسه (١٧) أما في القاهرة فان السوق المسقوف والمعروف باسم قصبة رضوان فانه يتوسط جملة المباني التي أوقفها الامير رضوان بك بين ١٦٢٩ و ١٦٤٧ م (انظر خريطة القاهرة ، المربع N6) (١٨) . كانت تلك السوق مخصصة للقوافين (صناع الأحذية) ويبلغ طولها ١٢٥ متراً وهي مغطاة لمسافة ٥٠ متراً بسقف خشبي تتخلله فتحات مربعة . وكانت الواجهتان الشرقية والغربية في الطوابق السفلية على جانبي الشارع البالغ عرضه ستة أمتار ، مبنيين من الحجر . وثمة فتحات واسعة تفسح المجال لشؤون دكاكين البيع بالمفرق . تبرز من أعالي جدران تلك الواجهات قواعد متينة لجملة الطوابق العلوية التي يتخللها بالتساوب فتحات مستطيلة منفردة أو مزدوجة . وفي تلك الطوابق كانت تستقر « الوكاله » او « الربع » .

ان قصبة رضوان بك التي تعتبر السوق المسقوف الوحيد في القاهرة ، ليس لها مثل ماثل للعيان حتى الان في تاريخ مدينة القاهرة البالغ ألف عام .



الشكل ١٤ : - مخطط سوق بهرام باشا بحلب . نقلا عن سوفاجيه



الشكل ١٥ : - قصبة رضوان في القاهرة

● الخانات

● خصائصها :

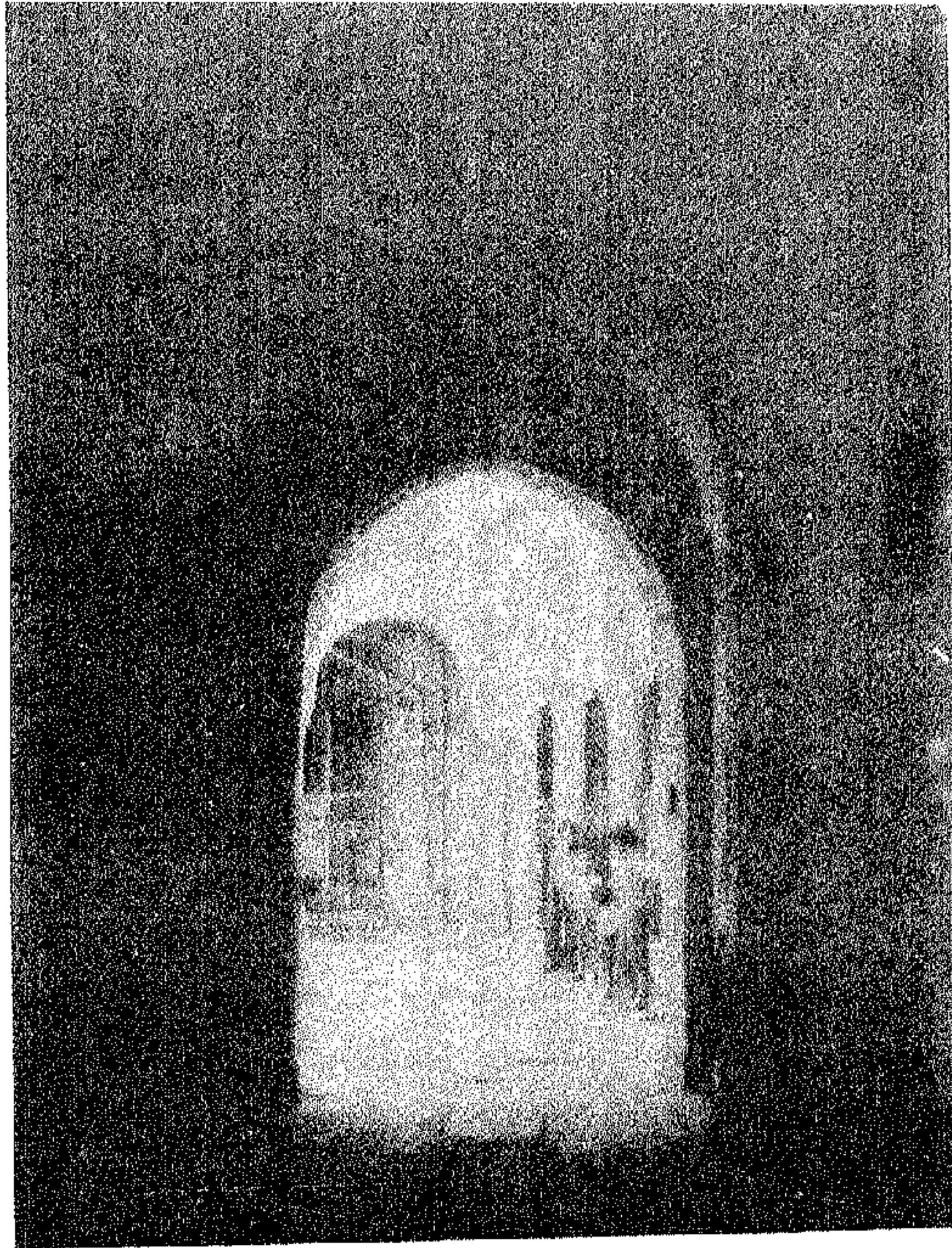
ثمة مبان مغلقة من أنواع مختلفة في المدن العربية تؤدي وظائف تجارية أخرى . ومهما كان حجمها أو مخططها المعماري أو تخصصها (حسب الفترة التاريخية وحسب المنطقة الجغرافية) كانت الخانات تستخدم بصورة أساسية للتجار بالبضائع الغالية وللتجارة بالجملة ، وفي الوقت نفسه نزلاً للتجار . وإن عدد وكثافة الخانات أو الوكالات أو الفنادق أو القيسارات يساعدان على استقراء مدى الشأن الذي وصلت إليه التجارة وتحديد أماكنها في كل بلد . وهذه المؤسسات التجارية خير عون لنا في تحديد نطاق « المركز التجاري » أو « وسط المدينة » .

كانت الخانات متخصصة في الاتجار بنوع واحد من البضائع ، وفي كثير من الحالات يحمل الخان اسم السلعة التي يتخصص في بيعها مثل خان الصابون في القاهرة (انظر خريطة القاهرة المربع F5) . يضاف الى ذلك ان السلطات الحكومية تعمل على حصر الاتجار بنوع واحد من السلع بخان معين وبجماعة معينة ، وذلك لتسهيل اشراف الدولة على ذلك النوع من التجارة وكما يسهل على التجارة توزيع السلعة . وغالباً ما كانت طائفة معينة تتخصص في بيع سلعة معينة في خان معين . فتجارة الصابون في وكالة (خان) الصابون بالقاهرة كانت محصورة بيد الفلسطينيين .

ان الاستمرار في استخدام الخانات يفسر لنا أسباب بقاء البنية المعمارية للخان على حالها دونما تغيير نسبياً على الرغم من تعدد أسمائها . والمتغير الوحيد هو الحجم الذي يتبع الفعالية التجارية ومدى اتساعها . ولكن مهما بلغ شأن البناء فإن كل خان يتألف من باحة مركزية مكشوفة وأحياناً مغطاة بقبة ، ومن غرف ارضية لخزن البضائع والحاجات وغرف علوية لنزول التجار .

● المغرب العربي :

يطلق في المغرب العربي على الخانات اسم فندق أو وكالة ، وكانت خانات المغرب العربي بوجه عام مبان ذات أهمية متواضعة ، ولا غرابة في ذلك إذا علمنا ان بلدان المغرب لم يكن لها إلا شأن ثانوي في تجارة حوض البحر المتوسط . ونحن لا نعرف الا القليل عن الفندق في الجزائر ، إذ أنه اندثر مع بقية المباني الرئيسية في وسط المدينة منذ الغزو الافرنسي .



الشكل ١٦ : - فندق ناسيون في تونس

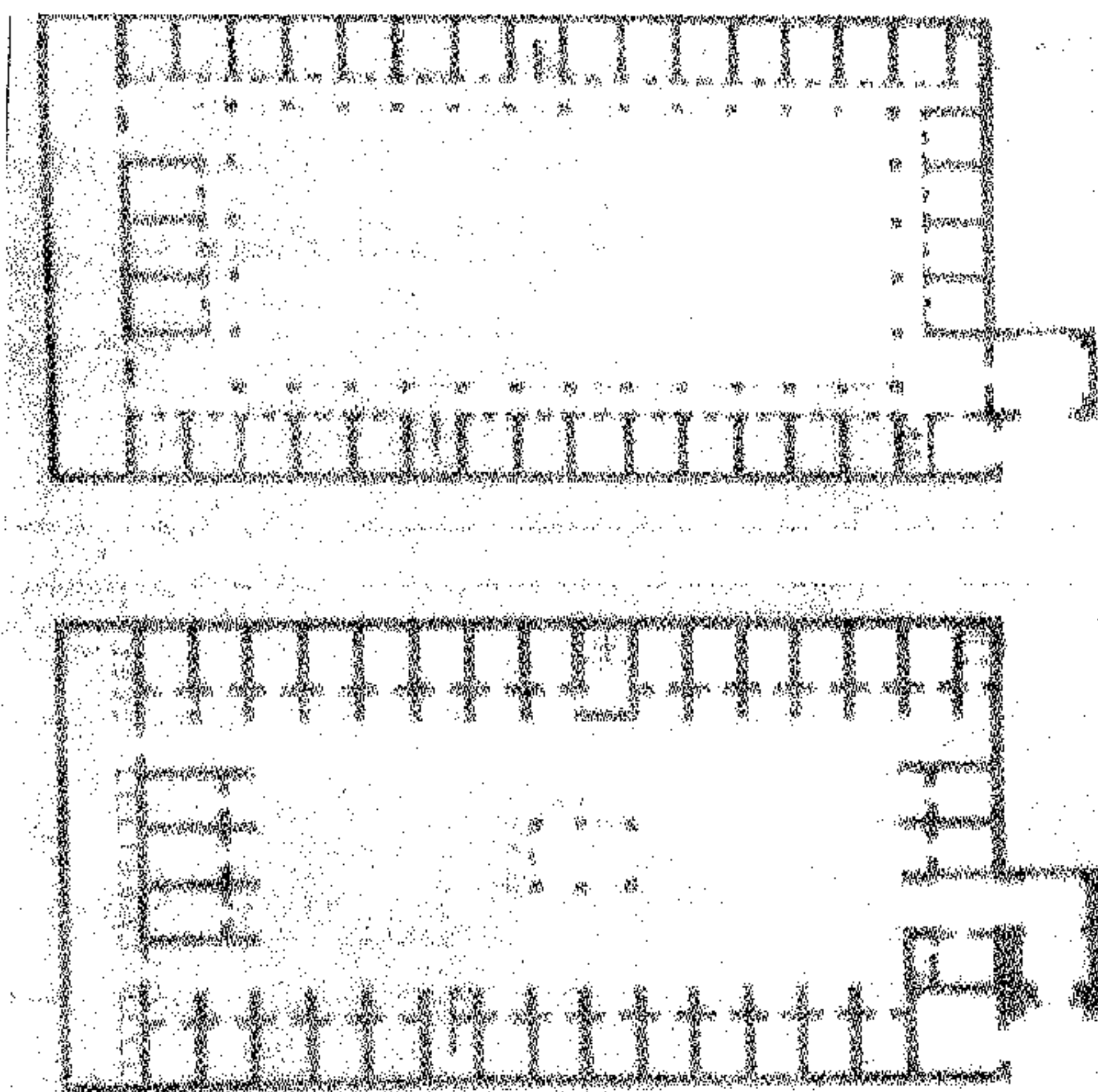
ومع هذا يمكننا الافتراض بأن خانات الجزائر قريبة من خانات تونس في شكلها المعماري وفي استعمالها (للتجارة ولنزول التجارة) وعددها (حوالي عشرين ونيف) . فخلافاً للجزائر احتفظت تونس بعدد كبير من الخانات الماثلة للعيان حتى يومنا هذا .

ولعل أبرز وأكمل خان (فندق) في تونس الآن هو فندق ناسيون الذي بني من أجل الجالية التجارية الفرنسية في سنة ١٦٦٠ م ، وقد شيد وفق الطراز الشائع في تونس أيام المراديين والحسينيين (انظر خريطة تونس ، المربع G10) ، وهذا البناء عملي التصميم ومجرد من كل تذويق وتنميق . إذ أنه يتألف من دهليز معقود يفضي الى ساحة مربعة مطوقة بأروقة محمولة على ١٦ عموداً وتقع خلفها مستودعات مسقوفة بالعقود . وفي الطابق العلوي تطل الحجر المخصصة لنزول التجار على ممشى طليق . وتبلغ مساحة البناء قرابة مائة متر ويضم في جنباته حوالي ٥٠ / غرفة . وقد أكمل البناء ببناء ثان مشابه للاول بقليل اوبكثير ، وصارت الناسيون والقنصلية يشتركان في استعمال المبنىين (١٩) .

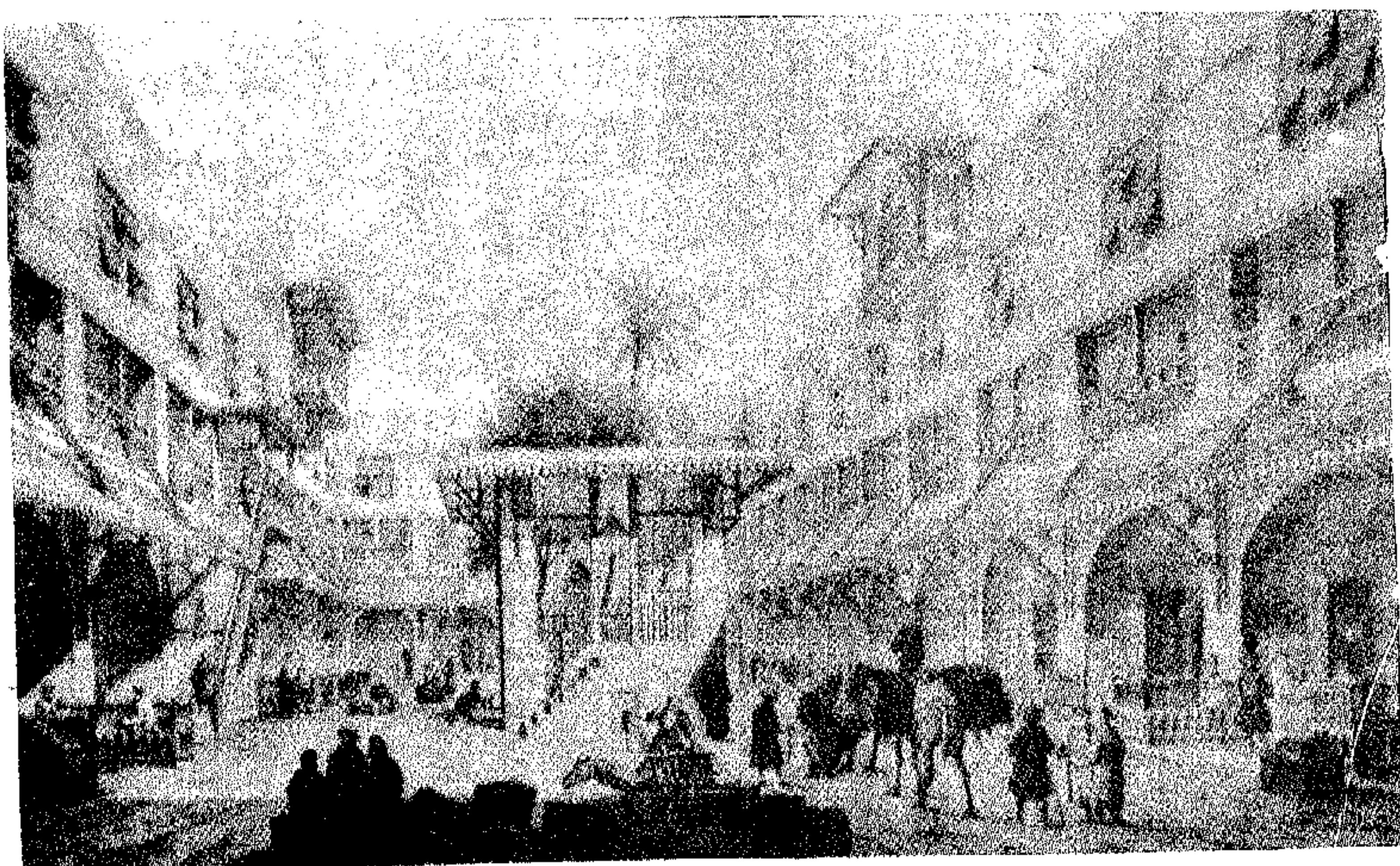
جاء بناء فندق (خان) العطارين على نمط بناء الناسيون ولكن بحجم أصغر (بناء مربع يبلغ طول ضلعه ٢٥ م) وهو في قلب منطقة الاسواق (انظر خريطة تونس ، المربع ١٧، ١) . أما خانات الموصل فيبدو أنها اعتمدت هذا النمط من البناء لكن بحجم متواضع وبقيمة معمارية قليلة ، وهذا ما يتبدى ظاهرياً على الأقل في الخانات التي ما تزال قائمة في المدينة من اصل ٣٥ خانا كانت موجودة في الفترة العثمانية ، وهي مكونة من ساحة مكشوفة ونخازن واصطبلات في الطابق الارضي وغرف في طابق علوي واحد أو أكثر (٢٠) .

● القاهرة ، حلب ، دمشق :

كانت خانات العواصم التجارية الرئيسية في الامبراطورية العثمانية ، كالقاهرة وحلب ودمشق ، وربما بغداد أيضاً ، مختلفة كل الاختلاف في آفاقها المعمارية وفي مضامينها الفنية . والعدد الذي أمكن التثبت منه في تلك المدن يقيم الدليل البين



الشكل ١٧ : - مخطط وكالة ذو الفقار كاتخدا في القاهرة. نقلا عن كوست

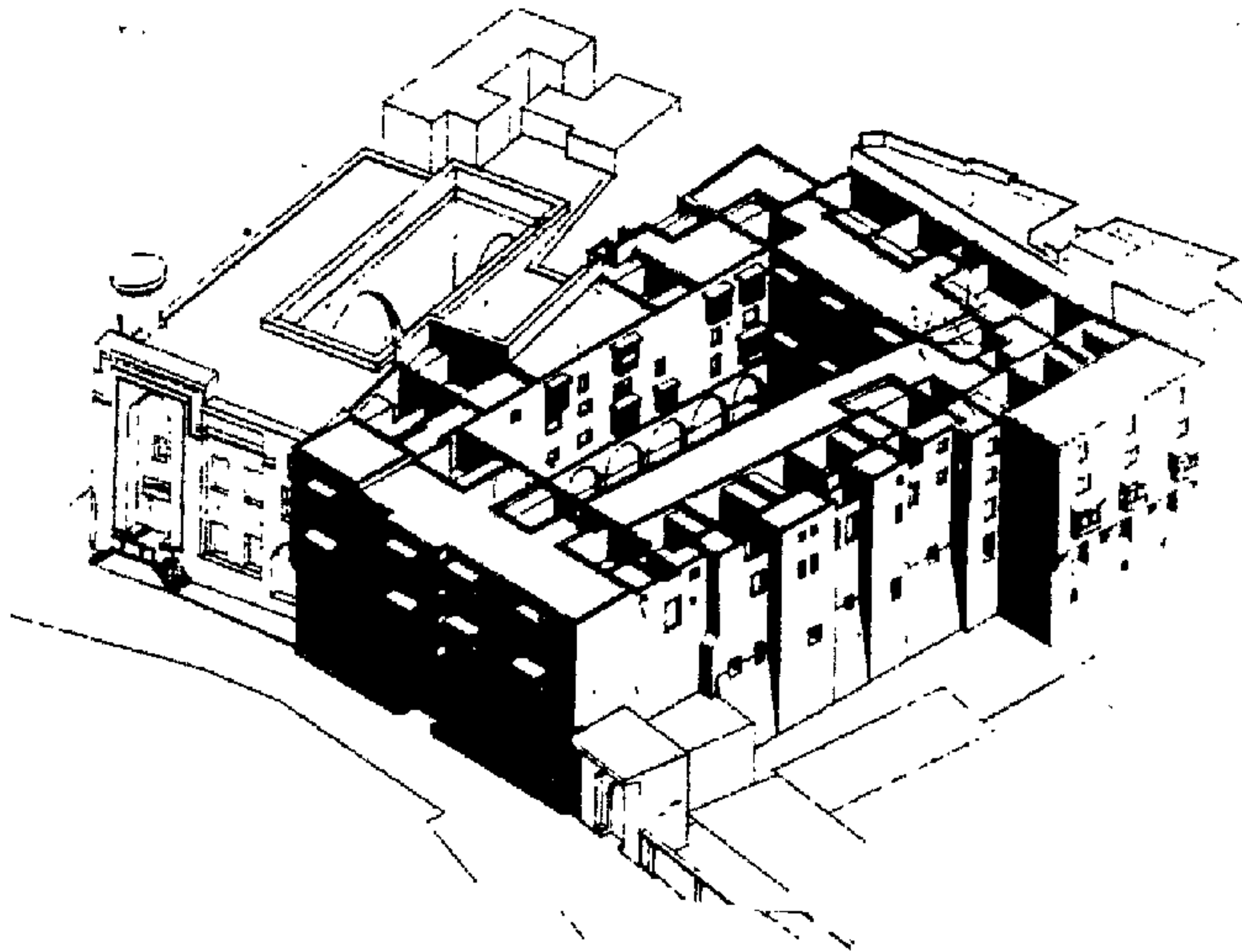


الشكل ١٨ : - منظر لوكالة ذو الفقار كاتخدا في القاهرة. نقلا عن كوست

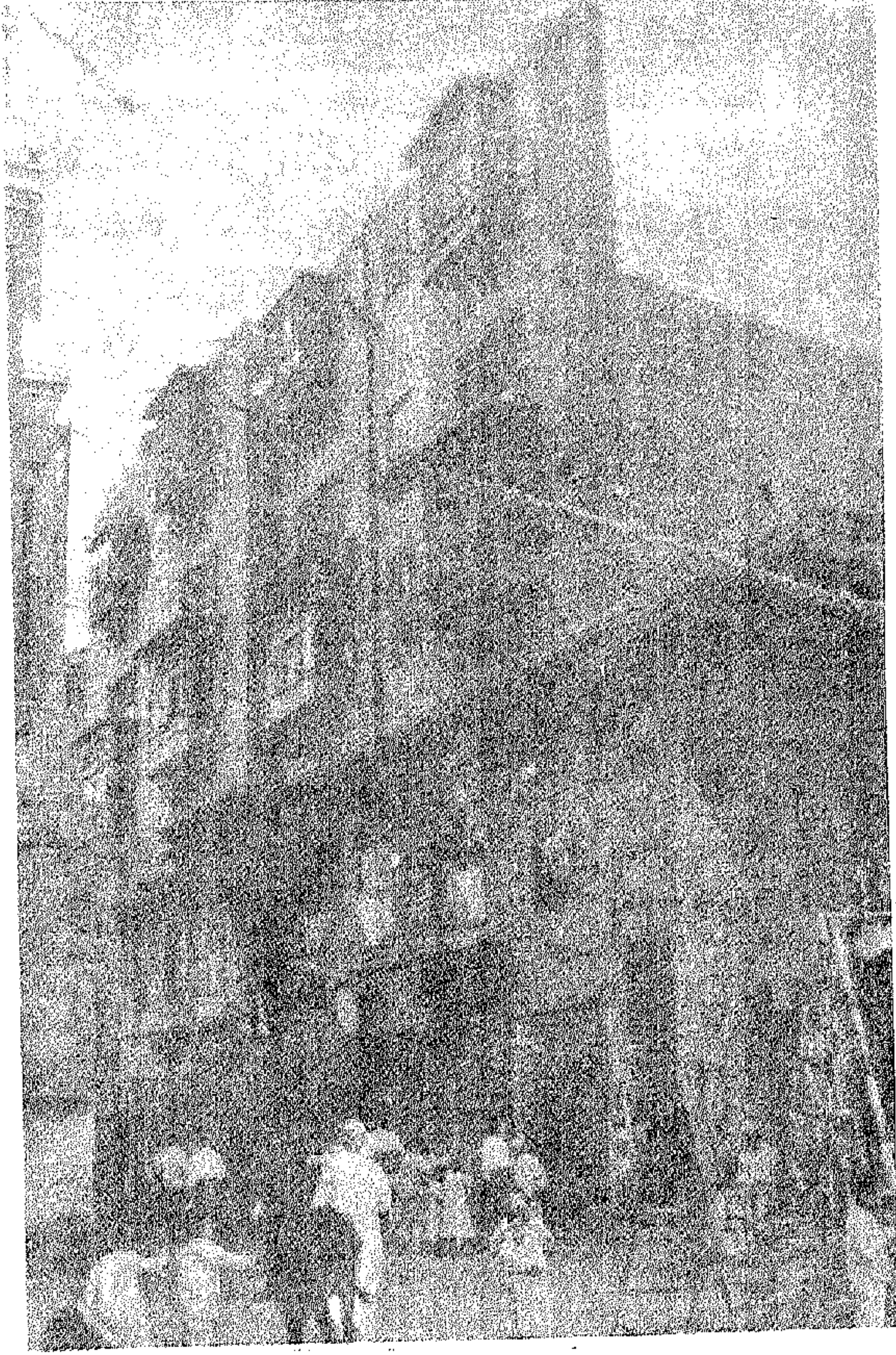
على مدى هذه المغايرة ، فثمة ٦٠ خاناً في دمشق وحلب و٣٦٠ وكالة (خان) في القاهرة ، حجم بعض منها يتجاوز نصف هكتار ، وفخامة بنائها اسطع دليل على عظمة الحركة التجارية التي ولّدتها .

تكون الشكل الاساسي للوكالة (الخان) في القاهرة قبل بداية القرن السادس عشر كما يتجلى ذلك في وكالة قايتباي في باب النصر (١٤٨٠ م) ، ووكالة الغوري (١٥٠٤ - ١٥٠٥ م) ، ولم يطأ على بنيتها تغيير ، اللهم في حجمها وبعض تفاصيلها (الزخارف والبوابات) .

ثمة بناءان ما يزالان قائمين حتى الان يعتبران مثالان صالحان لهذا النوع من المباني في القاهرة ، وكلاهما يعودان الى القرن السابع عشر ، هما : وكالة ذي الفقار كتحدا (١٦٧٣ م) - انظر خريطة القاهرة ، المربع G5 - وهي في حال يرثى لها الان ، لكن الرسوم الجميلة التي نفذها باسكال كوست في زمانه تزودنا بفكرة دقيقة عن شكل الوكالة الاصيلي .

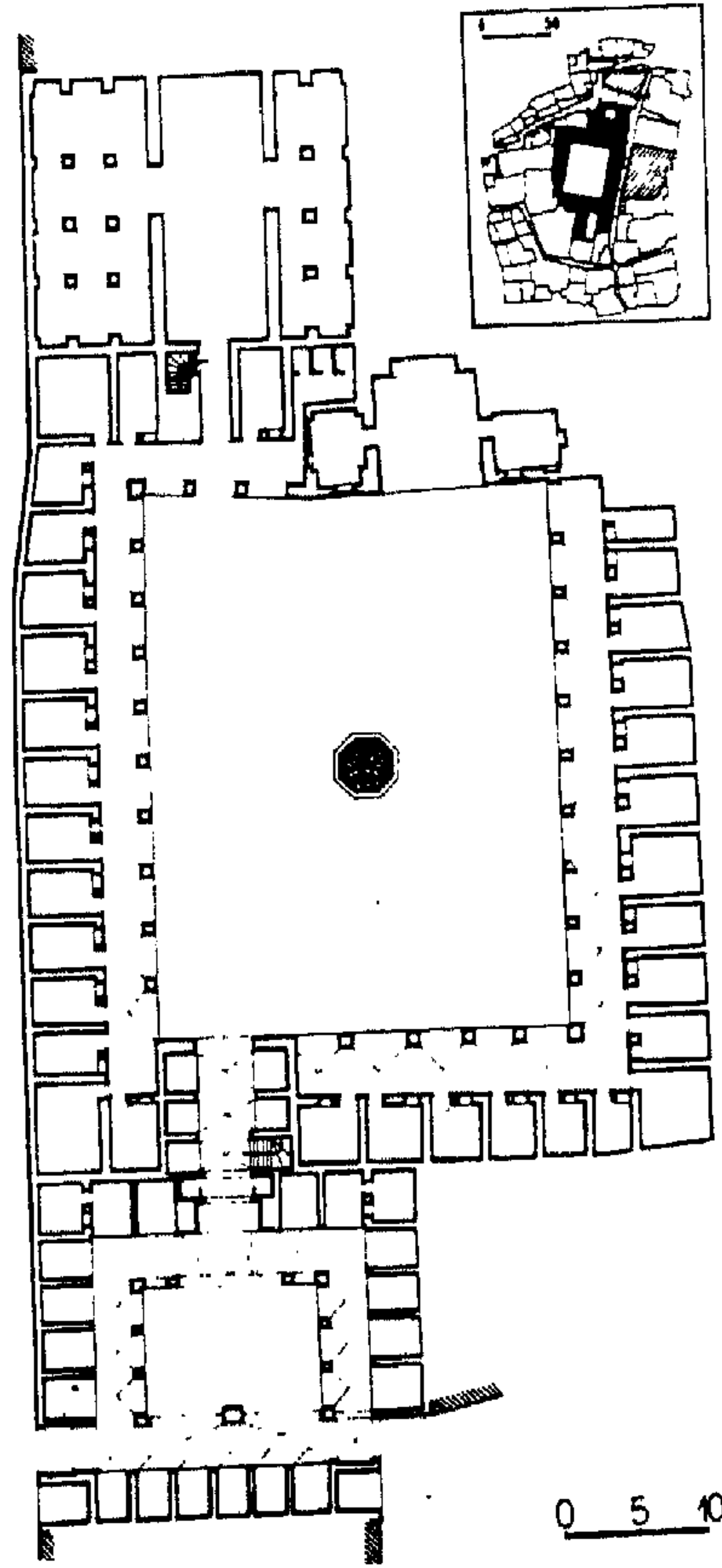


الشكل ١٩ : - منظور لوكالة بازرة في القاهرة . نقلا عن ألوند



الشكل ٢٠ : - واجهه وحده بازريعة في القاهرة

فهي تتألف من بوابة ذات زوايا تطل على تقاطع شارع الجمالية مع شارع
التمبكجية ، وتفضي الى باحة واسعة تتوسطها نافورة ومصلى . تبلغ أبعاد البناء
٣٥ × ٧٥ م (حوالي ٢٦٠٠ م^٢) ، واستناداً الى رسومات كوست احتوى الطابق



الشكل ٢١ : - مخطط خان قورت بك في حلب . نقلا عن سوفاجيه

الارضى على / ٣٢ / مستودعاً لبضائع التجار ، وكانت ٣٤ حجرة (طبقة في لغة أهل مصر) في الطابق الثاني ، وكان الربع (٢١) في الطابق الثالث .
إذا كانت وكالة ذى الفقار تتحلى بنكهة « سورية » فيما يتصل بالتنظيم



الشكل ٢٢ : - باحة خان قرت بك في حلب

الفراغي (أفقي الى حد ما) ، فان وكالة البازرعة الواقعة على بعد مائة متر من الاولى ومعاصرة لها تقريباً ، تتمتع بطابع « مصري » بحت ، وبخاصة جنوحها نحو الامتداد الشاقولي الذي يذكرنا بوكالة الغوري (٢٢) . - انظر خريطة القاهرة ، المربع G5 - تتخذ الوكالة شكلاً مستطيلاً غير منتظم بطول ٤٥ وعرض ٢٥ م (حوالي ١٠٠٠ م) ، ويبلغ ارتفاع واجهتها البديعة مقدار أربعة طوابق وتتخللها شبابيك خشبية منحرفة (مشربيات) ، وللواجهة بوابة ضخمة تفضي الى ساحة متوسط أبعادها ٢٧ × ١٢ م ، ويحيط بهذه الساحة بنيان من الحجر والأجر ينتظم في أربعة طوابق ، ويتألف من مستودعات في الطابق الارضي ، وغرف وممرات مشكوفة في الطابق الثاني والرابع في الطابقين الثالث والرابع ، وهو مكون من ١٩ / شقة ولكل شقة شرفة .

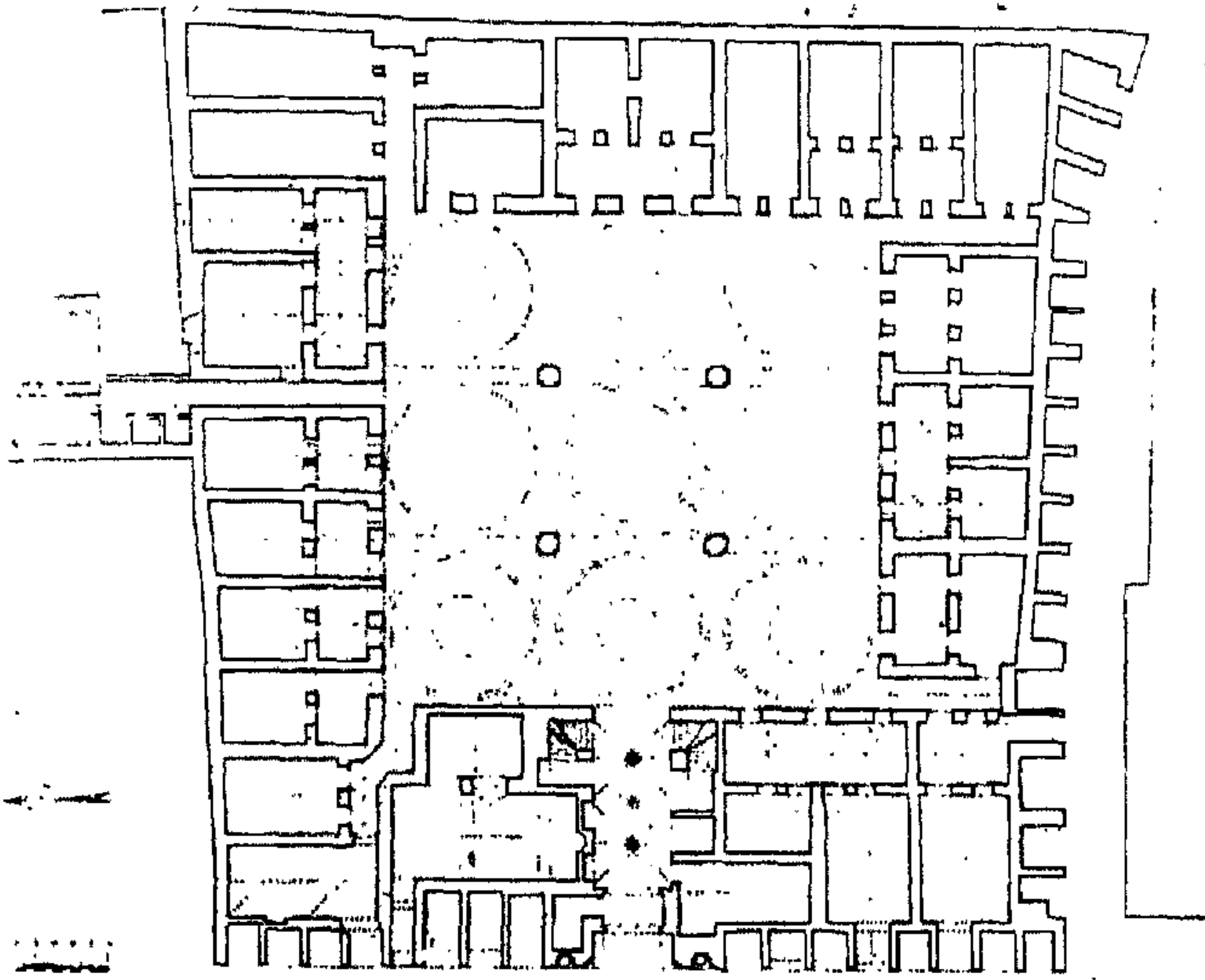
تفصح خانات حلب الفخمة عن قوة التراث المحلي ، فخان الصابون (بناء

قزدامور) وخان الأبرك المملوكيان يعتبران من الأمثلة البديعة على رياضة أثرت على ما يظهر في مخطط الخانات العثمانية وزخرفتها . أما خان قورت بك (حوالي ١٥٤٠ م) - انظر خريطة حلب ، المربع L15 - فتشيدنا مساحته البالغة ٢٥٠٠ م^٢ ، ويفرض هيئته علينا بفخامة بوابته التي يتقدمها سوق صغير خاص بنزلاء الخان . وتعتبر البحرة التي تتوسط باحته والايوان الضخم في صدره من العناصر المميزة للعمارة « السورية »

تأسس خان الجمرك (انظر خريطة حلب - المربع P12) في حوالي ١٥٧٤ م وهو فريد في ضخامة حجمه (٥٢ حانوت في الطابق الأرضي و ٧٧ غرفة في الطابق العلوي ، يحتل مساحة ٦٤٠٠ م^٢) . أما زخارفه فتذكرنا بزخارف الخانات المملوكية . وهناك ربط محكم للخان والأسواق التي بنيت في نفس الفترة ، في جملة أوقاف الباني محمد باشا .

يوفر خان الوزير ، الذي تأسس في زمن متأخر (١٦٨٢ م) الدليل على استمرار الفن المملوكي ، ويتحلى ذلك بوجه خاص في زخارف الواجهات الرئيسية والداخلية . وعلى هذا الأساس هيمن التراث السوري هيمنة ملموسة على التأثير القادم من اسطنبول (٢٣) (انظر خريطة حلب ، المربع N15) .

ان ظهور نوع جديد من الخانات في دمشق خلال القرن الثامن عشر يشكل ظاهرة جديدة بالاحترام إذا ما قورن باستقرار الانماط التقليدية من الخانات في تونس والقاهرة أو حلب . غير أن الخانات المغطاة بالقباب ليست جديدة في دمشق الشام ، فقد أسلفنا أن البدستان الذي بناه مراد باشا قبل سنة ١٦٠٨ م كان مغطى بتسع قباب ، ومن المرجح أن يكون هذا النمط عثماني الطراز ، لا سيما وان بناء بدستان في عاصمة إحدى الولايات يرمي إلى اقتداء بأمثلة في عاصمة الامبراطورية . ويبدو ان تبني نظام القباب في سقف الخانات قد لاقى نجاحاً كبيراً في مطلع القرن الثامن عشر وهذا ظاهر في مثال خان سليمان باشا العظم الذي تغطيه قبتان (١٧٣٢ م) وخان السفرجلاني قبتان (١٧٥٧ م) . لكن خان اسعد باشا العظم يفصح عن تأثير « عثماني » خاص ، ان كان ذلك في مخططه القائم على باحة واسعة (طول ضلعها ٢٧ م) ، وأربع دعائم حاملة تسع قباب ، أو في مظهره المعماري الذي لم يسبق له مثيل في دمشق وليس له نظير في حلب (انظر خريطة دمشق ، المربع F5) .



الشكل ٢٣ : - مخطط خان أسعد باشا في دمشق . نقلا عن الريحاني

ما من شك ان النهضة التجارية التي شهدتها دمشق في تلك الفترة تبرر قيام مثل هذا البناء الباهر . يضاف الى ذلك رغبة الباشا تأمين المدخولات اللازمة للوقيات الكثيرة التي أوقفها . بيد انه يمكننا ان نضع في الحسبان أن المرتجى من إقامة مبان غاية في الروعة والبهاء ، هو الرفعة بين الناس وترسيخ سلطة الباشا في البلاد . وتأسيساً على ذلك لا يجوز لنا اعتبار طراز هذا البناء بالذات والمستوحى من أمثلة في عاصمة السلطان ، طرازاً ثانوياً لا يستحق الاكبار (٢٤) .

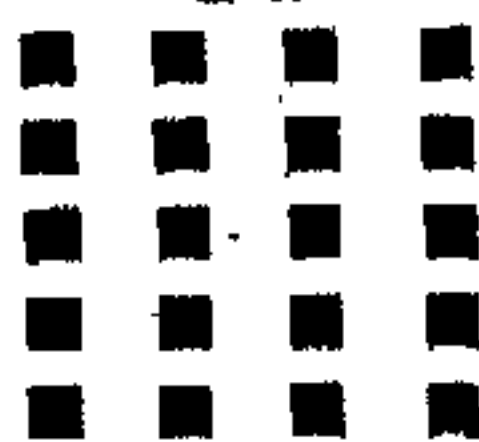
لذلك فان انشاء المباني التجارية كالحانات والاسواق المشار اليها أعلاه ، ارتدى ثوباً سياسياً منذ البداية وحتى لو كانت تلك الدلالة ضمنية إلا أنها حقيقية كما هي الحال في المباني النفعية .



قوائم الفصول الثاني

1. Marcel Clerget, *Le Caire*, 2 vols. (Cairo, 1934), I, 144–146; Jean Sauvaget, "Esquisse d'une histoire de la ville de Damas," *Revue des Etudes Islamiques (REI)* (1934), 464–465, and *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIXe siècle*, 2 vols. (Paris, 1941), 169–170; Roger Le Tourneau, *Les villes musulmanes de l'Afrique du Nord* (Algiers, 1957), 12–13; Robert Brunschvig, *La Berbérie orientale sous les Hafšides*, 2 vols. (Paris, 1940–1947), I, 342–344.
2. Sa'īd Dīwaġī, "Qal'a al-Mawṣil," *Sumer* 10, no. 1 (1954).
3. Jacques Revault, *Palais et demeures de Tunis*, 4 vols. (Tunis, 1967–1978), I, 41, 323; Slimane Mostafa Zbiss, *Monuments musulmans d'époque Husseynite en Tunisie* (Tunis, 1955).
4. Pierre Boyer, *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention Française* (Paris, 1963), 63; André Raymond, "Le centre d'Alger en 1830," *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 31, no. 1 (1981).
5. André Raymond and Gaston Wiet, *Les marchés du Caire* (Cairo, 1979).
6. J. Sauvaget, *Alep*, Album, plans LXII and LXX.
7. André Raymond, "Les grands waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire à l'époque ottomane (XVIe–XVIIe siècles)," *Bulletin d'Etudes Orientales (BEO)* 31 (1979), 114–117.
8. Research in progress about Aleppo by Jean-Pierre Thieck.
9. See Doris Behrens-Abouseif, "The North-Eastern Extensions of Cairo under the Mamluks," *Annales Islamologiques* 17 (1981).
10. Halil Inalcik, "The Hub of the City: The Bedestan of Istanbul," *International Journal of Turkish Studies* 1, no. 1 (1979–1980); K. Kreiser, "Bedesten–Bauten in Osmanischen Reich," *Istanbul Mitteilungen* 29 (1979).
11. Jean-Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, A. Epaulard, ed., 2 vols. (Paris, 1956), I, 198; Roger Le Tourneau, *Fès avant le Protectorat* (Casablanca, 1949), 375–376; Charles Brosselard, "Les inscriptions arabes de Tlemcen," *Revue Africaine* 4 (1860), 5 (1861), 6 (1862).
12. Jean-Michel Venture de Paradis, "Alger au XVIIIème siècle," *Revue Africaine* 41, no. 114; Paul Eudel, *L'Orfèvrerie algérienne et tunisienne* (Algiers, 1902), 76–77.

13. Albert Devoulx, *Les édifices religieux de l'ancien Alger* (Algiers, 1870), 140.
14. Jean-Paul Pascual, *Damas à la fin du XVI^e siècle* (Damascus, 1983), 108–115. See also Fouad Yahia, "Inventaire archéologique des caravansérails de Damas," thesis, University of Provence, 1979, 378.
15. J.-P. Pascual, *Damas*, thinks that the *bazzāzistān* was located where the Khan al-Ğumruk stands now. This khan is covered with domes, but its L shape suggests no resemblance to the *bedestan* [D. E 4].
16. Edward W. Lane, *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, rev. ed. (London, 1954), 321–324; André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, 2 vols. (Damascus, 1974), I, 268–272; R. Le Tourneau, *Fès*, 315–316.
17. J. Sauvaget, *Alep*, 215–217.
18. Edmond Pauty, *Les Palais et les maisons d'époque musulmane au Caire* (Cairo, 1933), 81–82; A. Raymond, "Les grands waqfs," 121.
19. J. Revault, *Palais*, I, 27; II, 396.
20. Hashim al-Genabi, *Inner Structure of the Old City of Mosul* (Mosul, 1981).
21. A. Raymond *Artisans*, I, 257; Pascal Coste, *Architecture arabe* (Paris, 1839), pls. XLIII, XLIV, p. 40.
22. Flemming Aalund, "The wakalat Bazar'a," in M. Meinecke, ed., *Islamic Cairo, Art and Archaeology Research Papers (AARP)* (London, 1980).
23. J. Sauvaget, *Alep*, 215, 216, 264; "Inventaire des monuments musulmans de la ville d'Alep," *REI* (1931), 97, 101; Heinz Gaube, *Arabische Inschriften aus Syrien* (Beirut, 1978), 21.
24. 'Abd al-Qādir al-Riḥāwī, "Ḥānāt madīna Dimašq," *Annales Archéologiques Arabes Syriennes* 25 (1975), 64–69.



الفصل الثالث

الاحياء السكنية

إذا كانت دراستنا للمناطق التجارية في المدن العربية مؤسسة على وثائق وفيرة ودقيقة ، فإن دراسة المناطق السكنية في المدن نفسها ما تزال تعاني من صعوبات وثائقية ومنهجية .

● المشاكل المنهجية :

لا يمكننا الوصول الى معرفة الاحياء السكنية في المدن العربية إلا بعد مراجعة السجلات والوثائق التاريخية مراجعة دقيقة وشاملة ، وتأسيساً على المعلومات المستقاة من تلك السجلات ستمكن من ربط الاحوال الاجتماعية الاقتصادية لسكان المدينة مع طابع مساكنهم . وان مثل هذه الدراسة ممكنة لان الباحثين لم يستنفذوا كافة المصادر المؤلفة في بعض الاحيان من سجلات المحاكم الشرعية المتعاقبة . فهذه السجلات تزودنا بمعلومات عن مكان سكن الشخص المتوفى وعن مهنته وعن أحواله المعاشية . وان مثل هذا البحث العلمي قد بدأ مؤخراً ، وحتى الآن لم يأخذ مجراه

المنهجي والمتواصل الا بما يتصل بالقاهرة . غير ان هذا الامر لا يفسح المجال أمامنا للقيام بالمقارنة الضرورية مع بقية المدن العربية . لذلك لا نستطيع نفي الاحتمال نفياً تاماً بأن يكون المثال المصري هذا حالة استثنائية جملة وتفصيلاً . ولهذا السبب جنح الباحثون - وبخاصة هؤلاء الذين اعتمدوا على المعلومات العمومية التي وردت في كتب الرواة والرحالة - الى الخط من شأن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بمساكن السكان .

ومن العناصر السلبية الاخرى في هذا المجال ان التحريات الأثرية لم تزودنا الا بمعلومات جزئية وبالتالي تضللنا بطريقة ما . وعلى وجه العموم فان المباني الماثلة للعيان حتى الان هي مباني الاغنياء ، والباحثون لا يتناولون إلا مثل هذه المباني . وينسحب الأمر هذا على القسم الاعظم من السجلات الوقفية أيضاً . بناء على ذلك فان معلوماتنا الوفيرة تقتصر على خصائص وسمات مساكن الطبقة الميسورة من السكان ، وعلى وجه التحديد ، الطبقة الحاكمة والبورجوازية والوطنية . وهذا ما تم خلال عشرين سنة الماضية بالابحاث الناجحة حول مدينتي تونس والقاهرة ، حيث ان نتائجها لا تتعلق إلا بشرائح محدودة من السكان (١) . وان تجاهل تلك الحدود سيقود الباحث الى استنتاجات خاطئة (٢) . لكن الابحاث الجارية مؤخراً حول مساكن الطبقة الوسطى من السكان استناداً الى البقية الباقية من مثل تلك المساكن والى الوثائق الوقفية وسجلات المحاكم الشرعية سيصحح من غير شك جزءاً من الاستنتاجات احادية الجانب (٣) . ورغم ذلك ثمة مخاوف من ان معرفتنا للمساكن الشعبية ستبقى ناقصة وذلك بسبب عدم توفر الادلة المعمارية (لان مساكن الفقراء هشة البنيان وبالتالي سريعة الزوال) ، والوثائق الرسمية (التي يتعلق معظمها ببيع أو شراء العقارات الهامة) . وان هذا الامر مؤسف للغاية لان المسكن الشعبي متصل بالقسم الاعظم من سكان المدينة .

نتج عن هذا القصور ان غض الباحثين الطرف عن أهمية العوامل المادية في تحديد مواقع المساكن في المدن العربية التقليدية ، علماً أن تجارب الحياة اليومية تثبت لنا بان للمال كلمة الفصل في تحديد مناطق الاسكان في المدينة . وان معظم الوثائق التي يستند اليها الباحثون - سجلات المحاكم الشرعية لعقود بيع وشراء العقارات - ساهم في ذلك التقصير ، فالسجلات المعتمدة في البحث العلمي تحتوي على

الكلفة الاجمالية للبناء ولكن لا توجد فيها اية إشارة إلى سعر الأرض التي قام عليها البناء ، وباعتقادنا ان هذه الناحية ضرورية لفهم الظواهر العمرانية .
كذلك لا تحتوي تلك السجلات على معلومات تتعلق - بإبعاد العقارات ومساحاتها ومن دون تلك المعلومات لا نستطيع التحقق من قيمة الأرض بالقياس الى المنطقة العمرانية والى أهمية البناء بحد ذاته .

● مقولات جامدة :

ان عدم المامنا الكامل بالمصادر وقصور معلوماتنا يفسران - الى حد معين - أسباب استمرار الباحثين المحدثين في تبني الافكار الشائعة عن المدن العربية ، ومن جملة تلك الافكار نذكر :

١ - فكرة ان المجتمع التقليدي في المدن العربية قائم على المساواة ، علماً أن الابحاث الاخيرة اثبتت عكس ذلك تماماً ، وحسبنا أن نذكر أن نسبة الحد الأدنى الى الحد الأقصى في ضريبة التركات بلغت خلال الفترة العثمانية في القاهرة مقدار ١ الى ٦٠٠٠٠ (٤) . وكان من استنتاجات مقولة المساواة المذكورة أعلاه أن المدينة العربية ترفض الفرز الاجتماعي المؤسس على عوامل اجتماعية - اقتصادية . وفي هذا الصدد نورد ما كتبه الباحث انطوان عبد النور : « كانت القاعدة المعمول بها تقليدياً في المدن العربية ان الاغنياء يقطنون في جوار الفقراء . . . ففي حلب مثلاً لم يكن هناك تمييز بين حارات الاغنياء وحارات الفقراء » (٥) .

٢ - فكرة ان البيت العربي بحكم العادة والقاعدة مغلق نحو الخارج ومنكفيء على نفسه نحو الداخل ليس لاسباب العزلة العائلية فحسب بل ولتأدية الحاجات الدينية ، فالبيت تعبير عن ادراك الكون وعن مكانة الانسان في هذا الكون . ويمكننا سرد عدد من المصادر التي تبني هذه الفكرة ، لكننا سنكتفي بعرض فكرة ثانية لانطوان عبد النور :

« البيت مغلق نحو العالم الخارجي لكنه مفتوح على باحة داخلية ومن هذه

الباححة يطل على السماء ، وعلى هذا الاساس لا تكون الباححة صلة الوصل مع بقية الناس بل مع الكون .

لا يمكننا القبول بصحة أي من تلك الادعاءات ، فالدراسة المعمقة للمدن العربية تكشف طائفة من الحقائق التي تنقض تلك الادعاءات والتي لا يمكن رفضها لمجرد انها شاذة وغير عامة .

تحديد مواقع الاحياء السكنية

● مبادئ التحديد

ان مركزية الفعاليات التجارية تبقى هي الظاهرة الاساسية في المدن العربية اما المناطق السكنية فتتحدد مواقعها - الى حد ما - وفقاً لعلاقة كل منها بمنطقة الاسواق ، فهي تجتذب أبناء الطبقة الحاكمة ، فهؤلاء يحتاجون الى مساحات عقارية واسعة يصعب الحصول عليها في منطقة تحتكرها مبان ومنشآت تجارية كالاسواق والخانات .

لا يقطن الحرفيون وأصحاب الدكاكين في مشاغلهم أو في محلاتهم ، فهي ليست جزءاً من عقارات سكنية ، كما أنها ليست متصلة بالبيوت أو المنازل التابعة لها . لذلك تصبح الاسواق خالية من كل أنيس في الليالي ، وغالباً ما تغلق منافذها ويسهر الحراس على سلامتها^(٧) . فالحرفيون والتجار يذهبون الى بيوتهم بعد انقضاء عملهم في النهار ، ولكي يخفف هؤلاء من عناء الذهاب في الصباح والاياب في المساء حاولوا انتقاء أقرب المساكن الى اماكن العمل والمشاغل . ففي القاهرة بلغ متوسط المسافة بين السكن ومكان العمل في القرن الثامن عشر خمسمائة متر أو أكثر بقليل ، أي لا أكثر من مشوار صغير لبضعة دقائق على الأقدام .

ان ضيق المكان في مركز المدينة واكتظاظه بالبيوت التجارية والمحلات حد من

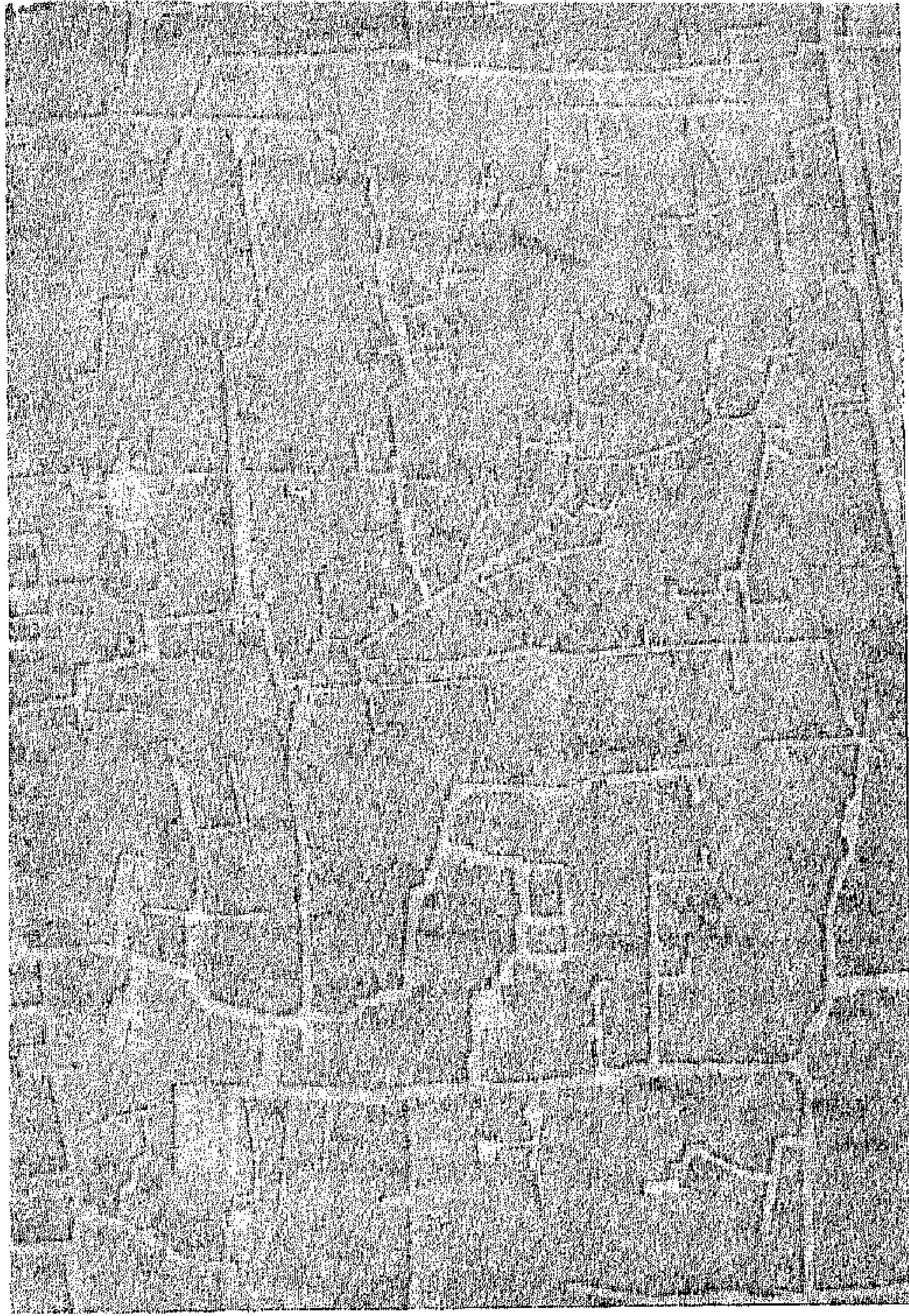
نشوء المساكن الفقيرة بالقرب من الاسواق ، لذلك كان الفقراء ومتوسطو الحال من السكان مجبرين على السكن في أطراف المدينة . أما الفئات الميسورة كالتجار أو الشيوخ الذين يريدون البقاء على مقربة من المساجد قدر الامكان ، فان قوة المال لديهم تجعلهم يقيمون المنازل أو القصور في بعض الاحيان بجوار مركز المدينة . ولقد نتج عن تفاعل تلك العوامل نشوء خطط عمرانية تنتظم في حلقات متتالية تدور في فلك مركز المدينة ، الميسورون والاثرياء حول المركز ثم يليهم متوسطو الحال ومن بعدهم الفقراء .

إن اللجوء الى الاسكان الجماعي والاستغلال المكثف لكل بقعة فارغة خفف من حدة التناقض القائم بين جاذبية السكن في مركز المدينة من جهة وصعوبة الحصول على بقعة أرض مناسبة لإنشاء بناء بتكاليف معتدلة . وسنرى في السطور القادمة كيف نما الاسكان الجماعي في الخانات او في الربع كما هو معروف في القاهرة .

ثمة عامل آخر فعّل في تعديل النظام المتبع في انتشار مناطق الاسكان في المدينة . فقد اجتذبت أطراف المدينة الاثرياء اليها لما توفره من أماكن خالية لاقامة قصور محاطة بالحدائق ومتسعة لاسرهم وأتباعهم ولخدمهم جميعاً . وعلى هذا النحو نشأت في الاطراف البعيدة عن مركز المدينة حارات راقية تقطنها البورجوازية الوطنية وأسر الطبقات الحاكمة ، علماً أن الطبقات الفقيرة كانت قد وجدت ملاذاً لها في الاطراف نفسها .

إذا كان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية أثرها في تحديد أماكن السكن فان العوامل الدينية والقومية قد أثّرت في توزيع السكان داخل المدن العربية .

وعلى الرغم من أن هذه النزعة متأصلة منذ القدم إلا أنها تعززت واشتد عودها بفعل النظام المالي الذي اعتمدته العثمانيون في تسييس المدن العربية . لذلك لا غرابة في ان نجد في جميع المدن العربية الرئيسية حارات يغلب عليها التكتل الديني أو الطائفي أو القومي ، مثل حارة النصارى وحارة اليهود أو حارة العلويين (في انطاكية) أو حارة الشيعة (في بغداد) أو حارة الاكراد (في دمشق وحلب) . أو حارة الاندلسيين (في الجزائر وتونس) . بيد أن الدوافع الى مثل هذه التكتلات واضحة جلية : - رغبة الفئات الدينية والقومية في شد أواصرها وتيسير أداء واجباتها الدينية والثقافية ، ثم الحرص على تأمين سلامة أفرادها والحفاظ على اللغة والدين والتقاليد



الشكل ٢٤ : - مصور لحارة اليهود في القاهرة . نقلا عن كتاب وصف مصر

الاجتماعية الخاصة بكل فئة ، واخير ا رغبة السلطة العثمانية الحاكمة في الامساك بزمam الامور وفقاً لمبدأ فرق تسد . وان مواقع انتشار تلك الفئات واضحة بحيث يمكننا خط حدود كل منها خطا دقيقا في خريطة أي مدينة عربية رئيسية . ومن أبرز الامثلة على ذلك مدينة أنطاكية المكونة من / ٤٥ / حارة موزعة في منطقتين كبيرتين للمسيحيين (ارمن وروم) ومنطقتين كبيرتين للعلويين وتفصل حارات الاتراك بين كل من

المنطقتين المسيحية والعلوية ، وتتألف المنطقة التركية من / ٢٧ / حارة منتشرة في قلب المدينة^(٨) ، ثم مدينة القدس المكونة من / ١٨ / حارة موزعة في أربع مناطق كبيرة : ثمان حارات للروم واللاتين والاقباط وأربع حارات للمسلمين وحارتين لليهود^(٩) .

بناء على ذلك يتجلى لنا ان العثمانيين شجعوا تقسيم المدن الكبيرة واستمروا على هذا المنوال حتى آخر يوم من أيام حكمهم في البلاد العربية .
وتعتبر القاهرة مثلاً نموذجياً للنمو المتطور لحارة السريان اللاتين خلال العقود الاخيرة من القرن الثامن عشر ، علماً ان استقرار هذه الطائفة في عصر لا يرقى الى أبعد من سنة / ١٧٣٠ / كما أن وجودهم كطائفة مستقلة أحدث عهداً من ذلك التاريخ بكثير^(١٠) . (انظر خريطة القاهرة المربع G9) .

● أمثلة على تعيين أماكن المناطق السكنية :

أظهرت الدراسة البارعة التي قام بها جاك روفو Jacques Revault عن مدينة تونس ان المنطقة المحاذية للوسط التجاري خلال الفترة العثمانية « استعمرتها » منازل وبيوت المجتمع الراقي من وجهاء الطبقة الحاكمة (المخزن بلغة أهل تونس) ، والعلماء (المشايخ) والاثرياء من التجار (أبناء البرجوازية الوطنية)^(١١) .
ان الاختناق المستمر في المناطق الملاصقة لمركز المدينة وجنوبها يفسر لنا أسباب نشوء قصور جديدة في الجزء الشمالي من المدينة خلال القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر بوجه خاص ، لا سيما وان ذلك الجزء كان - حتى ذلك الحين - محصوراً لمساكن الطبقة المتوسطة ، أما وسط المدينة ككل فكان احتكراً للفعاليات التجارية المتخصصة ولماكن الطبقتين الراقية والمتوسطة ، ولم يكن امام الطبقة الشعبية الا الاستقرار في الاطراف (الربض بلغة أهل تونس) ، وأفراد هذه الطبقة جلهم من القادمين من الريف (البرانيين بلغة أهل تونس) ، ومن الاجانب . وفي حين استوعبت الضاحية الجنوبية لباب الجزيرة القادمين من جنوبي البلاد نجد ان

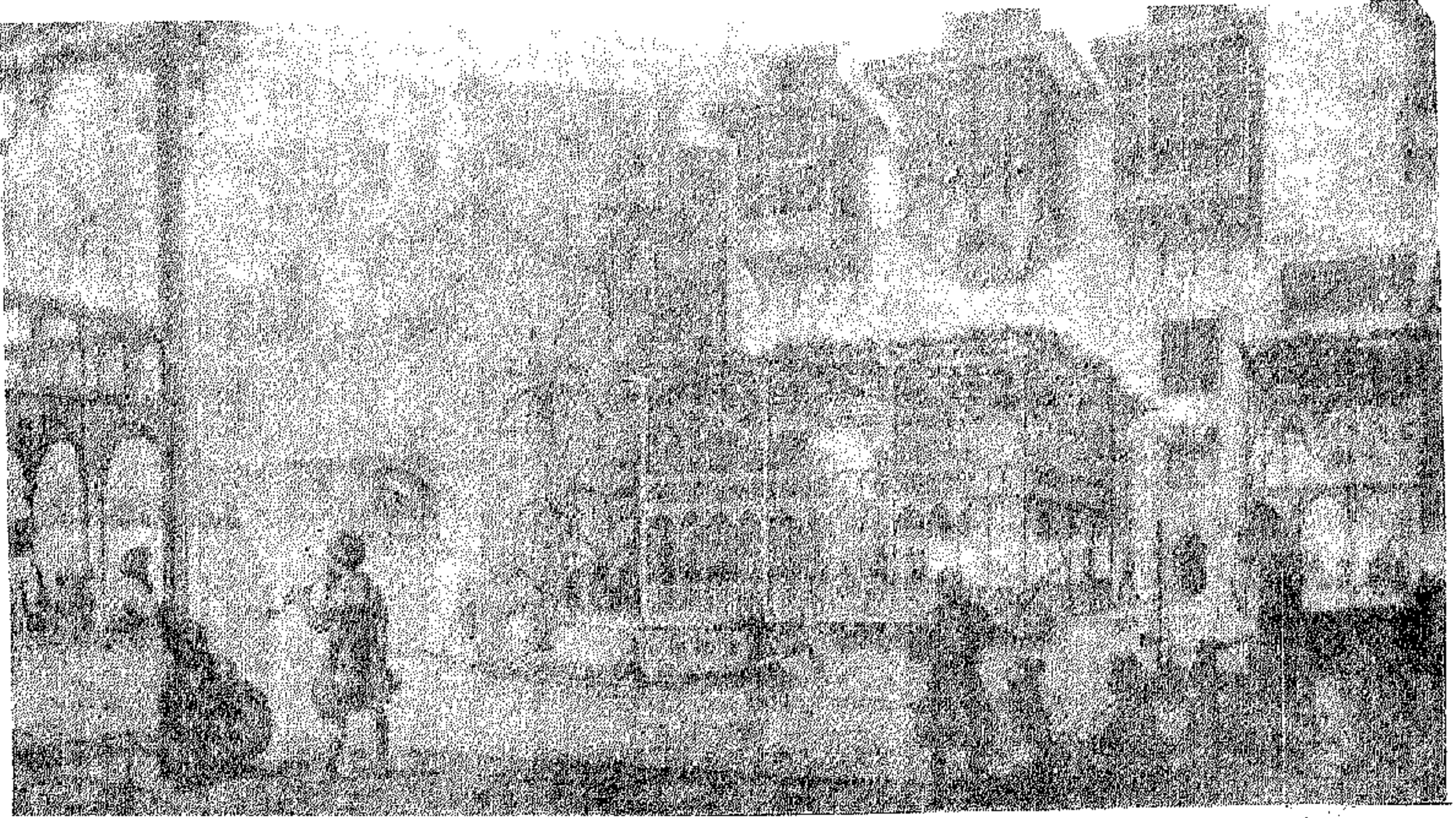
الضاحية الشمالية لباب السوق استوعبت القادمين من الشمال . وهؤلاء جميعهم من المهاجرين من الارياف الى المدينة وهم يجنحون عادة الى اتخاذ مساكنهم على جانبي الطريق المؤدية الى ديارهم الاصلية^(١٢) .

يتجلى هذا الفرز التلقائي للسكان داخل المدينة بكل وضوح في آخر جماعة وطأت مدينة تونس وهم الاندلسيون الذين كانت آخر وأهم هجرة تمت لهم في سنة ١٦٠٩ م . قطن الارستقراطيون من الاندلسيين في الاحياء الراقية في قلب المدينة بحيث أن هناك شارعاً ما يزال يحمل اسمهم وهو شارع الاندلسيين ، كما ان منازل متفرقة في هذا الشارع تنقل الينا ذكريات أمجاد وعز عائلتي اللخوة والبيجي (انظر خريطة مدينة تونس ، المربع M7) . بيد انه نشأت منذ القرن الثالث عشر حارات متراضعة للمهاجرين الاسبان في أطراف المدينة ، وبالتحديد بين باب السوق (المربع A3) وباب ترطاجة (المربع D10) ويطلق على تلك المنطقة اسم البيجة (Vega بالاسباني) . وقد نمت هذه الحارة على امتداد شارع ترونجا المجاور لجامع سبحان الله والمدرسة الاندلسية . ويعود تاريخ هذين البنائين الى العقود الثلاثة الأولى للقرن السابع عشر^(١٣) . وفي ضوء هذا المثال نجد ان العامل الاقتصادي الاجتماعي كان أشد فعلاً من عامل الانتماء القومي المشترك . فقد تشنت شمل الاندلسيين وفقاً لمراتبهم الاجتماعية وطبقاً لاحوالهم المعاشية . فالميسورون منهم اندمجوا مع البرجوازية المحلية . والسواد الاعظم منهم انشأ حارة مستقلة داخل المنطقة الشعبية .

وفرت لنا سجلات المحاكم الشرعية للتركات العقارية وكتاب « وصف مصر » ، معلومات دقيقة وكاملة عن أحوال مدينة القاهرة . وبفضل هذين المصدرين تمكنا من تحديد منازل ٣٣٤ تاجر وحرفي ، منهم ١٧٩ كانوا يعملون في قلب القاهرة بين ١٧٧٦ و ١٧٩٨ م . غير ان طبيعة هذه المعلومات المستقاة من التركات العقارية في سجلات المحاكم الشرعية . لا تشمل الطبقات الفقيرة من السكان بل تقتصر في غالبيتها على الطبقتين البرجوازية والمتوسطة .

استناداً الى ذلك يمكننا وصف أنواع الاستقرار في القاهرة كالتالي :

كان يعيش في الوسط التجاري (القصبة) عدد معين من الحرفيين وأصحاب الدكاكين ، وكثير من هؤلاء كان يقطن في الشقق المتوفرة في « الربع » وفي الخانات



الشكل ٢٥ : - منازل «كازان» على شواطئ الخليج في القاهرة نقلا عن كوست

أما المنطقة الممتدة خارج الاسواق الكبيرة فانها مخصصة لسكن الطبقة المتوسطة والبرجوازية التجارية وشيوخ الازهر (كان ثلث مشايخ الازهر ، اي ٢٢ من اصل ٦٧ ، يقطن في منازل تبعد مسافة تقل عن ٢٠٠ م عن جامع الازهر ، وذلك خلال الفترة الواقعة بين ١٧٧٤ و ١٧٩٨ م .

ان الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هم السكان الذين اختاروا مناطق بعيدة لكنها رحيبة على شواطئ الخليج أو حول بركة الازبكية حيث أقاموا منازلهم الصغيرة التي أطلق عليها باسكال كوست (Pascal Coste) (كازان Casins) - انظر خريطة القاهرة ، المربع H12 - وكان الكثير من كبار التجار قد اتخذ من الازبكية مقراً للسكن ، فعائلة الشرابي التي كانت تتاجر بالبن ، ابنت هناك قصوراً فخمة الى حد ان الامير رضوان كتحذا ، والي مصر آنذاك ، اشترى لنفسه في حوالي ١٧٥٠ م ، وعندما دمر الحريق حي الساكف في سنة ١٧٧٦ (انظر خريطة القاهرة ، المربع 113) ، ابنتى تجار أثرياء من أمثال عمر غراب وأحمد عبد السلام ومحمود محرم لانفسهم منازل رفيعة على الضفة الغربية لبركة الازبكية (١٤) .

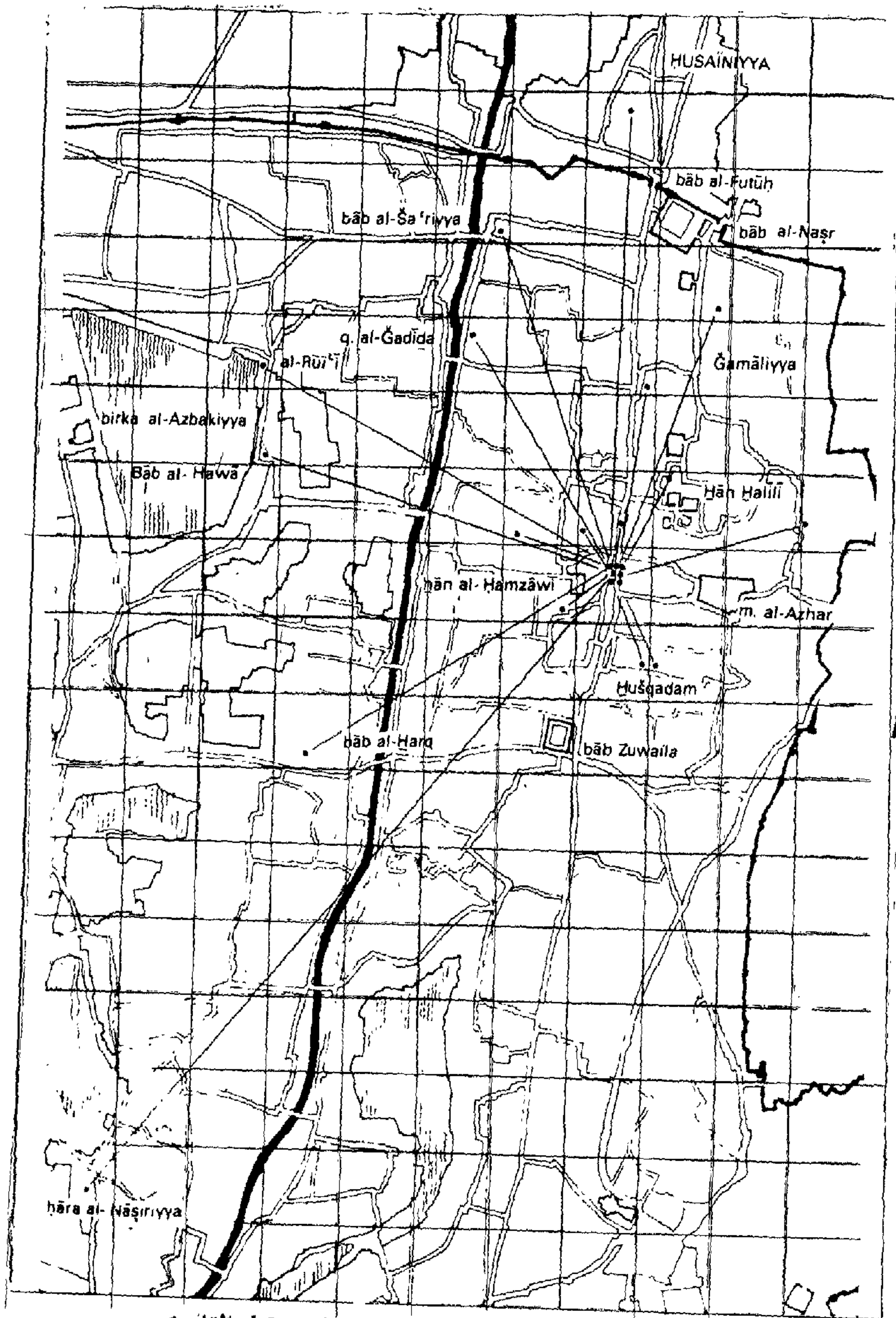
وضعنا خريطة لمواقع منازل ودور الحرفيين والتجار العاملين في حارة الغورية بالقاهرة (انظر خريطة الغورية في هذا الكتاب) ، وهي تبين بوضوح تام الخصائص المزدوجة لطبيعة انتشار منازل الحرفيين والتجار حيث يقيم القسم الاعظم منهم حول مركز المدينة ، بينما يختار القليل منهم أماكن بعيدة عن وسط المدينة وبالتحديد خلف الخليج .

نمت في أطراف المدينة حارات شعبية شكلت حزاماً دائماً في شمالي وشرقي القاهرة . يصف الرحالة الألماني نيپورتلك الحارات بأنها تضم منازل ودور الحرفيين والاهالي الفقراء فمن يعملون في الدكاكين وفي الاسواق (١٥) .

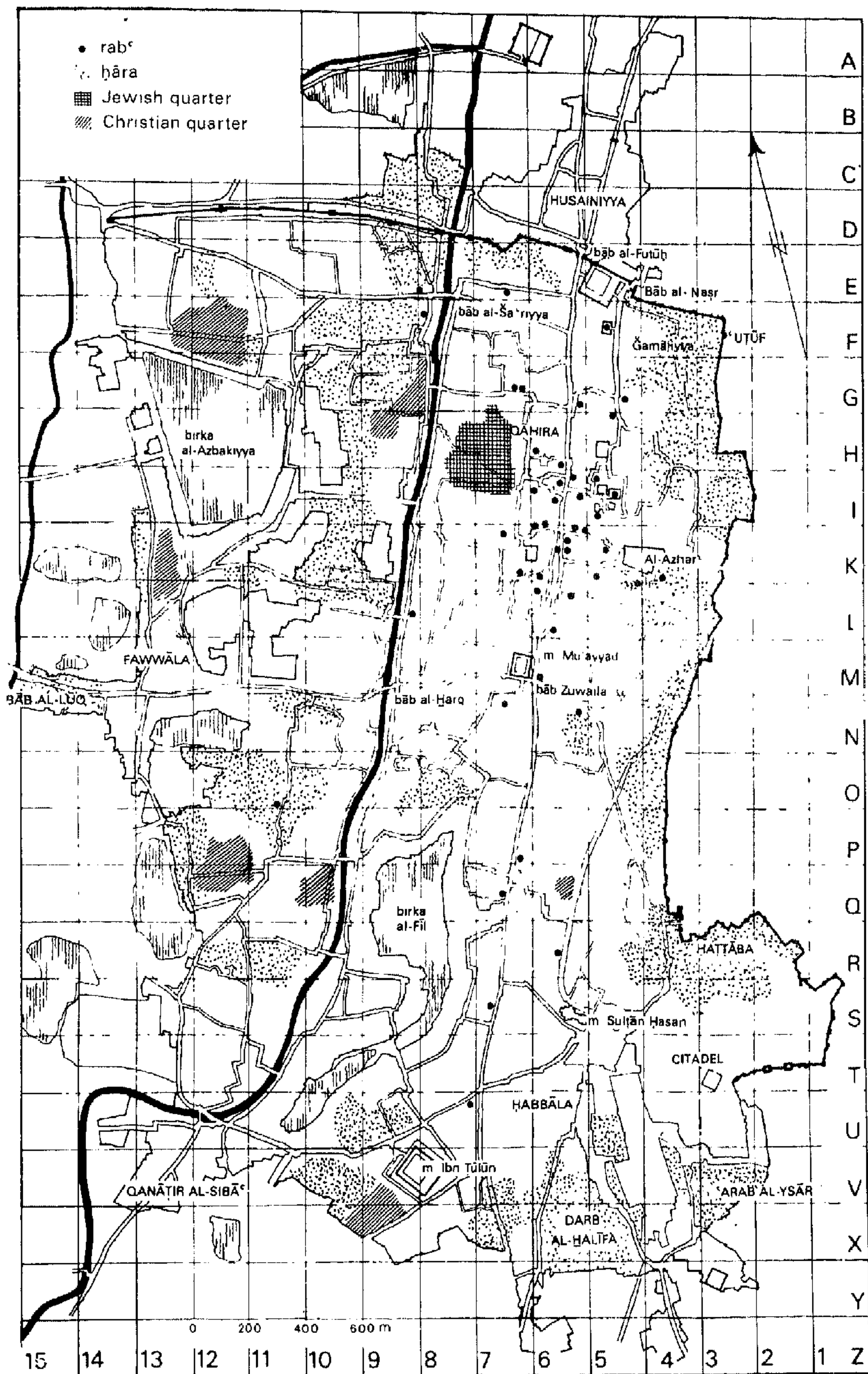
يتفق هذا الوصف مع تحليل وثائق التركات العقارية في سجلات المحاكم الشرعية بين ١٧٧٦ و ١٧٩٨ م ، حيث تبين ان / ٥٧ / ملاكاً خلفوا تركات بما قيمته ٣٥٥ ٪ من أصل المتوسط العام للسكان الذين شملتهم الدراسة . يضاف الى ذلك ان الحوش (أرض الديار) لا يوجد إلا في بيوت الحارات الشعبية ، التي سنعرض لها في الصفحات القادمة .

أما بالقياس إلى افراد الطبقة الحاكمة فان الفصل يصل الى أشده ، فبعد الفتح العثماني هجر الامراء وسط المدينة كمكان لسكنائهم ربما لازدياد الحركة التجارية في ذلك الجزء من المدينة . وكانت منازل البكوات وقصورهم تنتشر خلال القرن السابع عشر حول بركة الفيل (انظر خريطة القاهرة ، المربع Q9) التي كانت من أرقى أحياء القاهرة في حوالي ١٧٠٠ م (٤٠ ٪ من منازل الامراء كانت قائمة هناك بين ١٦٥٠ و ١٧٥٥ م) . يضاف الى ذلك ان جميع القاطنين الذين استطعنا تحديد مواقع سكنائهم في تلك المنطقة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانوا من الامراء .

نقل الامراء منازلهم خلال القرن الثامن عشر تدريجياً الى الغرب من المدينة حيث الماء الوفير والبقاع الخضراء ، وهرباً من الضوضاء والاكتظاظ في الجانب الشرقي من القاهرة وقد غدت بركة الازبكية المكان المفضل لآبناء الطبقة الحاكمة منذ ١٧٥٠ م ، بعد ان ظلت لفترة طويلة مقراً لمنازل البرجوازية الوطنية (١٦) . كان قصر محمد بك الالقي ، وهو من أغنى تجار زمانه ، يطل على ضفاف بركة الازبكية ، وهو القصر الذي نزل به نابليون بونابرت بين ١٧٩٨ و ١٧٩٩ م (انظر خريطة القاهرة ،



الشكل ٢٦ : أماكن إنتشار دور جماعة الخورية في القاهرة Cairo

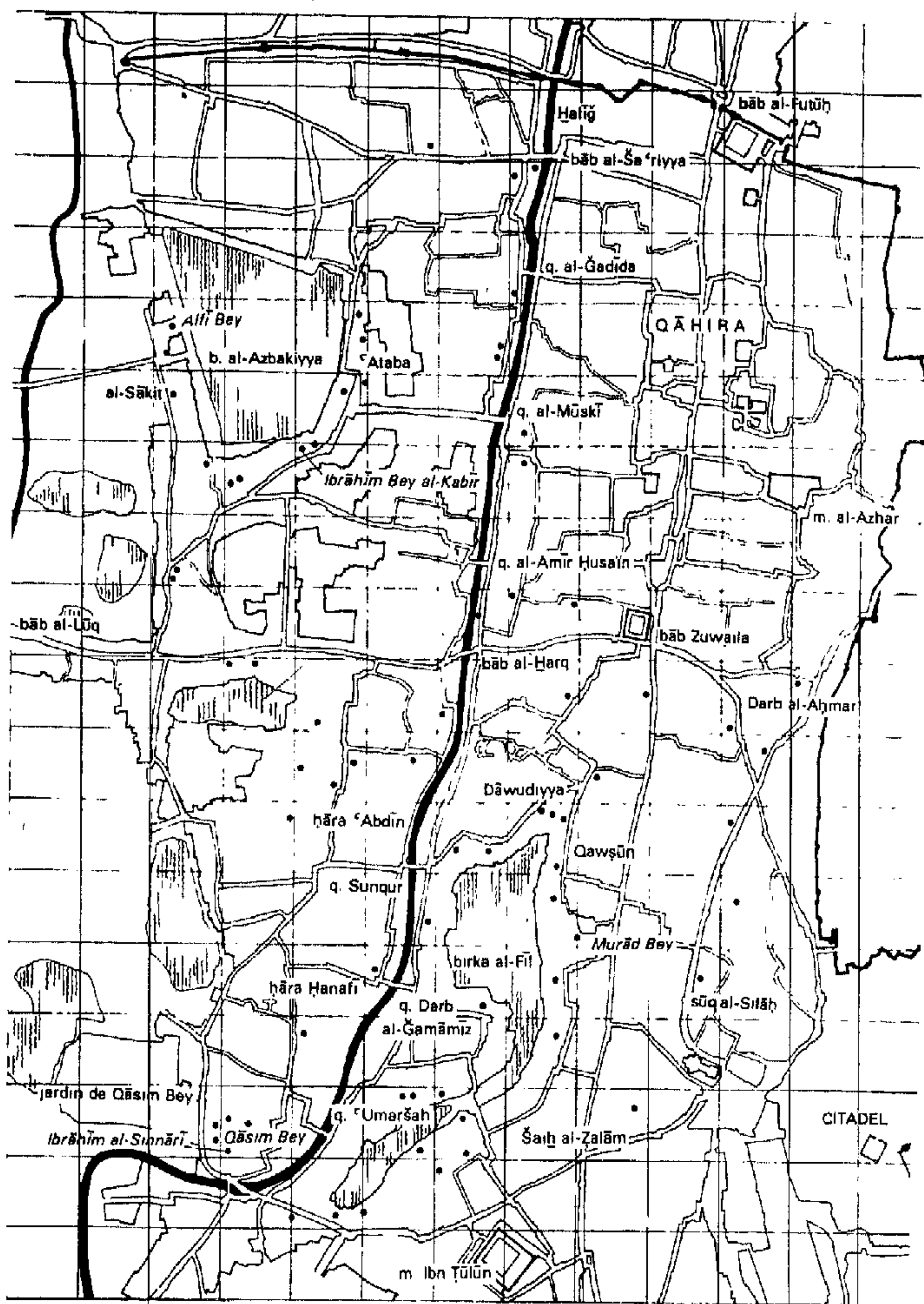


الشكل ٢٧ : - أماكن إنتشار الحارات والربع في القاهرة.

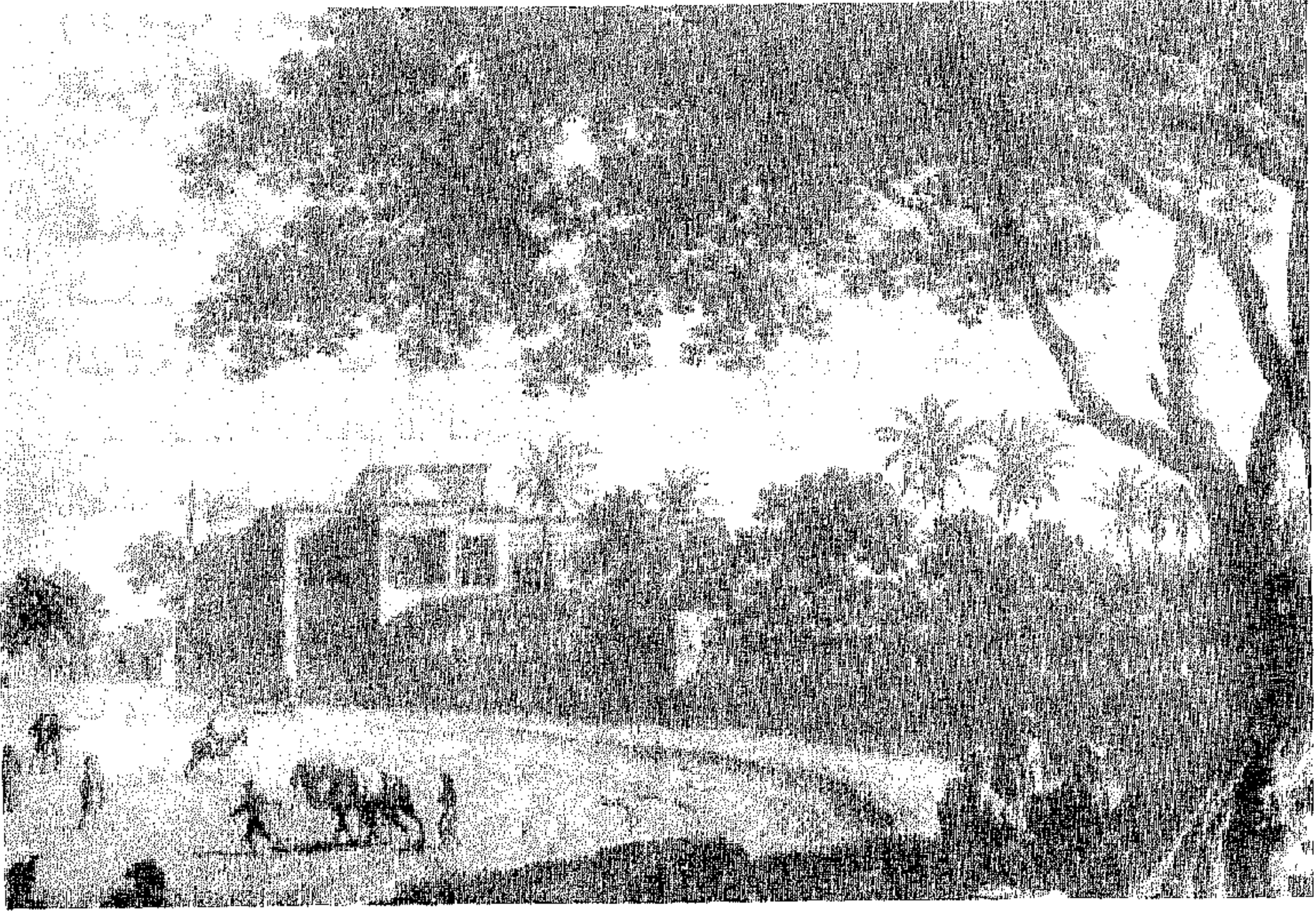


الشكل ٢٨ : - الحارات المغلقة في الجمالية في بالقاهرة. نقلا عن كتاب وصف مصر

المربع H13) أراد الأمراء عزل أنفسهم عن أهالي البلد ، وقد فعلوا ذلك بتعال وعجرفة فاضحين ، وفي هذا السياق يذكر ان محمد بك الالفي الموما إليه أعلاه كان يحب المرور بوسط المدينة عندما يتنقل بين قصوره التي بناها في القاهرة قائلا انه يشعر بالعار ان يراه أصحاب الدكاكين يمر من أمامهم^(١٧)



الشكل ٢٩ : أماكن إنتشار منازل الأمراء في القاهرة في عام ١٧٩٨م



الشكل ٣٠ : - قصر (سراية) محمد بك الألفي في حي الأزبكية بالقاهرة . نقلا عن كتاب وصف مصر

وأخيرا كانت الاقليات الدينية (يهود واقباط) تقطن في حاراتها المستقلة (حارة لليهود وسبع حارات للمسيحيين) . حتى منتصف القرن الثامن عشر استوطنت طائفة جديدة من المسيحيين السوريين في منطقة محددة بين حارة الاقباط وحارة الاوربيين على الشاطئ الغربى للخليج^(١٨) . - انظر خريطة القاهرة المربع G9 يتجلى توزيع الاحياء السكنية في القاهرة في الحدود التي تفصل بين الطبقات الاجتماعية . فالطبقات الدنيا سكنت الحارات المنتشرة في الضواحي ، واحتلت الطبقات الوسطى والبرجوازية المناطق المحيطة بالوسط التجاري (مركز المدينة) . ومع هذا فثمة حالات شاذة لقاعدة الحلقات المتعاقبة ، ولعل أبرز مثال على ذلك هو حي الأزبكية حيث تلاصقت قصور البرجوازية التجارية مع قصور الطبقة الحاكمة . في ضوء هذه الأدلة برهنت الحدود الأفقية التي تفصل بين الطبقات الاجتماعية على أنها أشد فاعلية من الحدود الهرمية (الشاقولية) التي تفصل بين الطبقة الحاكمة

(الاجنبية) وطبقات الرعاية الوطنية . لذلك يتبدى البنيان الاجتماعي للقاهرة بكل وضوح في التوزيع الجغرافي للسكان كما هو ثابت في خريطة المدينة .

كشفت الابحاث التي قام بها جان كلود دافيد في حلب عن وجود ظاهرة مماثلة لظاهرة القاهرة ، فالخرائط المختلفة التي أعدها هذا الباحث أثبتت أن التوزيع السكاني ينتظم في حلقات متعاقبة أيضاً (١٩) . فمنازل الطبقة البرجوازية (الفئة الثالثة والفئة الرابعة في تصنيف الباحث المذكور آنفاً) ، تنتشر على جانبي كلا من مركز المدينة (الوسط التجاري) والقلعة . يلي تلك الاحياء منطقة انتشار بيوت الطبقة الوسطى (الفئات الاولى والثانية في تصنيف الباحث) .

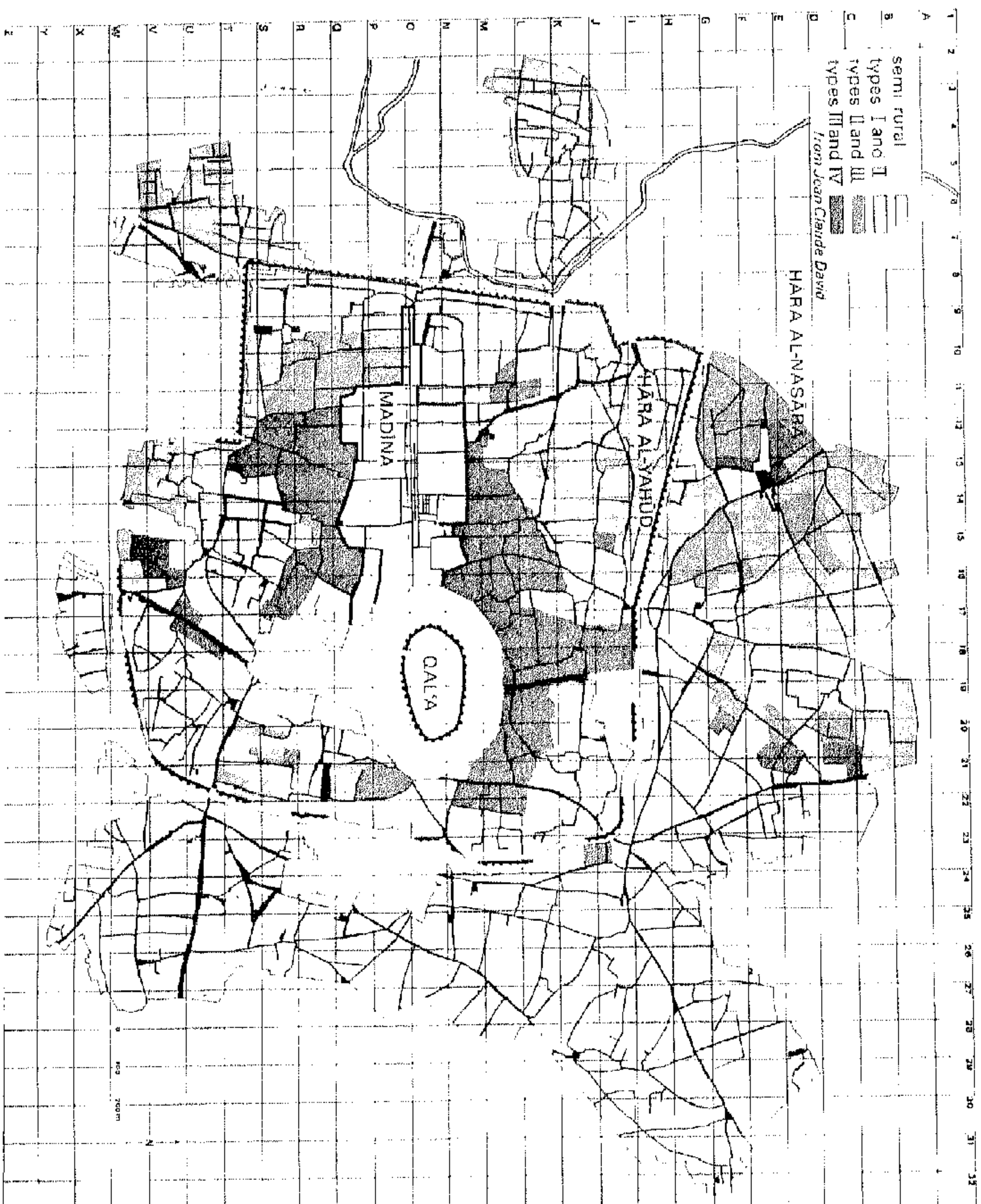
أما بيوت الطبقة الفقيرة نصف الريفية فانها تطبع المنطقتين الواقعتين الى الشرق والى الجنوب من المدينة ولا يشذ عن هذه القاعدة الا حي الجديدة البرجوازي الذي تقطنه الاقلية المسيحية . فهو يقع في المنطقة الشمالية الغربية من المدينة (انظر خريطة حلب ، المربع F11) .

الاسكان الفردي والاسكان الجماعي

● البيت الفردي :

لقد تفسرت خصائص ما يسمى بالبيت العربي التقليدي أكثر من مرة بحيث صار الواحد منا يتردد في إضافة أي جديد الى التفسيرات السابقة (٢٠) . فالبيت العربي يلبي ، من حيث انغلاقه على نفسه ، المآرب الاجتماعية للمسلمين من جهة ومعتقداتهم الدينية من حيث التطلع التوحيدي من جهة ثانية .

لا أدعي بأنني أول من يكتشف انفتاح البيت العربي على باحته الداخلية ، فالصور الجوية والخرائط العقارية لأيّة مدينة عربية تظهر ذلك بوضوح كامل ، الا انني



الشكل ٣١: - مناطق إنتشار البيوت التقليدية في حلب. نقلا عن جان كلود دافيد.

أعتقد من المفيد أن أطرح بعض الملاحظات المتحفظة في هذا المجال . فيما يتصل باصول وطابع هذا البيت ذي الباحة المتوسطة فانه من نافلة القول أن نشير الى أن خصائص البيت العربي هي نفس خصائص المسكن في منطقة حوض البحر المتوسط ، كما ان الاسباب المناخية والحضارية تفسر لنا أسباب انتشاره وشيوعه في أرجاء واسعة . يضاف الى ذلك ان التاريخ يوفر لنا أدلة على وجود هذا النمط من المساكن في بلدان حوض البحر الابيض المتوسط منذ أقدم العصور . وما من شك أيضاً انه جاء مناسباً لحاجة الاسرة المسلمة الى الخلوة النسبية ، لكننا سنكون قد تمادينا كثيراً إذا اعتمدنا التفسير الديني دون غيره سبباً في تحديد شكل البيت العربي التقليدي .

- فيما يتعلق بوصف هذا النمط من المساكن لا بد من التذكير باستمرار بان معظم المصادر العلمية المتعلقة بتاريخ العمارة تهتم بمساكن الطبقة الثرية دون غيرها وذلك لانها الوحيدة التي تتوفر عنها معلومات تاريخية وأثرية اما دراسة مساكن الطبقات المتوسطة والفقيرة فانها تكشف لنا عن عادات مختلفة . ولقد بولغ في اعتبارها « شاذة عن القاعدة » لا لسبب آخر سوى ان الابحاث تركزت على نوع من المساكن التي لا تعتبر نموذجية الا في أوجه محدودة . لذلك سنكرس اهتمامنا بهذه الظاهرة « الشاذة » ولكننا سنكون قد بالغنا في الامر إذا أخذنا المسألة من وجهة نظر احصائية بحتة .

● المسكن التقليدي :

ان السمة البارزة التي نلاحظها عند انتقالنا من ولاية الى اخرى هي شدة اثر التقاليد المحلية التي ابقت اساليب بناء مختلفة كلياً مستمرة حتى نهاية القرن الثامن عشر على الرغم من وجود القرب الجغرافي أو علاقات الجوار المتبادلة التي قد ينتج عنها تأثير متبادل . وقد يترأى لنا أنه خضوع الولايات العربية لسيادة واحدة قد يتمخض عنه اسلوب مشترك في الحياة . لكن يبدو ان تأثير العاصمة العثمانية على الولايات من خلال آلاف الجنود والموظفين الذين استوطنوا أرجاء الولايات اقتصر على التفاصيل



الشكل ٣٢ : - السقيفة في قصر مصطفى باشا بالجزائر

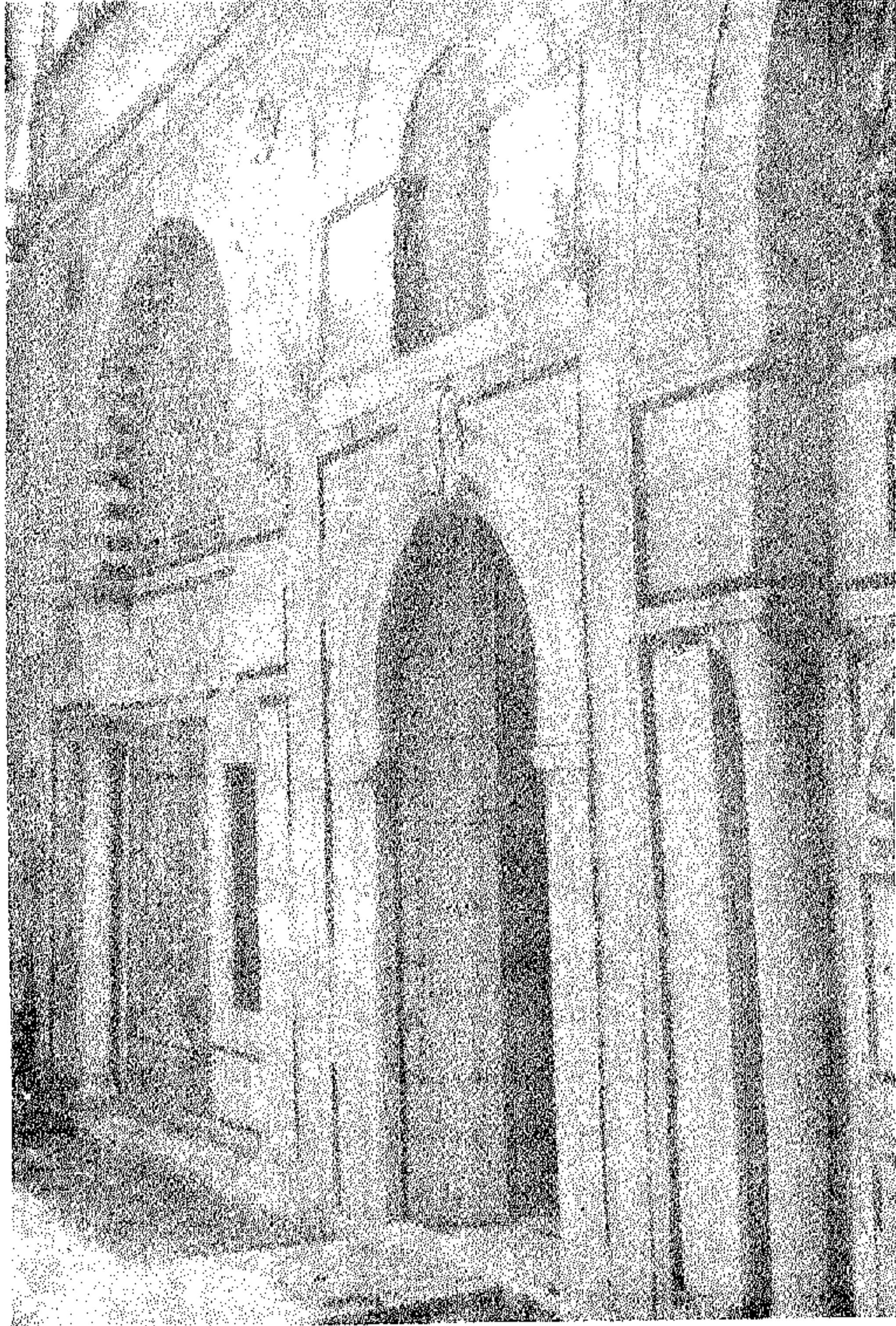
الانشائية وعلى جوانب معينة من الزخرفة المعمارية ، لكنه لم يمس التكوين الاساسي للبيت العربي .

● البيت المغربي

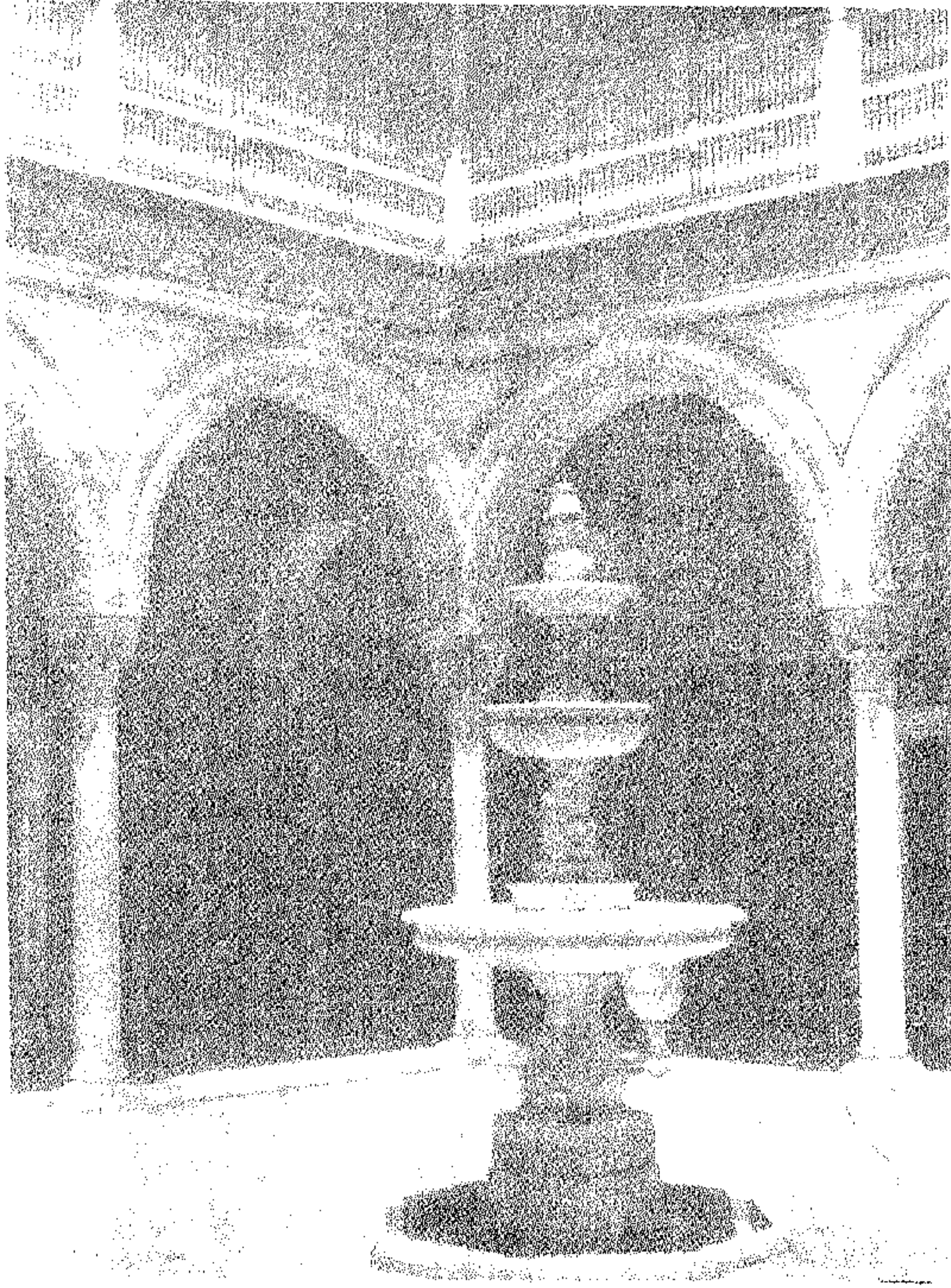
ثمة تشابه ظاهر في تكوين البيت في المغرب (الجزائر والمغرب) ، ويتجلى ذلك في الأهمية التي تتمتع بها « السقيفة » التي كانت دلالة اجتماعية هامة ، وذلك لأنها تمكن صاحب الدار استقبال ضيوفه ومناذمتهم من دون أن يدخلوا إلى قلب الدار . ولعل تلك الأهمية تفسر لنا أسباب وجود المساطب على الجدران الجانبية والكسوة الزخرفية الثمينة التي تتألف من ألواح المرمر أو من بلاطات القيشاني . يتكون قلب البيت المغربي من باحة سماوية (غالباً ما تكون مستطيلة الشكل في تونس) . وبينما يخلو الجانبان الطويلان من الأروقة ، نجد أن الأروقة تحف بالجانبين القصيرين . تقع الحجرة الرئيسية في الجانب المقابل لمدخل الدار ، وهي تتوسع في الخلف ويطلق على هذا القسم اسم القبو . تأخذ هذه الحجرة شكل حرف تي لاتيني وهي الحجرة الرئيسية للاستقبال في الدار . أما الطابق العلوي فإنه لا يحتل إلا جزءاً من مساحة العقار .

تتمتع الباحة في البيت الجزائري بشكل مربع وتكتنفها الأروقة من جميع جهاتها . والأروقة نفسها تتكرر في الطوابق العليا مهما بلغ عددها . وإذا كان البيت الجزائري ينمو شاقولياً فإن مرد ذلك هو ضيق الأراضي أو أن الطابع المنحدر للأرض لا يسمح بالامتداد الأفقي للعقارات (٢١) .

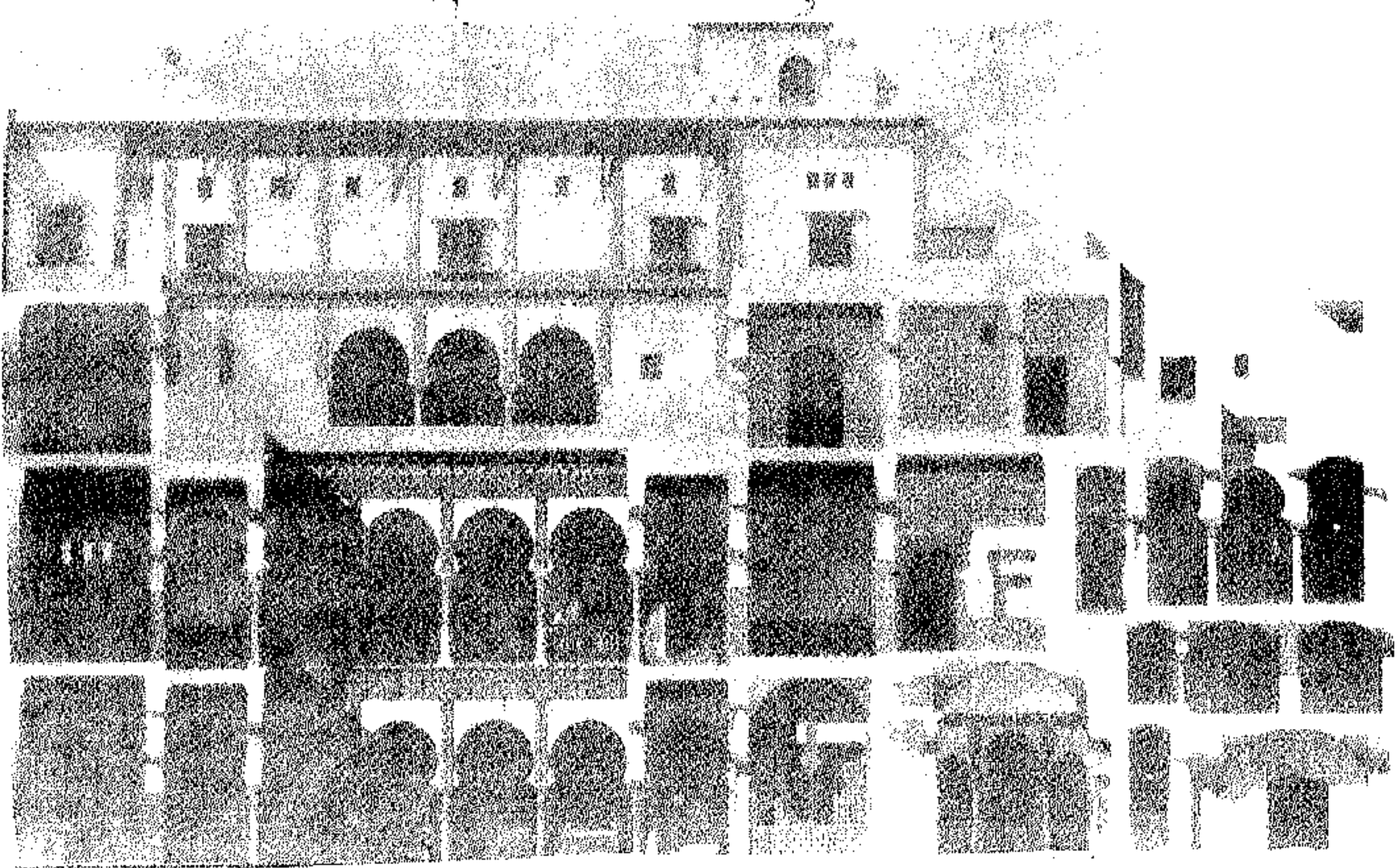
إن الطراز المعماري الذي ورثته بيوت القاهرة وقصورها من العهد المملوكي لم يتغير إلا قليلاً حتى القرن الثامن عشر ، واقتصر التأثير العثماني على النواحي



الشكل ٣٣ : - دار عثمان بك في تونس في مطلع القرن السابع عشر



الشكل ٣٤ : - دار بن عبدالله في تونس (القرن الثامن عشر)

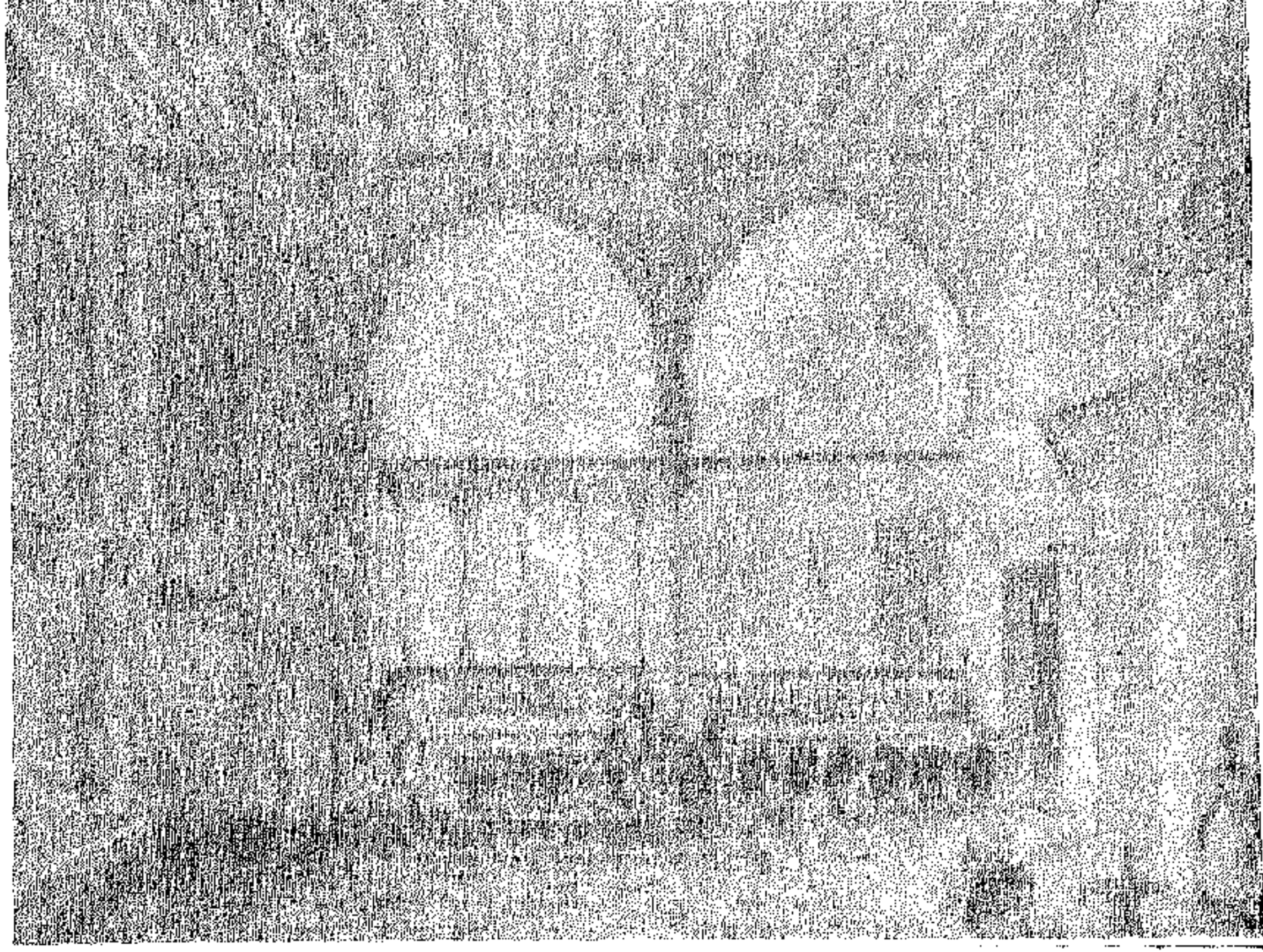


الشكل ٣٥ : - مقطع لمبنى متحف الجزائر . نقلا عن دوتوا

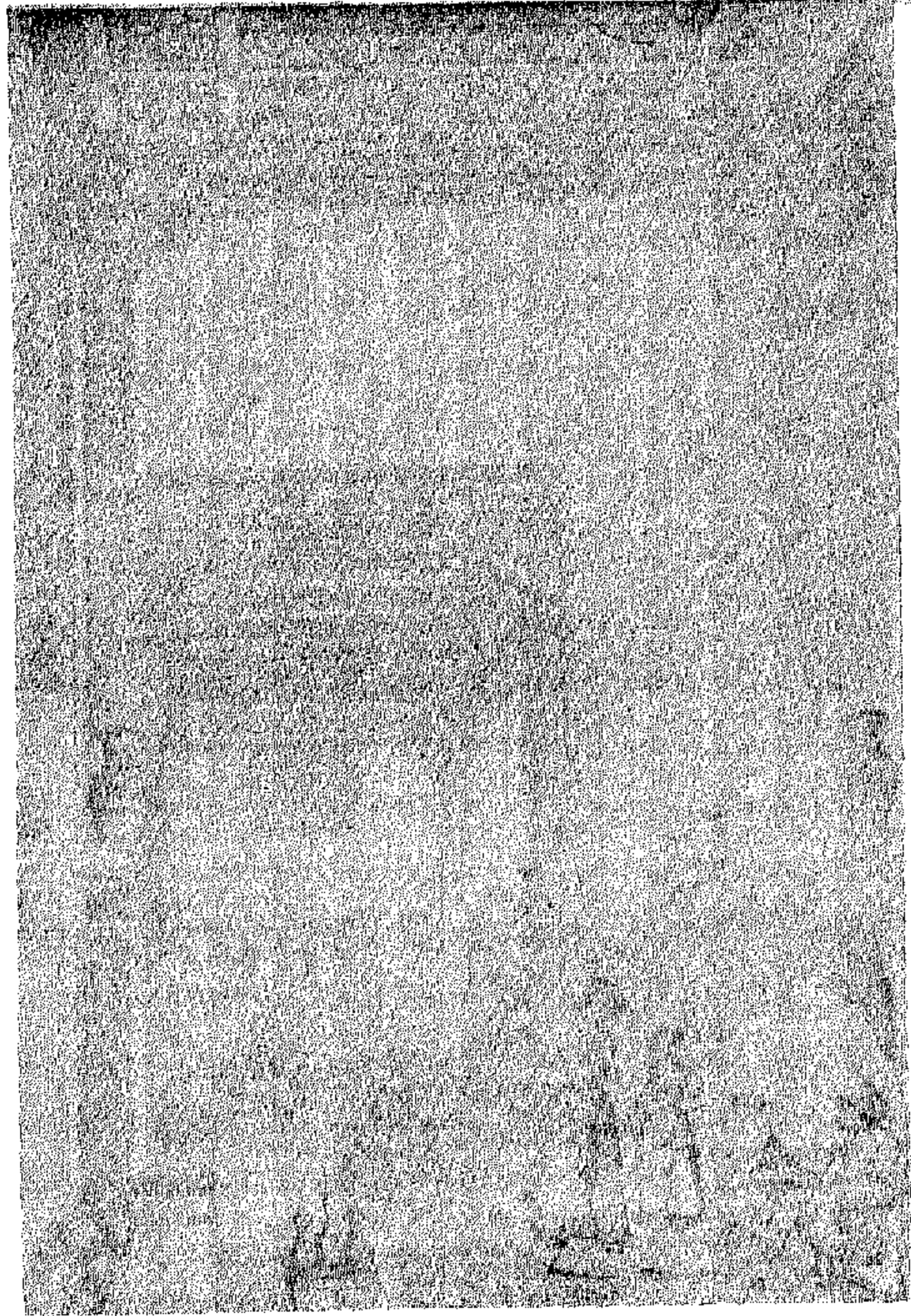


الشكل ٣٦ : - باحة جمال الدين الذهبي في القاهرة (١٦٣٧م)

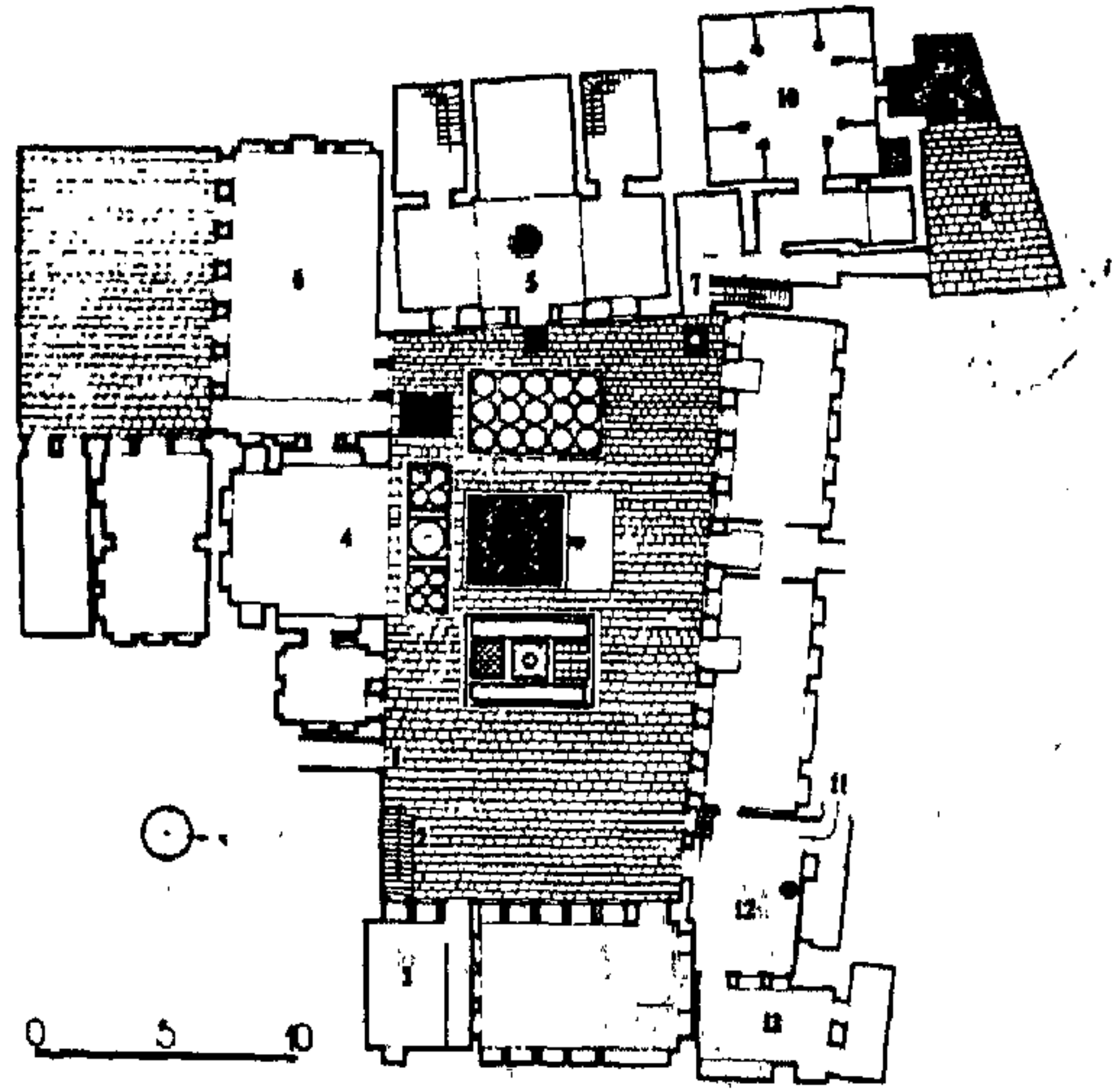
الزخرفية . ويتكون البيت القاهري من دهليز يفضي الى باحة سماوية تطل عليها « المندرة أو التختبوش » (قاعات الاستقبال) في الطابق الارضي . أما في الطابق العلوي فتوجد أروقة « المقعد » الموجهة نحو الشمال . وثمة قاعة كبيرة داخل قسم الحريم في الطابق الثاني وهي غالباً ما تكون حافلة بالزخارف والزينة وتستخدمه للاستقبال مثل « المندرة » في قسم الرجال .



الشكل ٣٧ : - المقعد في دار الجبرتي بالقاهرة. نقلا عن كوست



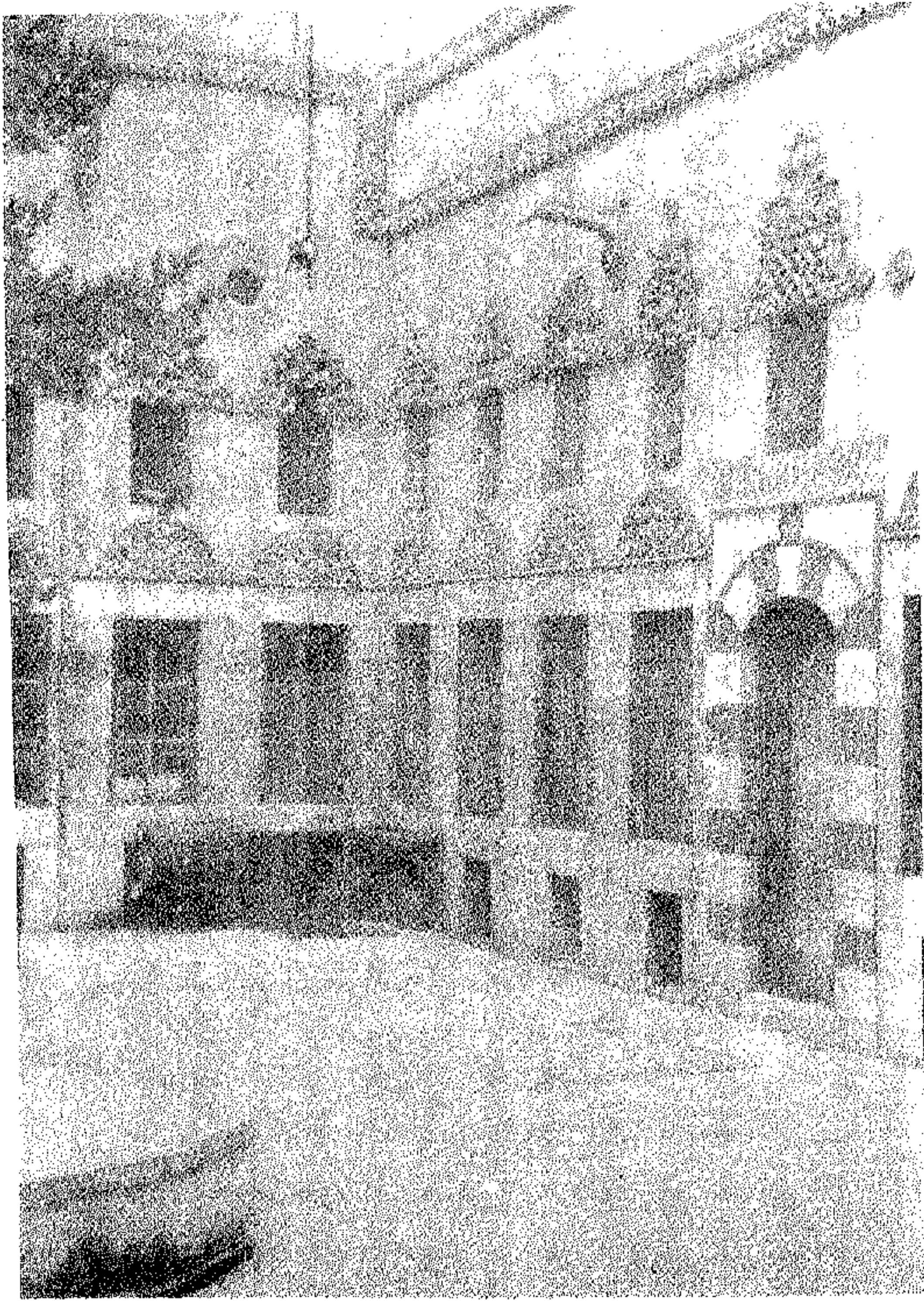
الشكل ٣٨ : - قاعة دار في حي خوش قدم بالقاهرة. نقلا عن كوست



الشكل ٣٩ : - مخطط منزل غزالة في حي الجديدة بحلب (القرن السابع عشر).
 إنقلا عن سوفاجيه

يبدو ان النوافذ البارزة ذوات المشربيات الخشبية التي تفسح المجال لاهل الدار بان يروا من دون أن يراهم أحد ، قد نشأت في الفترة العثمانية ، كما تدل على نوع من الانفتاح نحو العالم الخارجي . ويظهر ان المنحى الشاقولي (الطابقي) في العمارة ووجود عدد من قاعات الاستقبال ذات الاشكال المتنوعة والوظائف المختلفة (تحتبوش - مندره - مقعد - قاعة) من مميزات العمائر الخاصة ، وقد اتسمت جميع أنواع مثل هذه العمائر بالانسجام والتجانس (٢٢) . غير أننا لا نعرف أي شيء عن الدور والمساكن الشعبية ، فمعظمها تهدم واندر ، كذلك لا نعرف شيئاً عن دور الامراء والطبقة الاستقراطية ، فالقصور الملكية كانت موجودة في مناطق « تجددت » كلياً في القرن التاسع عشر مثل حي بركة الفيل وحي الازبكية .

بالمقارنة مع تلك العمائر الطابقية ذات المنحى الشاقولي ، والعناصر المتناسكة والمقراصة نجد ان المسكن السوري يتميز بالامتداد الافقي وباعطاء الامة الخاصة



الشكل ٤٠ : - بيت إجباش في حلب - حالياً متحف التقاليد الشعبية (القرن الثامن عشر).

للباحة السماوية التي غالباً ما تكون مزينة بالاشجار والنباتات وكأنها حديقة ، فضلاً عن وجود نوفرة الماء في وسطها ، والمقاعد الحجرية في أطرافها . ثم هناك الايوان الذي يطل على الباحة بقوس جميل . ويماثل الايوان هذا مقعد البيت القاهري من حيث توجهه نحو الشمال ، ومن حيث استعماله مجلساً في فصل الصيف ، ولا يختلف أحدهما عن الآخر إلا من حيث أن الايوان موجود في الطابق الارضي بينما المقعد القاهري موجود في الطابق العلوي .

ومن مميزات الدور الحلبية وجود السرداب الأرضي الذي يستخدم مستودعاً للمؤونة أو ملاذاً في فصل الصيف . ووجود السرداب لا يقتصر على الدور الشعبية بل ويشمل الدور الهامة والقصور في بعض الأحيان .

تمكنا الدراسة الميدانية التي اجراها جان كلود دافيد في حلب من اظهار الفروق الموجودة بين المسكن الغني والمسكن الاعتيادي . صنف الباحث دافيد أنواع الدور الحلبية الى أربعة أصناف وجميعاً تتمتع بباحة سماوية ، فأصغرهما (الصنف الاول) تبلغ مساحته المتوسطة ٨٣ م^٢ ، منها ٣٤ ٪ للباحة ، والاكبر حجماً (الصنف الثالث) تزيد مساحته عن أربعمئة متر مربعاً منها ٣٨ ٪ للباحة وهناك الصنف الرابع الذي تصل مساحته الى ٩٠٠ م^٢ (٢٣) .

تقطن البرجوازية التجارية في الدور الكبيرة ، لكن التجار والحرفيين وأفراد الطبقة الوسطى تسكن أيضاً في الدور الاصغر حجماً أما الطبقات الدنيا فمساكنها متواضعة .

ان دراسة ميدانية مثل هذه ترينا أن أية دراسة على المساكن التقليدية لن تكون وافية إذا اقتصرنا على دور الاثرياء دون غيرها .

● الاصناف الشاذة :

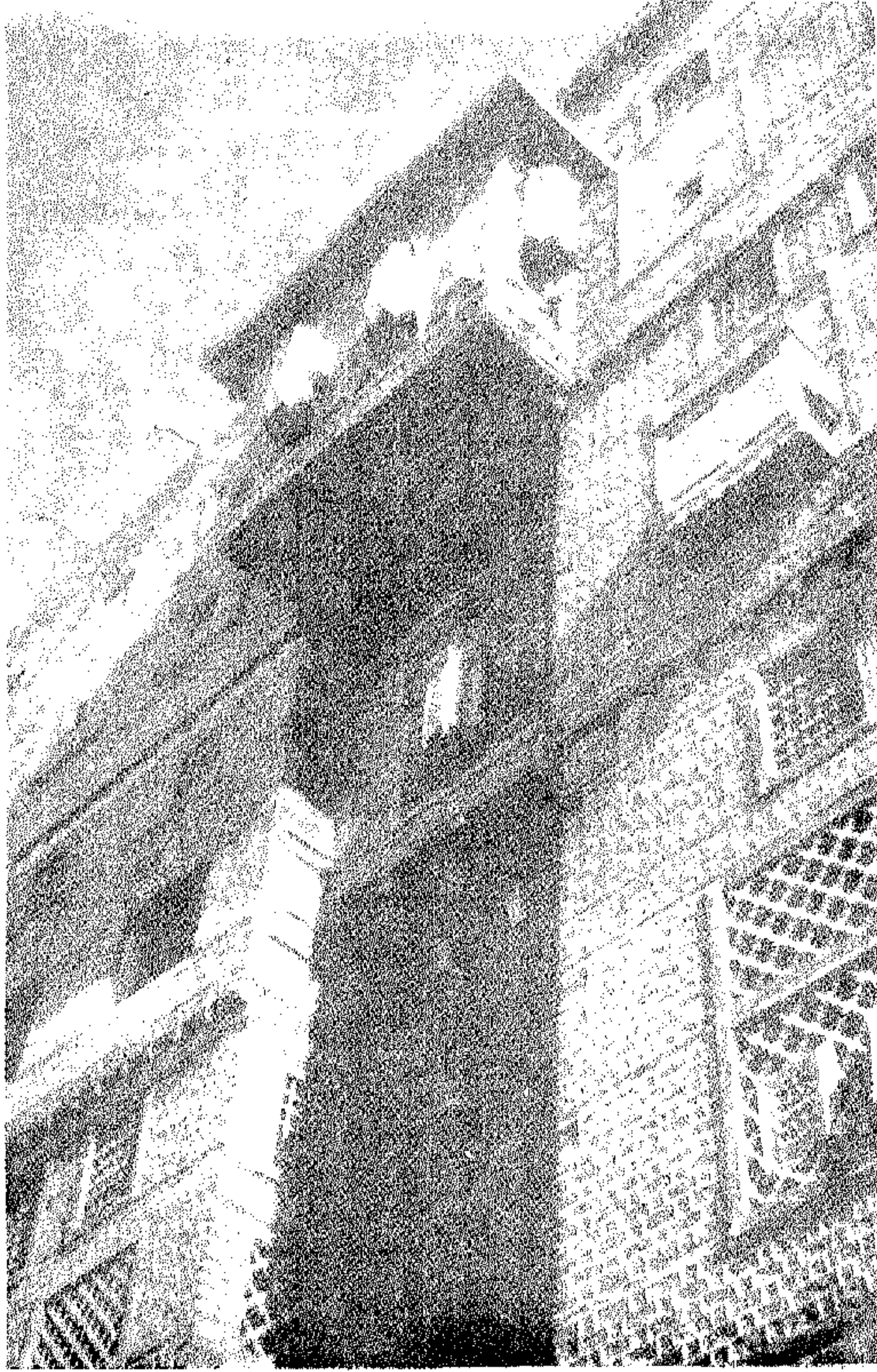
اهتم الباحثون في الآونة الاخيرة بأصناف من المساكن التي لا تخضع لشروط « البيت التقليدي العربي » . وفيما يلي سنعرض بعض الامثلة عن هذه الاصناف الشاذة التي ستزودنا ابحاث المستقبل بمزيد من أنواعها المختلفة .

عندما درست الباحثة تيلي حنا مدينة القاهرة لفتت الانتباه - وهي محقة في ذلك - الى مساكن طبقة اجتماعية تتراوح مكانتها بين الطبقة البورجوازية التي تقطن في الدور الفخمة المذكورة آنفاً ، والطبقة الوسطى التي تقطن في « الربع » الذي سنتحدث عنه بعد قليل . تتمتع هذه الطبقة باهمية بالغة من الناحية العددية . لا سيما وأنها تضم غالبية أصحاب الدكاكين والحرفيين وشيوخ الحارات . قامت السيدة

حنا بدراسة منهجية لمساكن هذه الطبقة المتوسطة بين طبقتين . يزودنا النوع الاول الذي تناولته في دراستها (البيت الاسطنبولي) بفكرة دقيقة عن تلك المساكن (٢٤) . فهو لا يتمتع بباحة داخلية وذلك لاسباب اقتصادية ماثلة ، فالمالك يريد استغلال كل شبر من أرض العقار لبناء أكبر عدد من الغرف . وإذا تصادف وجود باحة فهي موجودة في خارج الدار ، ومشاركة بين دارين متلاصقتين . يتألف البيت من ثلاث الى خمس وحدات سكنية موزعة في عدة طوابق ولها مداخل تجتمع حول أدراج أو سلام . إن هذا النوع من البيوت كثير العدد في القاهرة وموجود في وسط المدينة وفي الحارات ، وهو يتمتع بخصائص تتنافى كلياً مع مبادئ وأسس « البيت العربي » ، على وجه العموم .

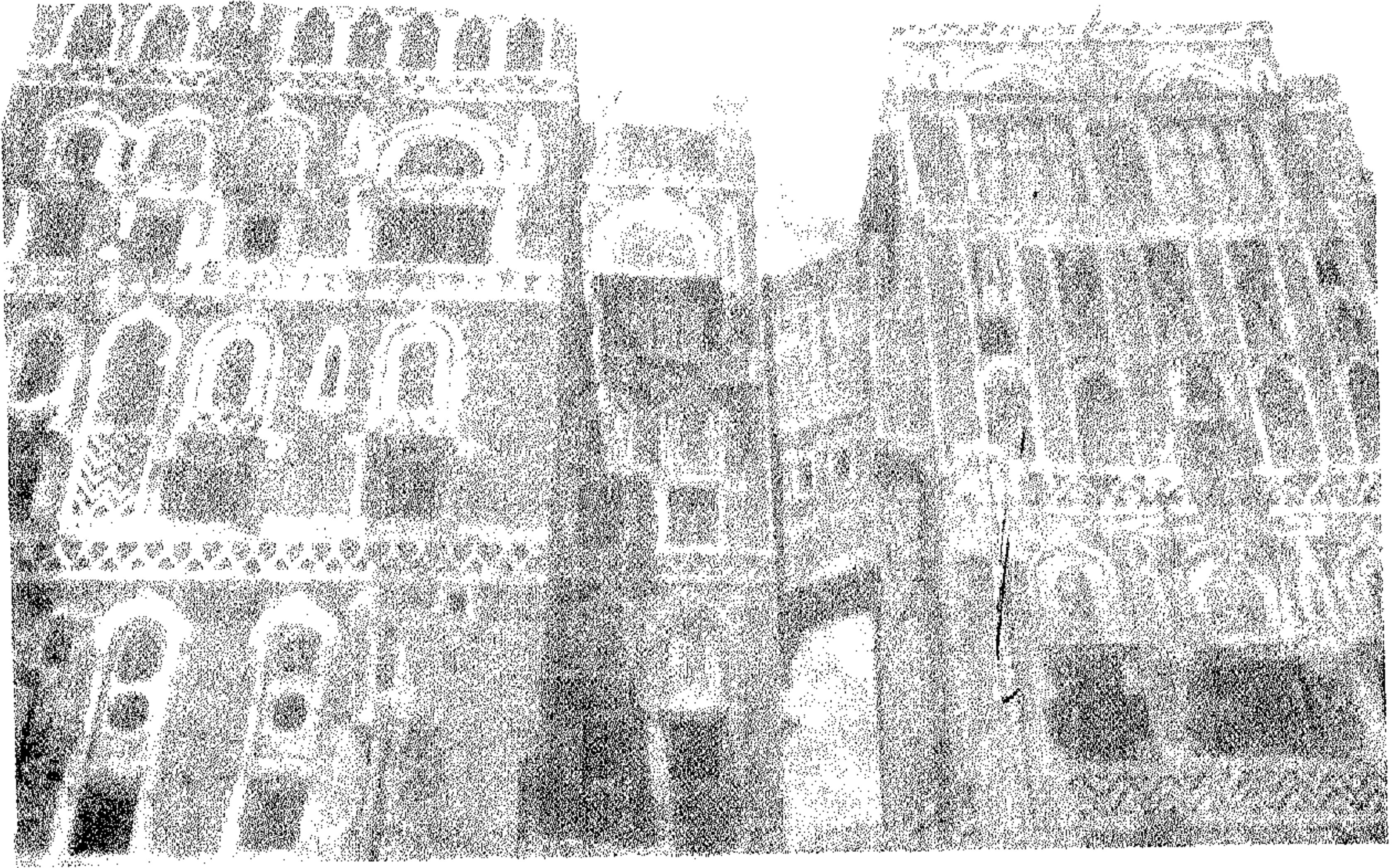
لا تقل البيوت التي تناولتها دراسات كل من آ . ليزين A. Lézine وعبد التواب (٢٥) . في بلدة الرشيد بمصر ، دلالة عن « البيت الاسطنبولي » وهذا النوع من البيوت معروف في السابق ، فالباحثة فيفان دينون Vivant Denon ذكرت منذ القرن الثامن عشر ان تلك البيوت أقرب الى بيوت القرن الرابع عشر في الغرب منه الى البيوت الشرقية . ولعل مظهرها « الغريب والمثير » هو السبب في انها لم تنل إلا قسطاً ضئيلاً من الدراسة (كما يقول الباحث هرتز Herz) كما ان الباحثين ترددوا في استخراج الاستنتاجات التي صاغوها فيما يتصل « بالمسكن العربي » . تتمتع بيوت الرشيد بمظهر خارجي بديع يعتمد على حسن توزيع المشربيات وعلى التناغم بين اللون والشكل الناتج عن التفنن في استخدام الآجر . وقد يصل ارتفاع البيت الواحد الى أربعة طوابق ، لكن جميعها لا يتمتع بباحة داخلية بل مجرد منور يمتد على ارتفاع جدار مشترك . يصل النور والهواء الى جميع الغرف المخصصة للمعيشة من الشارع مباشرة ، لا سيما وان للبيت الواحد واجهتين أو ثلاث واجهات تطل على الشارع . سيكون من باب التضليل إذا صرفنا المشكلة التي يطرحها هذا النوع من البيوت بمجرد اعتبارها مستمدة من أصول تركية . وعلى الرغم من عدم نكران التأثير التركي وبخاصة في الناحيتين الزخرفية والانشائية ، إلا أننا نواجه - على الأرجح - طرازاً معمارياً محلياً أو طراز دلتا النيل كما يسميه الباحث ليزين A. Lézine .

ان مثل هذه المسألة ليست مطروحة بالقياس الى البيت اليمني الذي درسه مؤخراً كل من لوسيان غولفان Lucian Golvin وسيرجان Serjeant (٢٦) . فهذا



الشكل ٤١ : - أحد بيوت بلدة الرشيد في مصر

البيت يتمتع بالخصائص التالية : - زخرفة طاغية في الواجهات ، قوالب زخرفية ناتجة عن رصف الاجر والطلاء الكلسي ، فتحات ونوافذ بارزة ، تحريم وزجاج معشق ، منحى شاقولي للبناء يصل الى عدة طوابق ، غرف تطل باتساع على الشارع من خلال تنسيق ذكي لمواضع الشبابيك والاكشاك ، وبالطبع الانعدام الكلي للباحة الداخلية .

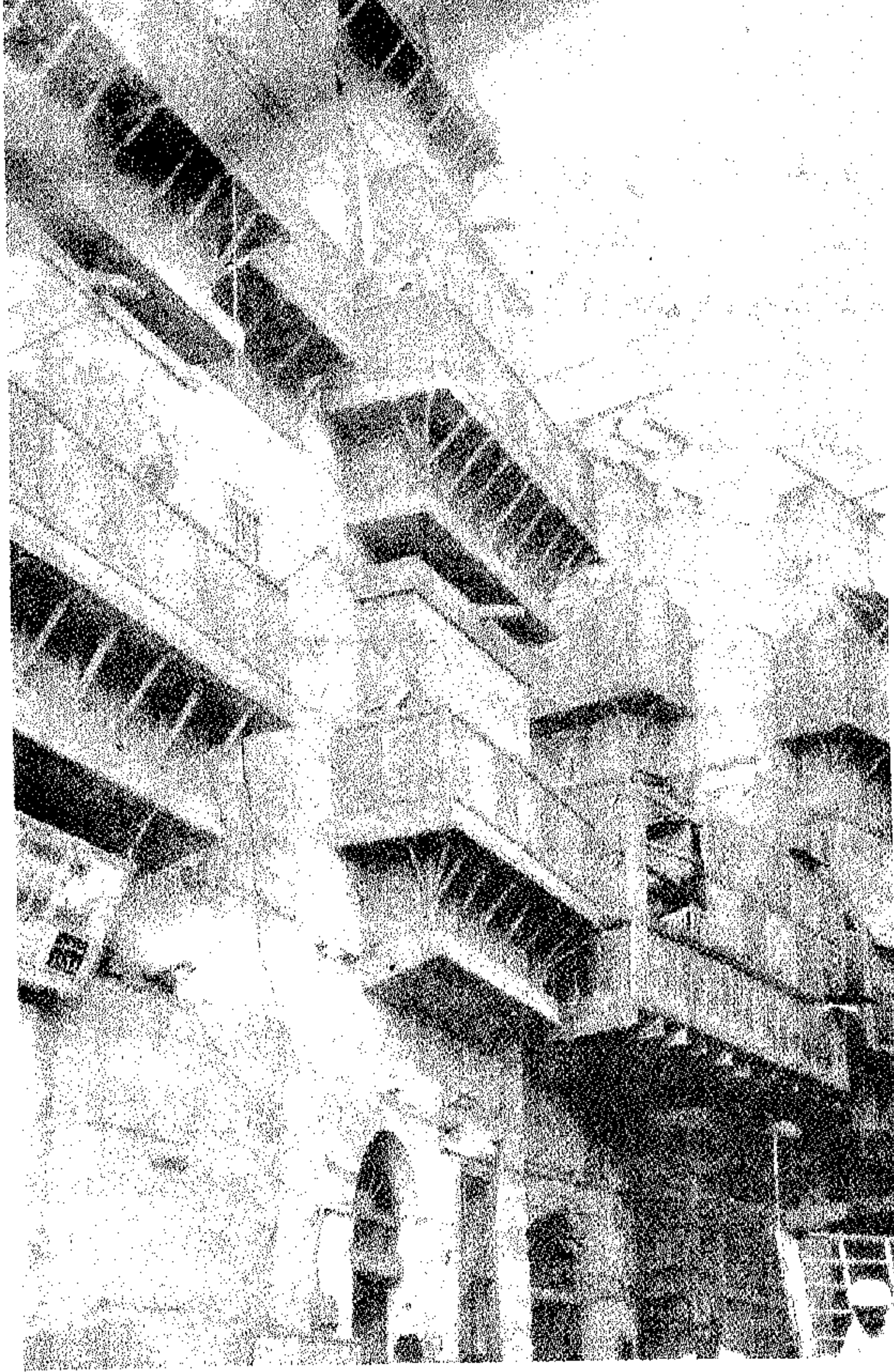


الشكل ٤٢ : - منازل في صنعاء . نقلا عن سولانج أوري

إذن هناك اختلاف شامل بين البيت اليمني والبيت العربي التقليدي ، وهذا ما حدا بالباحث غولفان الى إستعارة مقولة الباحث جورج مارسيه بان البيوت في اليمن تفرد أجنحتها للشارع كما أن هدف المهندس هو خلق الجاذبية والتأثير الباذخ في الواجهات الخارجية للتأكيد على غنى و ثراء صاحب الدار .

يمكننا سحب هذا الوصف على بيوت جدة في المملكة العربية السعودية التي أبانت الابحاث والدراسات الاخيرة خروجها عن قواعد البيت العربي التقليدي وتمائلها الصارخ مع بيوت الرشيد في دلتا النيل من جهة ، ومع بيوت صنعاء في اليمن من جهة ثانية (٢٧) .

بناء على ذلك فان البيت ذا الباحة الداخلية أقرب الى ان يكون مختصاً بالبلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط منه الى اختصاص بالمنطقة الاسلامية ،



الشكل ٤٣ : - إحد منازل جدة بالمملكة العربية السعودية

كما انه لا يمثل الا وجهاً واحداً (وهو الوجه العام) من اصل وجوه متعددة ومختلفة ما
تزال بحاجة الى دراسة وبحث .

● المسكن الجماعي :

وأخيراً نجد لزماً علينا أن نضيف أهمية ثانية الى المسكن الجماعي وان نعترف بأهمية الدور الذي لعبه هذا النوع من الاسكان في المدن العربية .
ثمة أنواع رئيسية ثلاثة النوع الاول انتقالي (الخان) ، والثاني دائم (الربع)
والثالث متواضع (الحوش) .

إننا نعرف أن قسماً هاماً من السكان في معظم المدن العربية الكبيرة كان يقطن في الخانات . ويمكن اعتبار هؤلاء القاطنين من الجماعات « غير المستقرة » ، فالتجار القادمون من الخارج أو من الولايات والمارون بالمدينة ينزلون في الخانات حيث تتوفر غرف المبيت في الطابق العلوي ومساحات لفرد البضاعة أو إيداعها في الطابق الارضي . وقد سبق أن وصفنا بعضاً من أنواع الخانات الموجودة في المدن العربية الكبيرة .

يقطن في الخانات أيضاً العسكريون الذي لا مكان لهم في الثكنات ، وهذا هو سبب ارسال الحكومة الدوريات المسلحة أثناء الازمات لجمع شمل الرجال من جميع الوكالات (الخانات) ، أو إعطاء الاوامر للجنود من حين لآخر لاخلاء الوكالة أو الخان كما كان يحدث في القاهرة على سبيل المثال .

كان الجنود الاتراك ينزلون في الفندق (الخان) وبخاصة في سوق العطارين (انظر خريطة تونس المربع 6J) وبالقرب من جامع القصر (انظر خريطة تونس المربع 5L) (٢٨) ، لكن الجنود الاتراك لم يجنحوا الى جلب العادات الحميدة الى الخانات فالخانات تتحول أثناء نزولهم فيها الى حانات لشرب الخمر والى مواخير للدعارة ، وغالباً ما كانت السلطة تضطر الى اتخاذ الاجراءات الرادعة أو إلى اغلاق الخانات أو الى هدم بعض منها . لكن يبدو أن السلطة لم تنجح دائماً في تحقيق مرتجياتها . غير أننا نجد في تلك الخانات نزلاء مختلفين قدموا الى المدينة من الولايات واستقروا في العاصمة لفترة طويلة الى حد ما . فالقبائل في الجزائر مثلاً كانت تنزل في

الخانات القريبة من باب الزون (انظر خريطة الجزائر ، المربع B8) ، كما أن أبناء جربة والتواتي والورجيلية الزواوا ينزلون في الوكالات (الخانات) المختلفة في تونس ، ولعل في ذلك أمثلة ذات دلالة على هذا النوع من السكن الجماعي (٢٩) .

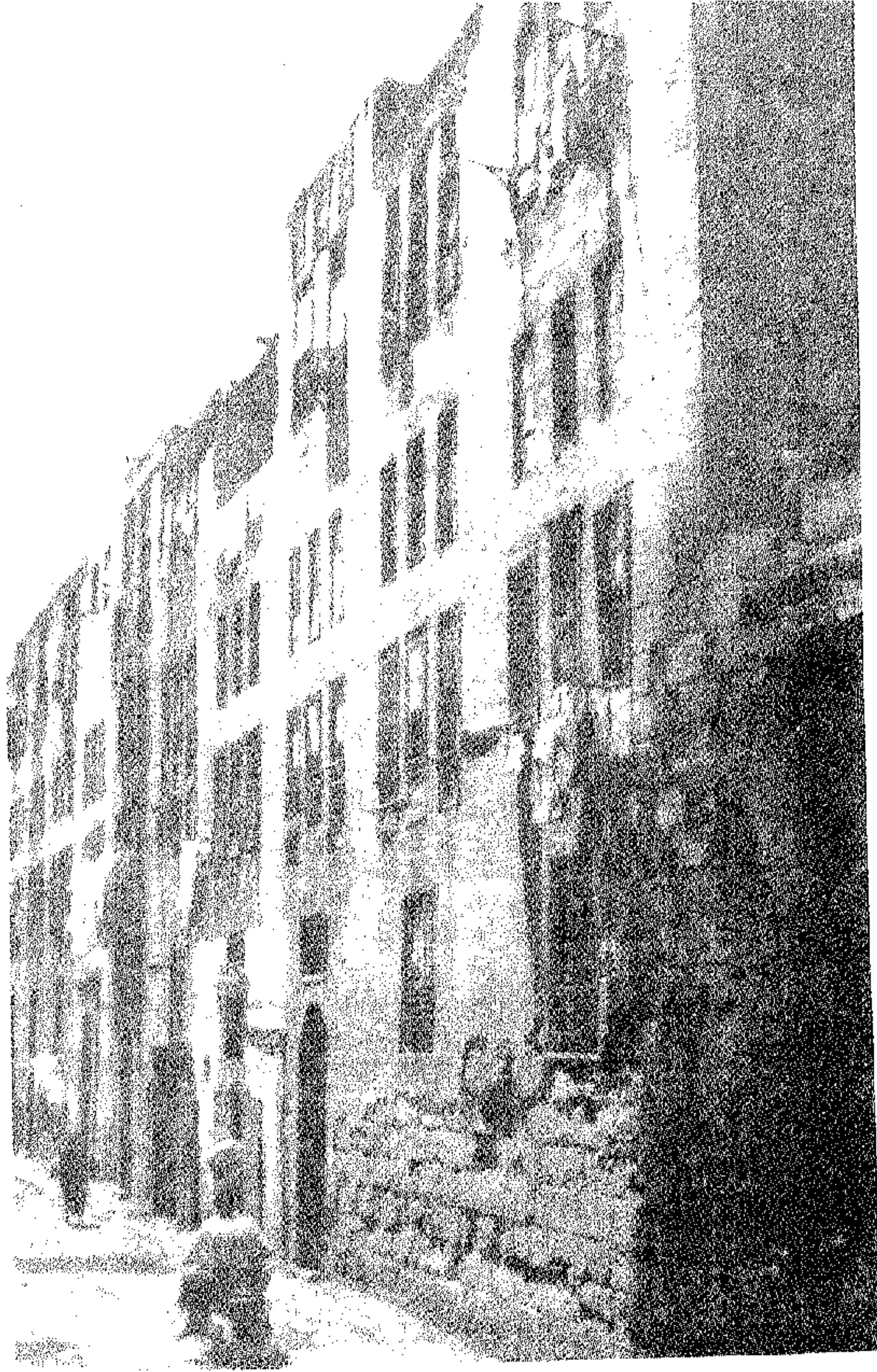
كان هذا النوع من السكن موجوداً في حلب أيضاً ، فبصرف النظر عن الخانات التي كان التجار يستأجرون فيها غرفة لمبيتهم ومستودعاً لحفظ بضائعهم ، كانت هناك القيساريات التي كانت تستخدم نزلاً للفقراء من الغرباء وللأعراب والبدو (٣٠)

من الصعب - طبعاً - تقدير نسب السكان الذين كانوا يقطنون في تلك المساكن الجماعية . فنحن نعرف أن بضعة آلاف من الناس كانوا يقطنون في وكالات (خانات) تونس ، وفي نهاية القرن السابع عشر يذكر الرحالة الفرنسي دارفيو D'Arvieux (٣١) . أن في حلب ١٨٧ قيسارية مقابل ٦٨ خاناً ، وكان في القاهرة خلال الفترة العثمانية قرابة ٣٦٠ وكالة (خان) ، وكان بعض منها يتسع لنزول أكثر من مائة شخص . لذلك من السهل علينا أن نتصور الشأن الهام الذي كان للخان في استقبال الأفراد . لكن نظراً للطابع المؤقت أو الانتقالي لنزلاء الخانات فإنه ليس من المرجح أن نجد لهم أثراً في سجلات المحاكم الشرعية .

ومع هذا استطعنا تحديد منازل ١٧ فرداً من أصل ٣٣٤ فرداً ورد ذكرهم في سجلات المحاكم الشرعية القاهرية بين سنة ١٧٧٦ وسنة ١٧٩٨ م ، أي ٥ ٪ ، وهذه نسبة لا بأس بها ، علماً أن النسبة الحقيقية أعلى من ذلك بكثير .

يضاف الى ذلك ان نصف هؤلاء الخمسة بالمئة كانوا من الاجانب ، وهذا ما يؤكد على أن الوكالات (الخانات) لم تقتصر على الاجانب دون غيرهم . وكان هؤلاء النزلاء من أفراد الطبقة المتوسطة ، إذ بلغت مداخيل كل منهم ٥٣١٢٨ بارة علماً أن متوسط دخل الأفراد الـ ٣٣٥ يبلغ مقدار ١٠٩١٠١ بارة .

يتمتع « الربع » في القاهرة نفسها بأهمية ذات دلالة أكثر من الوكالة (الخان) بالقياس الى المسكن الجماعي . فقد أبانت نتائج الابحاث الجارية حتى الآن أن « الربع » ابتكار مصري بحث ، فهو قديم العهد ، ولو أن الشواهد المادية تثبت وجوده منذ الفترة المملوكية وربما أقدم من ذلك (٣٢) .



الشكل ٤٤ : - ربع في حي القبانة بالقاهرة

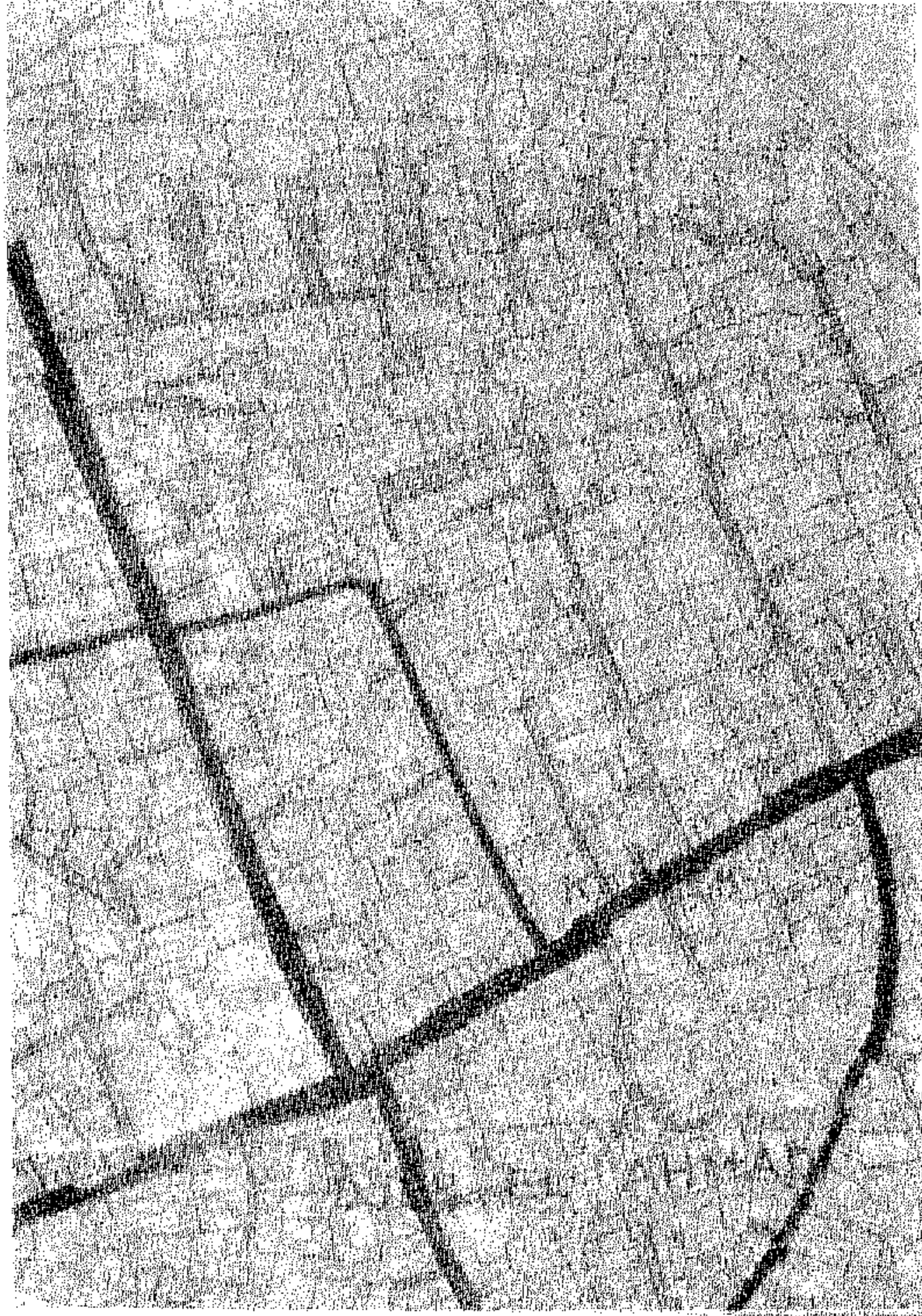
ان معلوماتنا عن « الربع » كاملة ، لا سيما وان السجلات الوقفية توفر لنا وصفاً دقيقاً لها كما أن الباقي منها ماثل للبيان حتى الان ويمكن دراسته بعناية وامعان (٣٣) .

ان الربع مسكن جماعي للايجار ويظهر في شكلين « الربع » المستقل ويتألف من ١٥ شقة موزعة في طابقين فوق طابق ارضي من الدكاكين والمخازن . « والربع الوكالة » ويتألف من عشرين شقة موزعة في الطابقين أو الطوابق الثلاثة التي تعلو الوكالة (الخان) ، لكن من غير أن يكن للربع أي اتصال مباشر مع الوكالة (الخان) . غير ان المبادئ الانشائية تبقى واحدة في كلا الشكلين ، فالشقق السكنية تنتظم شاقولياً في طابقين أو ثلاثة طوابق ، ولكل منها غرفة استقبال ورواق ، وادراج ، أودها ليز مشتركة تقود الى الشقق ، فضلاً عن وجود سطح في الاعلى ويبلغ متوسط المساحة الطابقية مقدار ٣٠ م^٢ .

استطعنا تحديد مواقع ٤٦ ربعا تنتشر ، بوجه عام ، في منطقة الوسط التجاري وبالقرب من القصبة ، ويقطنها صغار الحرفيين وأصحاب الدكاكين ممن يصل متوسط دخلهم الى ٢٢٦٤٦ بارة (١٧٧٦ - ١٧٩٨ م) . فهذه الطبقة المتوسطة من سكان القاهرة لم تكن تملك الدخل الكافي لامتلاك أو استئجار منزل قريب من الوسط التجاري (مركز المدينة) ، بل شراء أو استئجار شقة في مثل تلك المساكن الجماعية « الربع » . بيد أنه من الصعب تقدير النسبة من السكان الذين كانوا يقطنون في الربع ، فكثير من وكالات (خانات) القاهرة البالغ عددها ٣٦٠ كان يحتوي على ربع ، لذلك لا بد أن عدد الربع كان يتجاوز المائة ، وكل ربع كان يتسع لايواء أكثر من مائة شخص .

خلال الدراسة المتأنية لسجلات المحاكم الشرعية المذكورة اعلاه كان ٢٩ شخصا من ٣٣٤ شخصا وردت اسمائهم في السجلات ، يقطنون في الربع ، اي ما يعادل ١٠ ٪ . واذا اعتبرنا ان ١٧٣ من اصل ال ٣٣٤ كانوا من سكان المدينة القديمة في القاهرة نجد ان ٢٤ شخصا من هؤلاء كانوا يقطنون في الربع ، اي ما يعادل ١٣,٩ ٪ . بناء على ذلك فان السكن في الربع كان من الظواهر الشائعة جدا في القاهرة ، ومن الممكن ان ١٥,٠٠٠ الى ٢٠,٠٠٠ شخص من اهالي القاهرة كانوا يقطنون في هذا النوع من المساكن الجماعية (٣٤) .

من المساكن الجماعية الواسعة الانتشار في العالم العربي نذكر الحوش الذي يرد ذكر وجوده في كل من القاهرة وحلب ، فقد وصفه جومار (Jomar) في كتاب « وصف مصر La Discription de l Egypt » بانه نزل كبير مؤلف من باحة



الشكل ٤٥ : أماكن إنتشار الحوش في حي قارلق في حلب .

سماوية (حوش) وعدد كبير من الاكواخ التي تغص بالناس الفقراء الذين يعيشون مع دوابهم (٣٥) .

على الرغم من انه لا نملك معلومات اكثر من ذلك الا اننا استطعنا تحديد مواقع ٣١ حوشاً ورد ذكرها في كتاب وصف مصر المنوه عنه أعلاه ، وهذا ما يجعلنا نستطيع فهم طبيعة هذا النوع من المساكن الجماعية الفقيرة فهما أفضل ، فمعظم الاحواش تنتشر في منطقة الحارات الشعبية (بعيداً عن مركز المدينة) .

ان ما نعرفه عن الحوش في سورية يتفق تماماً مع الوصف ، فالكلمة تعني فعلاً وجود باحة سماوية متوسطة تكتنفها غرف متواضعة جداً وتقطنها اسر مختلفة .

تصف وثيقة وقفية تعود الى القرن السادس عشر حوشاً في حارة اليهود بدمشق كالتالي : - يحتوي الحوش القائم جميعه قرب باب شرقي على باحة سماوية واسعة وتحيط البيوت بجوانبها الاربعة . . . وفي الباحة بئران للشرب وثمانية مغاسل ولكل بيت باب يطل على الباحة (٣٦) .

ولا بد ان كان حوشاً ذلك النزل الجماعي الذي اعتبره الرحالة الانكليزي راسل Russel قيسارية في حلب أثناء مروره بها في سنة ١٧٥٠ م .

فهو يصف كالتالي : « ثمة نوع من المنازل ملائم بشكل عام لنزول الطبقة المتواضعة من الغرباء كالأعراب والاكرد او الاتراك الغرباء والارمن . يتألف ذلك النزل من باحة واسعة محاطة بعدد من البيوت المتواضعة المؤلف كل منها من غرفتين او ثلاث غرف . والباحة مشتركة بين الجميع وهي مبلطة بطريقة غير منتظمة عدا في مقدمة الباب الرئيسي للنزل حيث زرعت بعض الاشجار .

لا تحتوي الباحة (الحوش) على بركة ماء بل ثمة عدد من الابيار ، ومن هذه القيسارية عدد كبير منتشر في قلب المدينة وفي اطرافها على السواء (٣٧) .

اننا نشارك الباحث انطوان عبد النور رأيه بأن هذا النوع من المنازل لم يكن الشكل المتدهور للمنازل الراقية بل الشكل الريفي المتلائم مع المدينة ، ولعل هذا الامر يفسر لنا اسباب انتشاره في أطراف المدن ، ووجود المواشي في بعض الاحيان ، مع أصحابها في الداخل .

ان هذا النزل يتفق وخطة المساحة المعمّرة ، « فلما كان الفقراء غير قادرين على امتلاك حوش فقد خططوا المساحة الانشائية بطريقة تضمن لهم باحة سماوية (حوش) مشتركة (مشاعية) داخل بناء ينتظم مع ابنية المدينة وخططها ، ولعلهم فعلوا ذلك بطريقة تلقائية ومن غير تصميم مسبق » (٣٨) .

لا تتوفر لدينا أدلة أثرية على هذا النوع من المساكن (الحوش) ، لكننا نعتقد ان خط الشارع في حي الفارلق في شمال شرقي حلب ، ربما يكون بقية من طراز هذا السكن الجماعي الفقير .

● الاستنتاج :

في ضوء تلك الحقائق سيكون من الهراء التعميم بان هيمنة البيت ذا الباحة المتوسطة في العالم العربي المطل على البحر الابيض المتوسط ، حقيقة لا تقبل الجدل .

وفي ملاحظتنا السابقة اردنا لفت الانتباه ، من جهة ، الى الابعاد المحدودة للنظرية التقليدية المتعلقة بالمسكن الفردي : - ان تعمية العوامل الاقليمية والجغرافية ، والتاريخية ، والفكرية (في منطقة البحر المتوسط) لصالح المسألة الدينية من دون غيرها ، فيها جنوح لعرض المدينة كنتاج جغرافي للنظرة الاسلامية الى الكون تلك النظرة التي لم تحدد طرائق تطبيقها على الحقائق العمرانية تحديدا وافيا . ومن جهة اخرى اردنا الاشارة الى ضرورة عدم الاكتفاء بدراسة النماذج الشاذة من المساكن ، كالقصور مثلا ، بل يتوجب دراسة المسكن دراسة شاملة ومتكاملة ، وذلك بالقدر الذي تسمح به الوثائق التاريخية والادلة الاثرية .

ان مثل هذه الدراسة التي هي قيد التحقيق في الوقت الحاضر ، على كل من القاهرة ودمشق وحلب ، ستبين لنا ، من غير شك ، كم كانت متنوعة المساكن والمنازل العربية التقليدية وكيف سيكون من غير المعقول اعتبار اشكال واسعة الانتشار من المساكن الجماعية والفردية ، شاذة وخارجة عن قوالب البيت العربي التقليدي (٣٩) .



معرض الفصل الثالث

1. see the books of Jacques Revault, *Palais et demeures de Tunis*, 4 vols. (Tunis, 1967–1978); and, for Cairo, the publications of the French research group: Alexandre Lézine, *Trois palais d'époque ottomane au Caire* (Cairo, 1972); Jacques Revault and Bernard Maury, *Palais et maisons du Caire* (Cairo), vol. I (1975), vol. II (1977), vol. III (1979) (with the collaboration of Mona Zakariya); Jean-Claude Garcin, Bernard Maury, Jacques Revault, and Mona Zakariya, *Palais et maisons du Caire, I, Époque mamelouke* (Paris, 1982); Bernard Maury, André Raymond, Jacques Revault, and Mona Zakariya, *Palais et maisons du Caire, II, Époque ottomane* (Paris, 1983).
2. Alexandre Lézine, *Deux villes d'Ifriqiya* (Paris, 1971), 159–162. See the remarks of Antoine Abdel Nour on this point in *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe–XVIIIe siècle)*, (Beirut, 1982), 48–52.
3. Research in progress by Nelly Hanna: see her article, "Bayt al-Istambulī: An Introduction to the Cairene Middle Class House of the Ottoman Period," *Annales Islamologiques* 16 (1980).
4. André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle*, 2 vols. (Damascus, 1974), II, 374: one *ḥudārī* (seller of vegetables), 145 paras in 1703; one coffee merchant, 8,849,660 paras in 1735. All these figures are expressed in Egyptian paras of constant value (see *Artisans*, I, lili–lv).
5. A. Abdel Nour, *Introduction*, 165.
6. Antoine Abdel Nour, "Types architecturaux et vocabulaire de l'habitat en Syrie," in Dominique Chevallier, ed., *L'Espace social de la ville arabe* (Paris, 1979), 82–83.
7. About the police of the suqs in Tunis see Etienne Buthaud, "Le gardiennage des souks de Tunis," *Revue de l'Institut des Belles Lettres Arabes, (IBLA)* 5 (1942).
8. Jacques Weulersse, "Antioche. Essai de géographie urbaine," *Bulletin d'Etudes Orientales (BEO)* 4 (1934).
9. I. W. J. Hopkins, "The Four Quarters of Jerusalem," *Palestine Exploration Quarterly* 103 (1971).
10. André Raymond, "Les quartiers de résidence des commerçants syriens et palestiniens au Caire," in the forthcoming *Mélanges Berque* (Paris, 1984).
11. J. Revault, *Palais*, II, 401.

12. G. Marty, "A Tunis: éléments allogènes et activités professionnelles," *IBLA* 11 (1948).

13. J. D. Latham, "Contribution à l'étude de l'émigration andalouse," and Slimane Mostafa Zbiss, "Présence espagnole à Tunis," in M. de Epalza and R. Petit, eds., *Etudes sur les Moriscos andalous en Tunisie* (Madrid, 1973). See also J. Revault, *Palais*, I, 43; II, 401; Robert Brunschvig, "Quelques remarques historiques sur les medersas de Tunisie," *Revue Tunisienne* 6 (1931), 281.

14. A. al-Ġabartī, *ʿAġāʾib al-āṭār*, 4 vols. (Būlāq, 1879), II, 3.

15. C. Niebuhr, *Voyage en Arabie*, 2 vols. (Amsterdam, 1776), I, 88.

16. André Raymond, "Essai de géographie des quartiers de résidence aristocratique au Caire au XVIII^e siècle," *Journal of Economic and Social History of the Orient (JESHO)* 6 (1963).

17. A. al-Ġabartī, *ʿAġāʾib*, IV, 40.

18. A. Raymond, "Essai de géographie des quartiers de résidence."

19. Jean-Claude David, "Alep, dégradation et tentatives actuelles de réadaptation," *BEO* 28 (1975). My map is deduced from David's figure 12.

20. In the *Encyclopédie de l'Islam*, 2d ed. (Leyde-Paris, 1965), II, 116, art. "dār," Georges Marçais gives a description that is so classic that it deserves to be quoted at length: "The laying-out of a central empty space, surrounded by habitable rooms, does not, admittedly, belong exclusively to the Arab world. The same arrangement is characteristic of the primitive Roman house, with its atrium, and of the Hellenistic house, with its peristyle. . . . But this type of domestic architecture seems to offer Moslem life an ideal setting. It is naturally adapted to the patriarchal conception of the family. . . . It favours the secrecy with which the Moslem surrounds his private life. . . . The Moslem home, even when rich, presents a plain exterior, bare walls . . . and narrow and rare windows. . . . The main interest of this domestic architecture is the interior empty space. The courtyard is practically the main room of the house."

21. Georges Marçais, *L'Architecture musulmane d'Occident* (Paris, 1954), 437–445, 474–481, and "La maison Nord-Africaine," *Cahiers des Arts et Techniques d'Afrique du Nord* 7 (1974); and, for Tunis, J. Revault, *Palais*.

22. See the various publications of A. Lézine, J. Revault, B. Maury, M. Zakariya, J.-C. Garcin, and A. Raymond, already mentioned (note 1). More especially see Jacques Revault, "L'Architecture domestique au Caire à l'époque ottomane," in Bernard Maury et al., *Palais et maisons du Caire, II, Époque ottomane*.

23. Jean-Claude David, "Les paysages urbains d'Alep," thesis, University of Lyon II, 1972, and "Alep, dégradation," 20–32, pl. 12. This typology was first defined for Tunis by G. Cladel and P. Revault in *Medina, approche typologique* (Tunis, 1970).

24. N. Hanna, "Bayt al-Iṣṭambulī."

25. Alexandre Lézine and A. R. Abdultawab, "Introduction à l'étude des maisons anciennes de Rosette," *Annales Islamologiques* 10 (1972).

26. Lucien Golvin, "Quelques aspects de l'architecture domestique en République Arabe du Yémen," in P. Bonnenfant, ed., *La Péninsule Arabique d'aujourd'hui* (Paris, 1982); R. Lewcock and R. D. Serjeant, "The Houses of Ṣanʿāʾ" in *Ṣanʿāʾ* (London, 1983).

27. See Talal M. Kamel Kurdi, "Influence of Arabian Tradition on the Old City of Jeddah," in Ismail Serageldin and Samir El-Sadek, eds., *The Arab City, Its Character and Islamic Cultural Heritage* (N.p., 1982).

28. See, in Cairo, the events of 1105/1694 ("Kitāb al-Tarāğim," ms. Cairo, DK t. 2269, 860; "Zubda," ms. London, B. M. add. 9972, 26a); and, in Tunis, the incidents of 1743 (Ḥammūda b. ʿAbd al-ʿAzīz, "al-Kitāb al-Bāṣī," ms. Tunis B.N., Or. 351, p. 462).

29. Claude Antoine Rozet, *Voyage dans la Régence d'Alger*, 3 vols. (Paris, 1833), II, 16, 67; René Lespès, *Alger* (Paris, 1930), 181, 182; Pierre Boyer, *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française* (Paris, 1963), 164; and, for Tunis, G. Marty, "A Tunis: éléments allogènes," 165–170, and "Les Algériens à Tunis," *IBLA* 11 (1948), 309–326.

30. J. Sauvaget, *Alep*, 222.

31. L. d'Arvieux, *Mémoires*, 6 vols. (Paris, 1735), VI, 434, 437.

32. Laila ʿAli Ibrahim, "Middle Class Living Units in Mamluk Cairo," *Art and Archaeology Research Papers (AARP)* (1978).

33. On the *rabʿ* see M. de Chabrol, "Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Égypte," in *Description de l'Égypte, Etat Moderne*, vol. II-2 (Paris, 1822), 516–517; Edward W. Lane, *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, rev. ed. (London, 1954), 21; Marcel Clerget, *Le Caire*, 2 vols. (Cairo, 1934), I, 316–317; Mona Zakariya, "Le *rabʿ* de Tabbāna," *Annales Islamologiques* 16 (1980); André Raymond, "The *rabʿ*: A Type of Collective Housing," publication no. 4 of *The Aga Khan Award for Architecture* (1980).

34. In her study of the *hāra* of Sukkariyya, "The Concept of the *Hāra*," *Annales Islamologiques* 15 (1979), Nawāl al-Messiri Nadim remarks that the 25 flats of the *rabʿ* could accommodate 35 families (171 individuals) out of 117 families (639 individuals) for the whole *hāra*.

35. E. F. Jomard, "Ville du Caire," in *Description de l'Égypte, Etat Moderne*, vol. II-2 (Paris, 1822), 662, 696. See R. Dozy, *Supplément aux dictionnaires arabes*, 2 vols. (Leide-Paris, 1927), I, 336.

36. A. Abdel Nour, *Introduction*, 132.

37. A. Russell, *The Natural History of Aleppo*, 2 vols. (London, 1794), I, 36.

38. A. Abdel Nour, *Introduction*, 133–134.

39. See the significant remarks of Clerget on the *rabʿ* after a precise description of its structure and a correct appraisal of its importance in Cairo: "Le *rab* est une dérogation aux coutumes de l'Islam et à l'adaptation au milieu physique" (*Le Caire*, I, 317).

الفصل الرابع

الفرد السلطاني والتراث والحماي

● مدخل :

٦ اسلفنا ان الباحثين في كل مكان لم يكتفوا بعدم اعطاء الفترة العثمانية في البلاد العربية حق قدرها بل حطوا من شأنها ايضا . فقد اعتبروها فترة حكم اجنبي ، وفي بعض الاحيان فترة « استعمارية » . وكانت احكامهم سلبية بصورة رئيسية . لذلك لم تنل تلك الفترة حظها من العناية والاهتمام^(١) . ولعل اقصى الاحكام هي التي صدرت في المجالات الفكرية والفنية . دعونا نقرأ عليكم ماكتبه باحث افرنسي متعمق في الفترة العثمانية هو مارسيل كولومب Marcel colombe^(٢) .

١ « بعد ان شهدت الآداب والفنون والعلوم في القاهرة فترة من الاشعاع في الماضي ، انحبا بريقها وتاهت في الظلام بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر ، فالفكر الاصيل صار نادرا ولم يكتب الا النذر اليسير ، ولم يُعمّر الا القليل ولم يُرمم من مبان وعماثر الا عدد ضئيل ، وفي غالب الاحيان تتحول الابنية التاريخية المتهدمة الى ركام . . . وقد بدا وكأن مصر قد غطت في سبات عميق » .

٢ اما الباحث ادسوند بوتني Edmond Pauty الذي اكتشف الكثير من اوجه الفترة العثمانية في البلاد العربية ، وبخاصة في مصر ، فيبدو وكأنه يأسف على اهتمامه الشديد بالمباني المصرية التي نشأت خلال الفترة العثمانية ، اذ انه يقول :

« علينا الاعتراف ان نوعاً من سوء السمعة قد لازم هذا الفن فهو لا يتمتع بالاصالة المحلية الكاملة ، كما ان جاذبيته الجمالية مثار جدل وشك » (٣) .

ثمة اسباب موضوعية لقلة الاعتبار الذي نالته الاعمال المعمارية التي انتجتها الفترة العثمانية في البلاد العربية . بيد انه يمكن تفسير قلة الاعتبار هذه بوضوح المعلومات المتوفرة عن تلك الفترة . فالعمائر العثمانية لم تدخل الى سجلات المباني التاريخية المحمية في دوائر السلطات المعنية في الدولة الا منذ نهاية القرن الماضي ، كما ان درجات النجاح متفاوتة بين بلد عربي واخر . يضاف الى ذلك ان المتبقى من تلك العمائر لم ينل إلا قسطاً ضئيلاً من الدراسة والبحث العلميين والمنشور من تلك الدراسات والابحاث نادر وقليل ، وغالبية تلك الدراسات المنشورة لا تحتوي على المعلومات المعمارية الاساسية ، فالمختصون في الدراسات التركية اهتموا اهتماماً ثانوياً بالاثار المعمارية واعتبروها بقايا فن ريفي خال من كل خلق وابداع . ولعل هذه النظرة تفسر لنا اسباب بعض الاخطاء الفادحة في الابحاث المنشورة (٤) ، اما المختصون في الفن والعمارة العثمانية في البلاد العربية فقد اعتبروا هذه الفترة مجردة من الاصالة ولا تتمتع اثارها بالفخامة ، بحيث لم يهتموا بها الا اهتماماً قليلاً ، وجنحوا ، في الغالب ، الى اطلاق صفة (العثماني) على المباني التي لاتدين الا بالقليل ، لتأثير العاصمة اسطنبول وللفن « التركي » .

أن معارفنا متفاوتة حسب المنطقة ، فمصر - مثلاً - من الاقطار التي حظيت بدراسة اوفر من غيرها ، فبعد الدراسات الطليعية التي قام بها كل من بوتلي Pauty وهوتكور Hautecoeur وفيت Wiet (٥) . ظهرت دراستان جددت الاهتمام مؤخراً بالمباني العثمانية في القاهرة ، وهما الدراسة التي نشرها ج . أ . وليامز في ١٩٦٩ (J . A. Williams) ، والدراسة التي اصدرها مايكل روجر في ١٩٧٨ (Michel Rogers) (٦) ، ولا يسعنا إلا ان نأمل بان يستمر هذا التطور المحدث ويشمل اقطاراً عربية اخرى . وان تجديد الاهتمام بالعمائر العثمانية لامر ضروري وملح ، لاسيما وان عدداً كبيراً من تلك العمائر لا يحمل الصفة الدينية (حانات ، دور ، حمامات ، سبل ، وبرك مياه) وبالتالي فهي معرضة للتصدع والانهار السريعين ، وهذه ظاهرة ملحوظة في التراث المعماري في معظم الاقطار العربية بوجه عام .

لعبت الفترة العثمانية، في الحقيقة، دوراً واسعاً في تحديد المظهر العمراني للمدن العربية، فقد خلفت لنا تلك الفترة عدداً ملحوظاً من العماير. فمن الناحية العددية يكفي الإشارة إلى أن عدد المباني والأبواب العثمانية المسجلة في الدوائر الأثرية في القاهرة يبلغ ١٩٩ بناءً، وهو عدد هام إذا ما قورن بعدد المباني المملوكية البالغ ٢٣٣ بناءً، علماً أن الفترة المملوكية في مصر دامت ٢٨١ سنة بينما لم تدم العثمانية أكثر من ٢٥٧ سنة.

وبوجه عام تعتبر المدن العربية «التقليدية» التي نعرفها متأثرة «الفترة العثمانية» التي دامت، تبعاً لكل قطر، ثلاثة أو أربعة قرون وتركت بصمات راسخة على النسيج العمراني للمدن العربية. يضاف إلى ذلك أن الدراسة المتعمقة لعماير هذه الفترة ترينا أن المجال كان طليقاً في وقت واحد أمام التيارات الفنية الأجنبية وأمام التراث الفني الوطني، وهذا ما يفسح المجال أمام الباحث للخروج باستنتاجات ذات دلالة عن خصائص الحكم العثماني والطريقة التي أثر فيها هذا الحكم على الفعاليات الفكرية والفنية في البلدان الخاضعة له^(٧).

● الفن «السلطاني» :

إذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية العددية للعماير الناشئة خلال الفترة العثمانية (قرابة ٢٠٠ بناءً مسجل في القاهرة وأكثر من ١٠٠ بناءً قائم حتى الآن في حلب وقرابة الخمسين في بغداد)^(٨) فإن الظاهرة التي تثير الانتباه على الفور هي أن العدد الفعلي للعماير التي يمكن اعتبارها ذات أسلوب «عثماني» محدود جداً. فمن أصل الجوامع الموزعة في العواصم العربية ليس هناك إلا خمسة عشر جامعاً اقتدت في تصميمها المعماري بنماذج سلطانية في إسطنبول أو في تركيا.

● التصنيف الزمني :

دعونا نصنف تلك العماثر تصنيفا زمنيا وسنرى ان لمثل هذا التصنيف دلالة هامة جدا .

- ان جامع سليمان باشا ، الذي اقامه هذا الوالي في قلعة القاهرة في سنة ١٥٢٨ م ، يتمتع باسلوب عثماني بحت ويتبدى ذلك في الصحن وفي الحرم الذي يأخذ شكل حرف تي لاتيني وفي المثدنة ، وقد طابق الباحث غودوين Goodwin مخططة مع مخطط جامع فيروزبك في بلدة ميلاس بتركيا والمؤرخ بسنة (١٣٩٤) . غير أن زخرف الجامع مصري الطابع وبخاصة زخرف المحراب (انظر خريطة القاهرة ، المربع S 2) (٩) .

يعتبر جامع الخسروية الذي صممه المهندس السلطاني الكبير سنان وتم بناؤه بأمر من والي حلب خسرو باشا في سنة ١٥٤٤ م ، من اقدم العماثر العثمانية في مدينة حلب ، كما ان الرواق الذي يعلوه خمس قباب ويتقدم الحرم يشبه نظيره في جامع مانسية بتركيا ، ويكرره المهندس سنان باشا نفسه في اكثر من جامع اخر (مثل جامع ابراهيم باشا المؤسس في اسطنبول سنة ١٥٥١) م .

واذا كانت بعض الاخطاء الفنية ظاهرة في الخسروية فان مرد ذلك يعود للنقص في دراية المشرف على تنفيذ البناء وقتذاك (انظر خريطة حلب ، المربع Q 16) (١٠) .
- ينتمي جامع العادلية الذي بناه الوالي محمد باشا في حلب سنة ١٥٥٥ الى زمرة جامع الخسروية مع فارق ان الرواق الامامي مزدوج ، وهذا ابتكار اصيل سبق ان استخدمه المهندس سنان باشا في تصميم جامع المحرمة في صاحية اوشكودار باسطنبول في حوالي عام ١٥٤٨ (انظر خريطة حلب ، المربع Q 14) (١١) .

- تعتبر التكية والمدرسة السليمانية اللتان امر ببنائهما في دمشق السلطان سليمان في سنة ١٥٥٤ و ١٥٦٦ ، من العماثر ذات الطابع العثماني البحت ، وهما صورتان

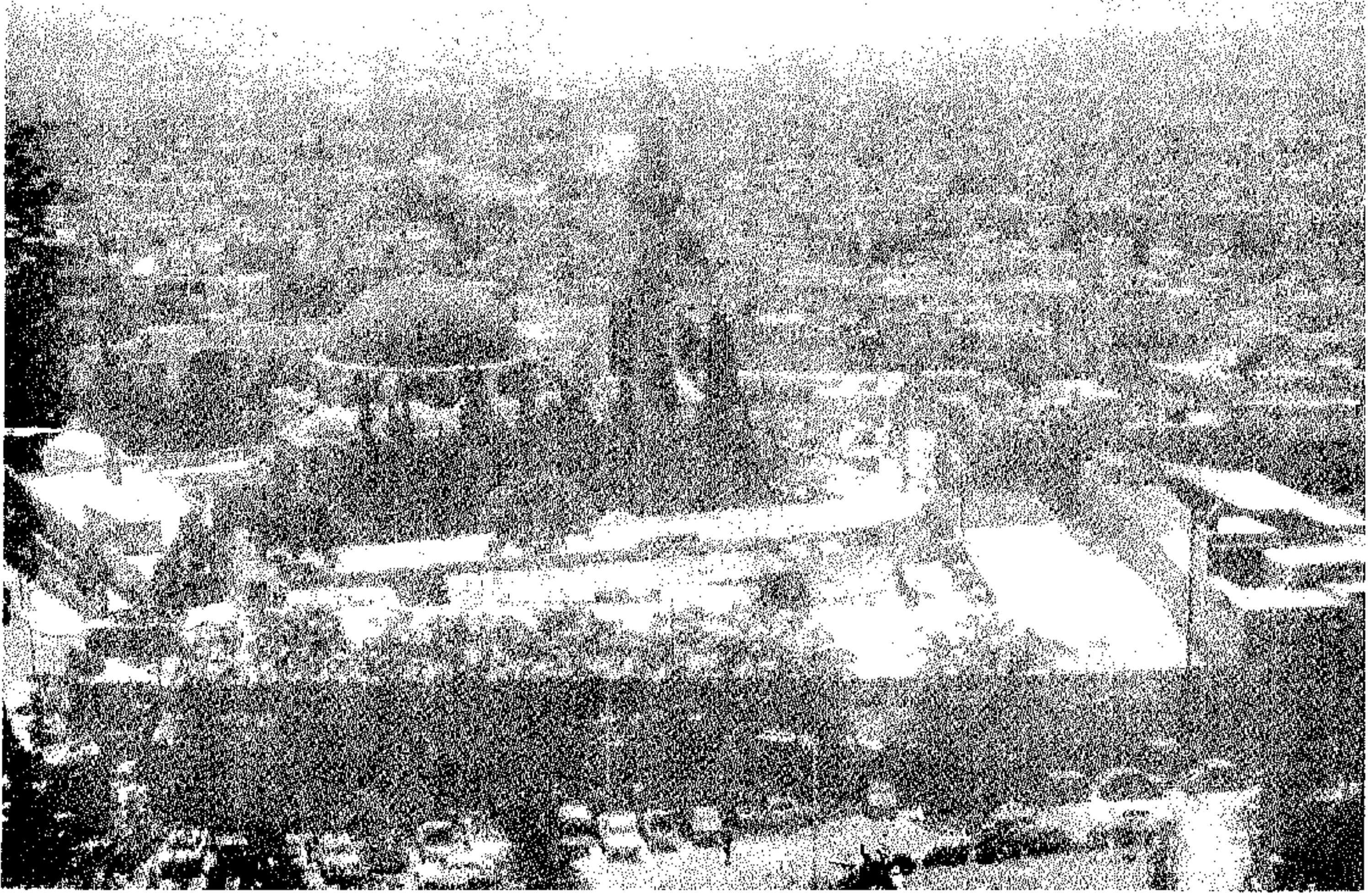
مصفرتان عن العماير الفخمة التي صممها المهندس العثماني الكبير سنان باشا في اسطنبول . غير أن التراث الفني الوطني في هاتين العمارتين السلطانيتين لا يظهر الا في التفاصيل الزخرفية (١٢)

- اعتمد جامع سنان باشا في بولاق بمصر (سنة ١٥٧١ م) على تصميم معماري « عثماني » ، غير ان الرواق الواسع الذي يتقدم الاضلاع الثلاثة للصحن وواجهة الجامع متأثرة تأثيرا شديدا بالتراث المملوكي . ومع هذا يعتبر هذا الجامع من انجح الاعمال المعمارية في القاهرة العثمانية بحيث ان محمد علي باشا قام بمضاعفة حجم الجامع أي لصقه بنسخة ثانية (١٣) .

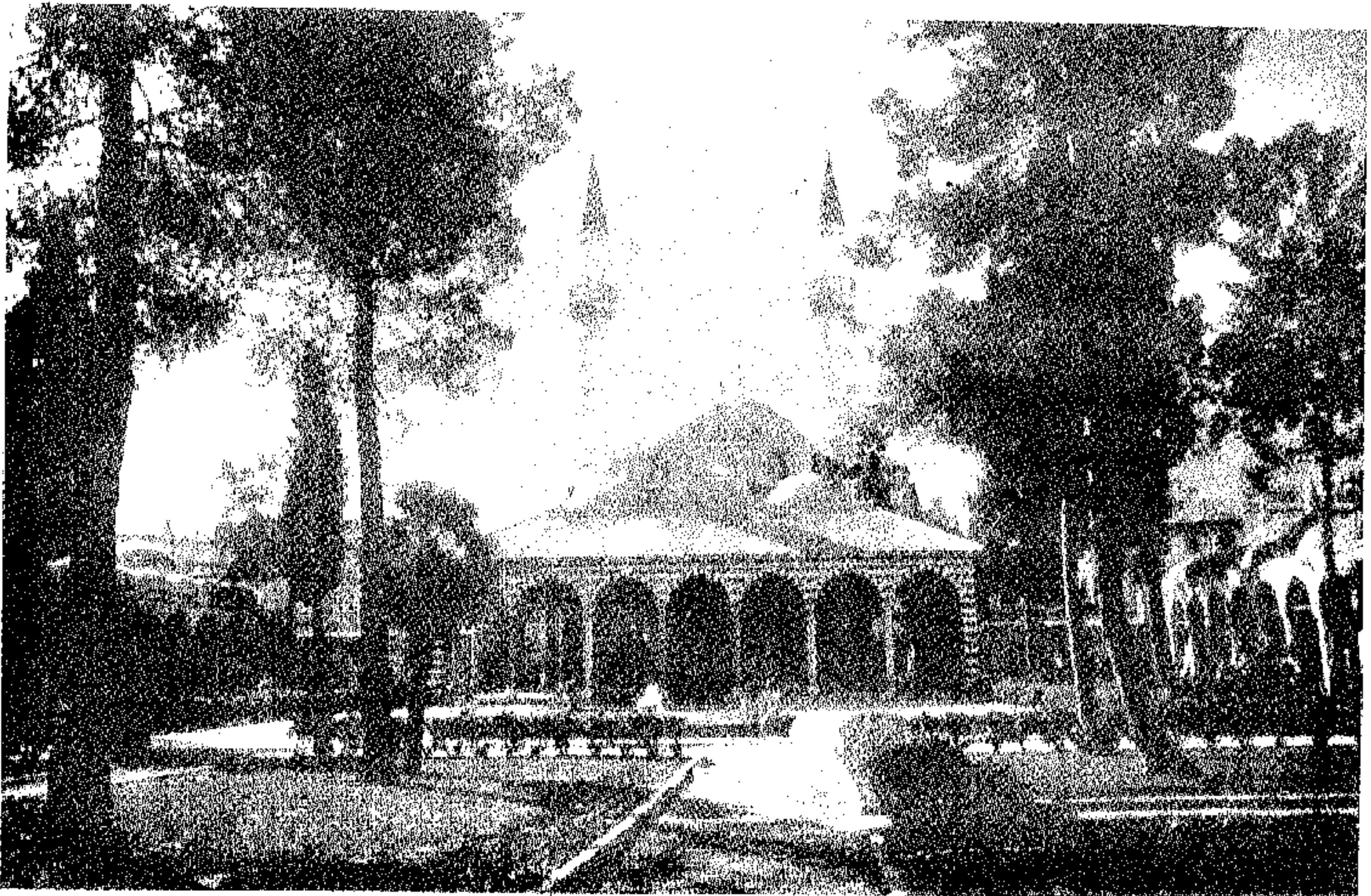
- ان جامعي مراد باشا ودرويش باشا المتزامنين تقريبا ، والواقعين في محاذة سور مدينة دمشق من الخارج يجمعان بين التصميم العثماني (القباب) والواجهات المنفذة بأسلوب دمشقي مأثور ، وفي حين ان التأثير المملوكي ظاهر في مثذنة المرادية نجد ان الطابع العثماني هو السائد على مثذنة الدرويشية (انظر خريطة دمشق المربع (C 4 , D 8) (١٤) .

- يذكرنا جامع البهرمية الذي بناه الوالي بهرام باشا في حلب سنة ١٥٨٣ بجامع علي باشا في بلدة توكات بتركيا (١٥٧٣) مع فارق ان قبة جامع بهرام باشا جاءت اصغر حجما من قبة الجامع القدوة وذلك لصعوبات انشائية . كذلك تذكرنا الحنية الواسعة بنظيرة لها في اقدم جامع تركي (جامع محمد آغا المؤسس سنة ١٥٨٥) (١٥) .
- كذلك يبدو ان جامع سنان باشا في دمشق (١٥٩٠ م) قد تأثر بطراز جامع علي باشا في توكات في تركيا (١٥٧٣ م) ، غير أن مثذنة سنان باشا الملفحة بالحزف الأجرى الاخضر تنفرد باصالتها ، كما أن التراث المملوكي واضح في واجهة الجامع نفسه من الناحيتين المعمارية والزخرفية وذلك مثلما هي الحال في الجوامع التي تأسست في ١٥٧٢ و ١٥٧٤ م (١٦) .

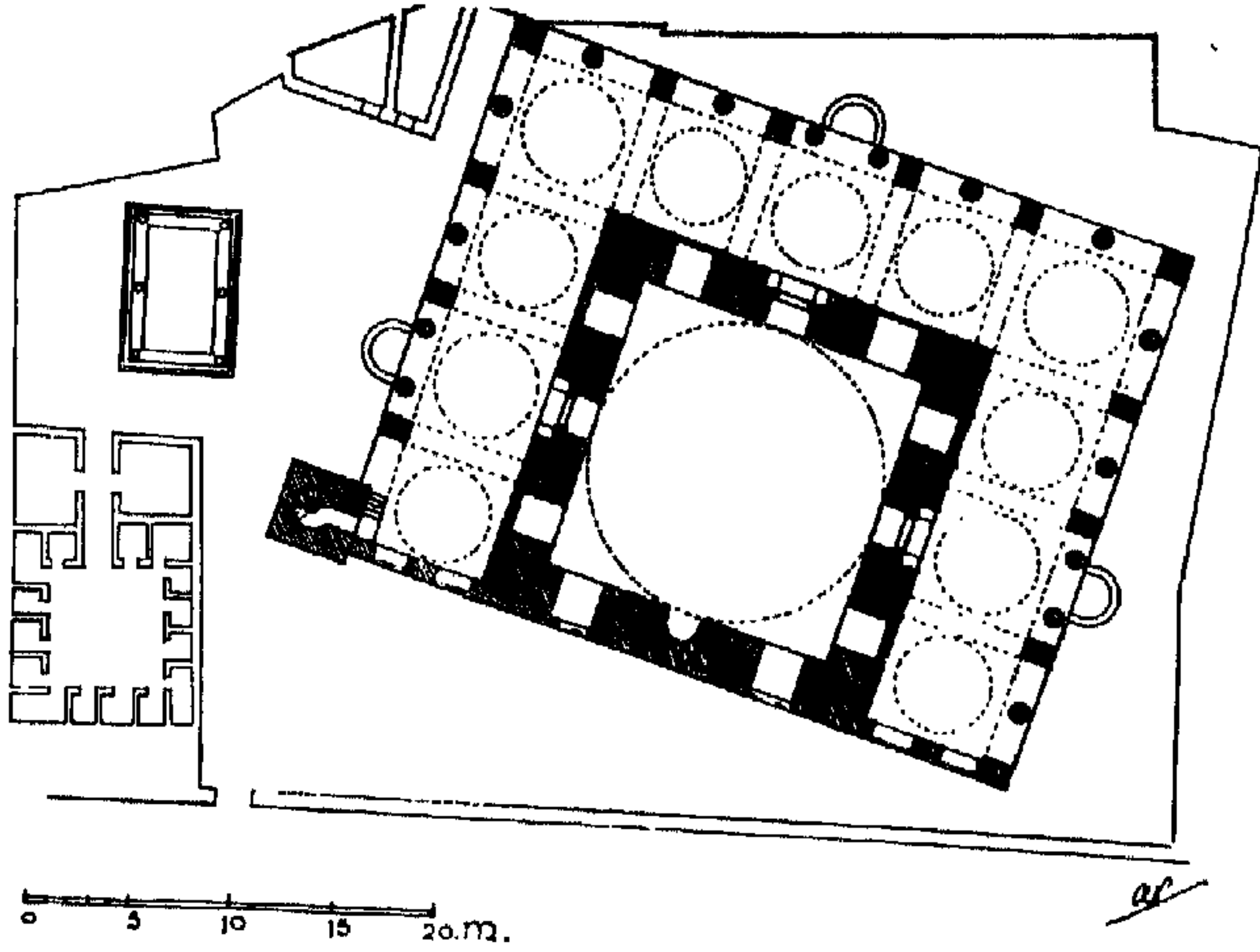
- بنى عثمان باشا دار السعادة في القاهرة جامع الملكة صفية في سنة ١٦١٠ م ثم نسب الجامع الى السلطانة صفية حرم مراد الثالث ووالده محمد الثالث .
ويحمل هذا البناء كل الصفات السلطانية « العثمانية » ويتميز عن بقية العماير العثمانية في القاهرة كلها ، فمخططه نسخة طبق الاصل عن كثير من المباني الدينية في



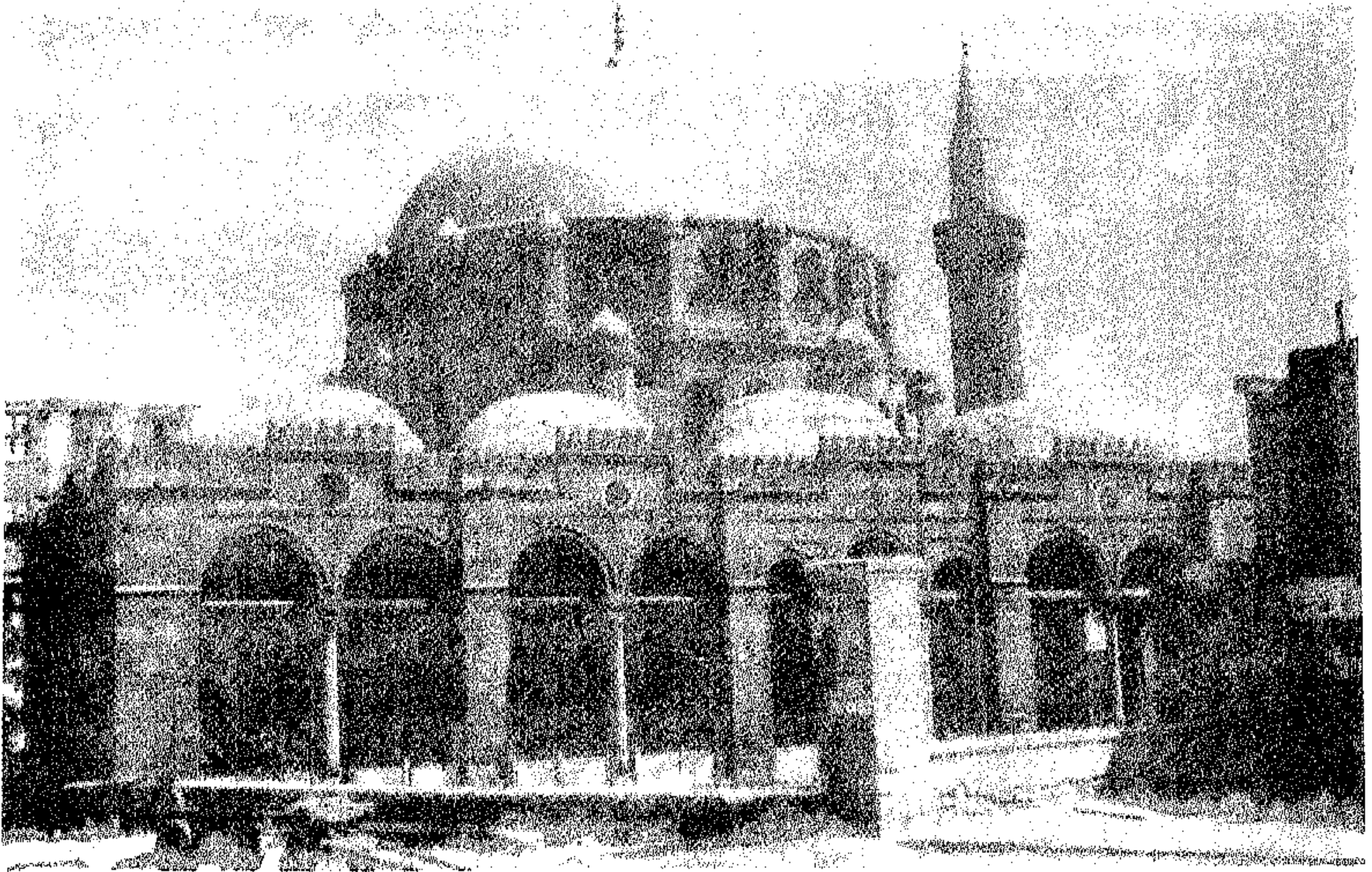
الشكل ٤٦ : - جامع الحسروية في حلب



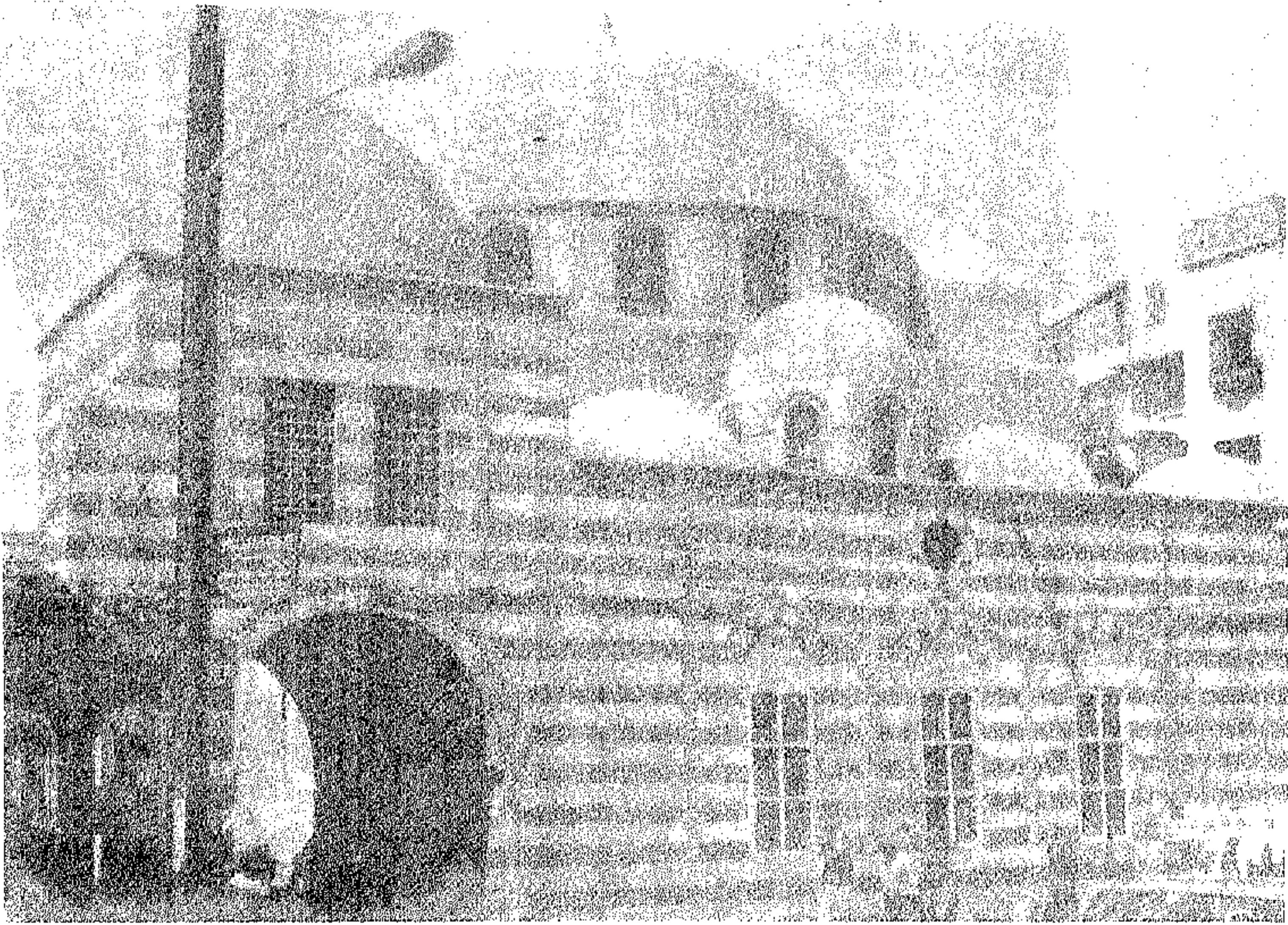
الشكل ٤٧ : - التكية السليمانية في دمشق



الشكل ٤٨ : - مخطط جامع سنان باشا في بولاق بمصر. نقلا عن بارتيكولو



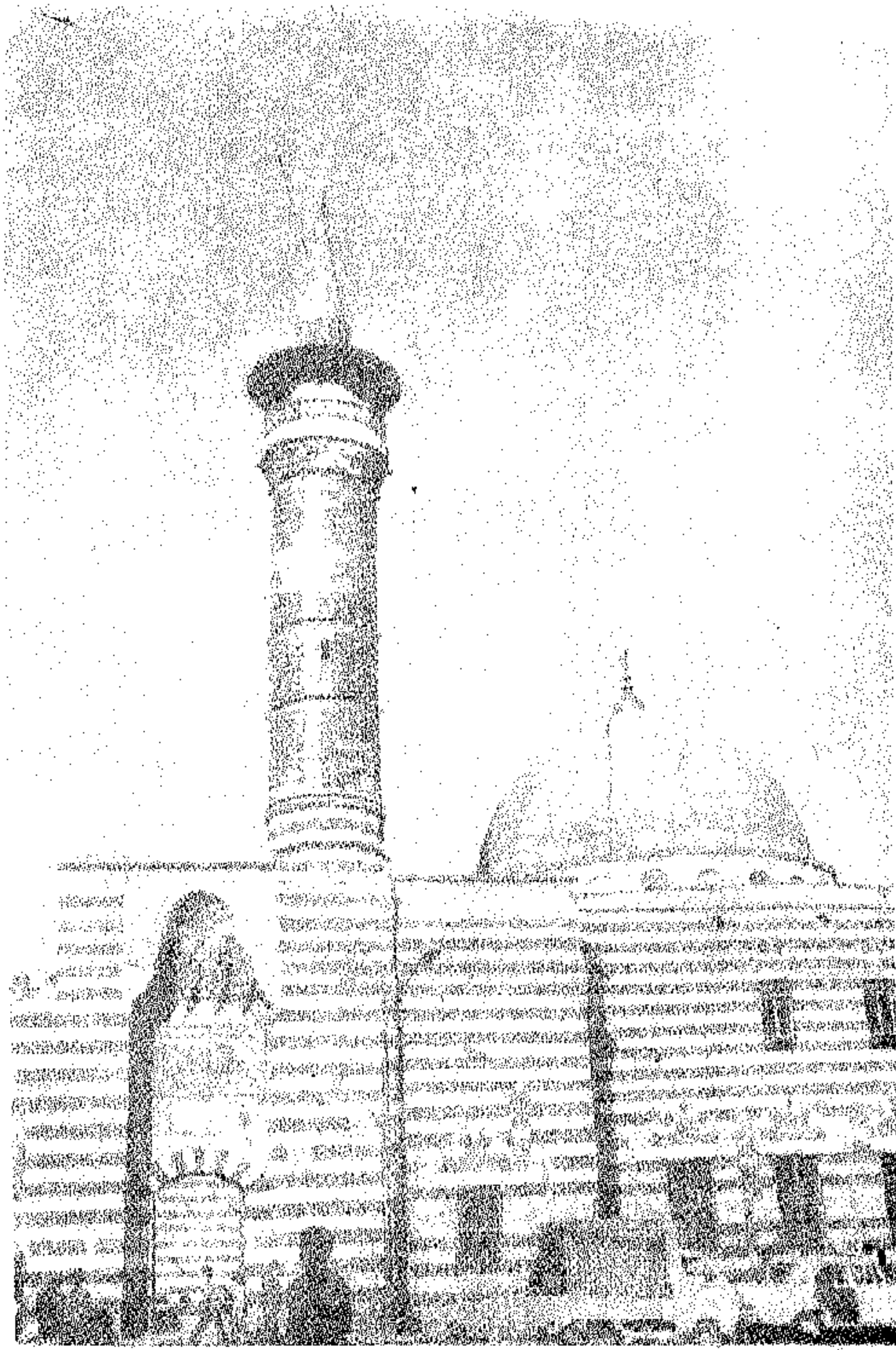
الشكل ٤٩ : - جامع سنان باشا في بولاق بمصر



الشكل ٥٠ : - جامع درويش باشا في دمشق

اسطنبول وبخاصة جامع الجراح باشا (١٩٥٤ م) وجامع السليمية في إدرنة (١٥٧٥ م) ، مع فارق الحجم فقط . يتألف جامع الملكة صفية من صحن داخلي تكتنفه الاورقة المغطاة بقباب صغيرة ، وفي الخلف يقوم حرم على هيئة حرف - تي لاتيني في مخططه . اما المدرجات نصف الدائرة التي تعود الى صحن الجامع وتسهم في اصالة طابعه ، فانها تذكرنا بالمدرجات المستطيلة في جامع يني وليد باسطنبول (قبل ١٦٠٣ م) ، كما ان المخطط العام متشابه في كلا الجامعين (انظر خريطة القاهرة - المربع ٨٠) (١٧) .

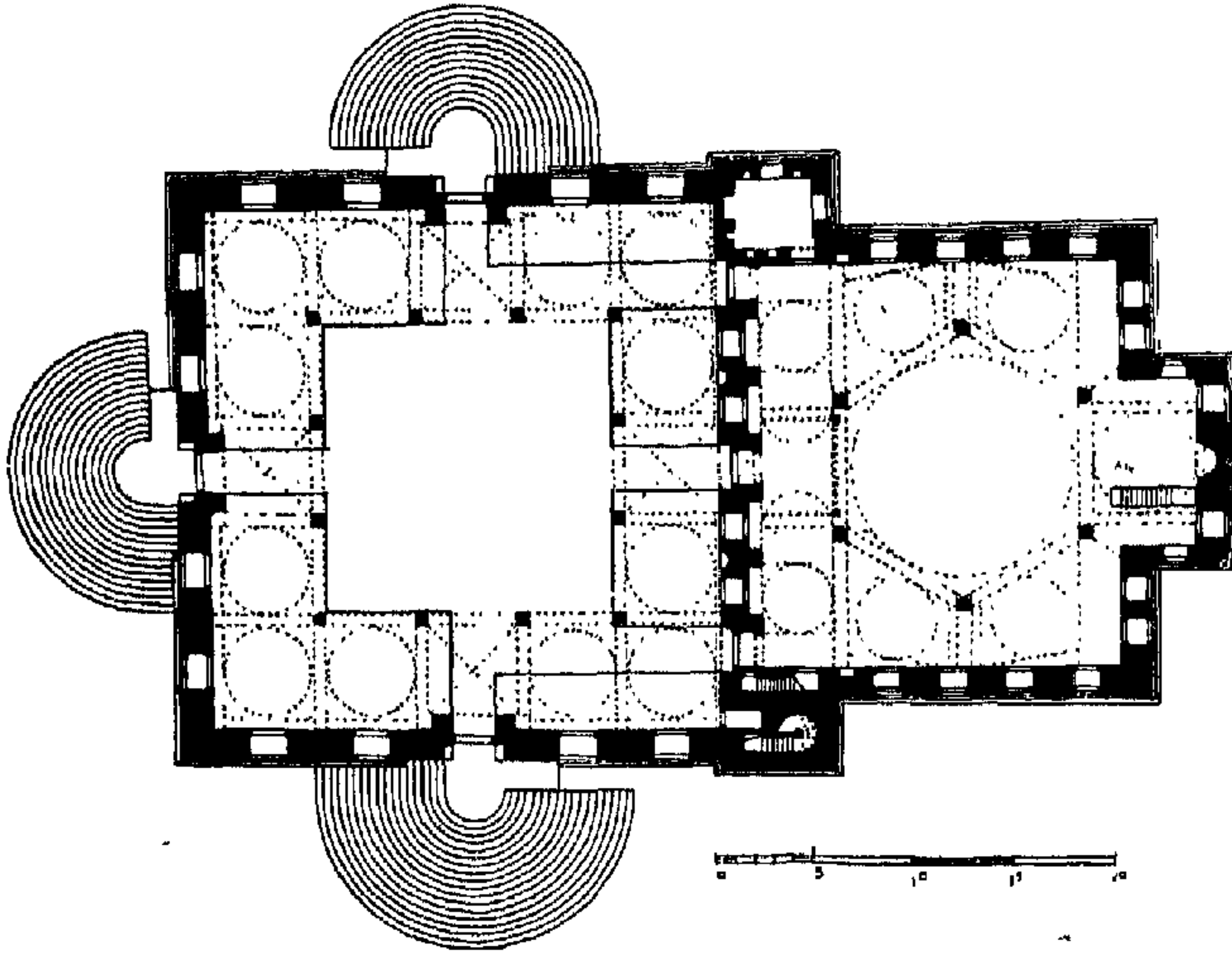
- بمبادة من اوجات (العسكر) في الجزائر تم في سنة ١٦٦٠ م بناء جامع الجديد (جامع السمكية) لصالح المذهب الحنفي . وفي حين ان قبه المركزية والقباب الموزعة في الزوايا الاربع تضيف على البناء مسحة عثمانية ، نجد ان المخطط العام بعيد عن أي طابع عثماني . يحاول الباحث الافرسي، جورج مارسيه مقارنة هذا



الشكل ٥١ : - جامع نسان باشا في دمشق

الجامع بجامع كيليسية بتركيا . اما الباحث دوکالي فيمائل مخططه مع مخطط الكنائس المسيحية الاولى ويقارنه ايضا بجامع اولوفي بروسة . بيد ان مثذنة الجامع الجديد تحمل كل صفات المآذن المغربية (انظر خريطة الجزائر ، المربع F 8 (١٨) .

- بنى محمد بك في تونس جامع سيدي مهنر في سنة ١٦٩٦ م ولا يوجد أي شك حول اصول هذا الجامع . فتوزيع القباب فوق الحرم (قبة مركزية تتصل بها اربعة انصاف قباب ، ثم اربع قباب صغيرة في الزوايا) مماثل تماما لتوزيع القباب في جامع السلطان احمد في اسطنبول (١٦١٧ م) ، ولو كان لهذا الجامع التونسي مآذن



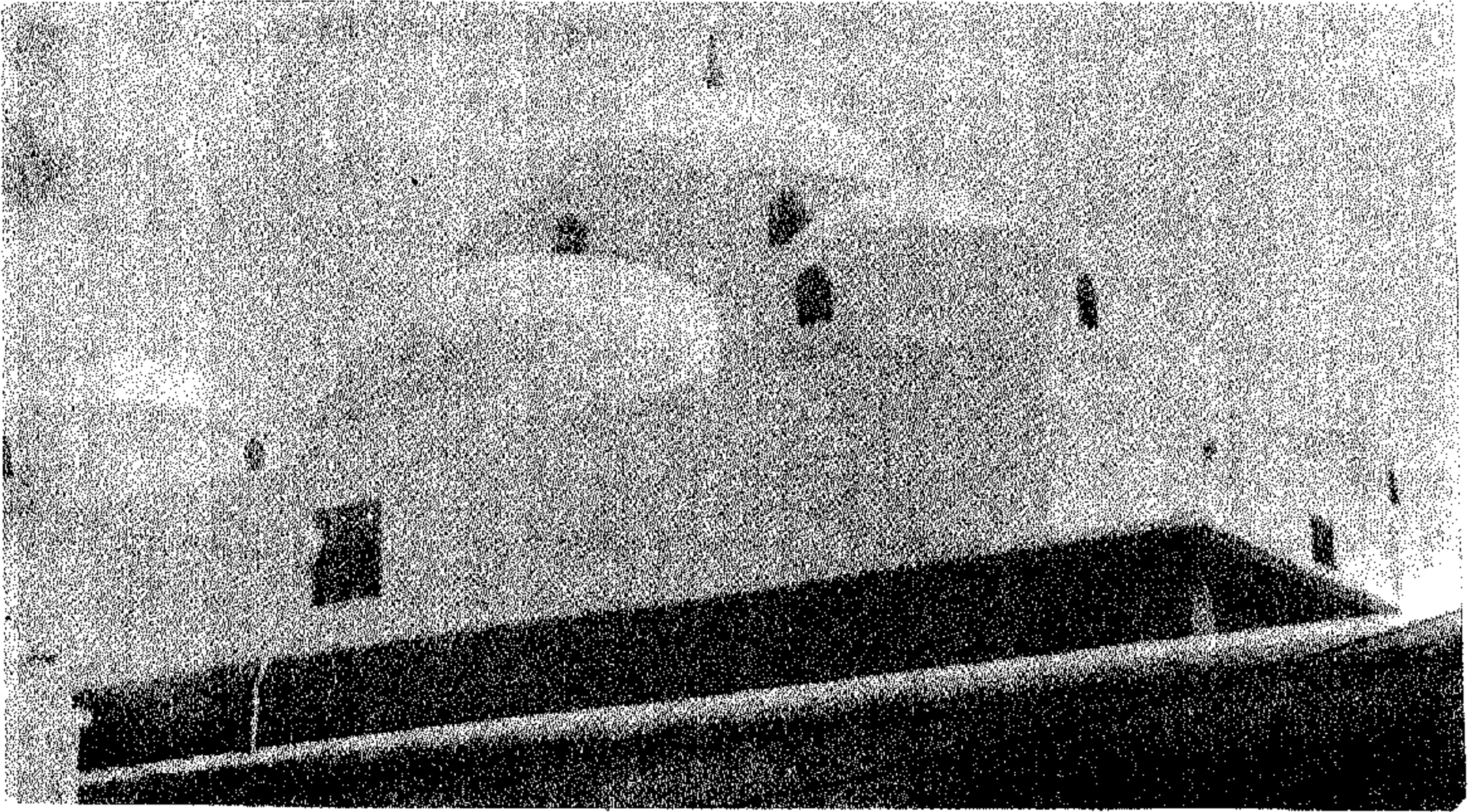
الشكل ٥٢ : - مخطط جامع ملكة صفية في القاهرة . نقلا عن بارتيجولي



الشكل ٥٣ : - جامع ملكة صفية في القاهرة

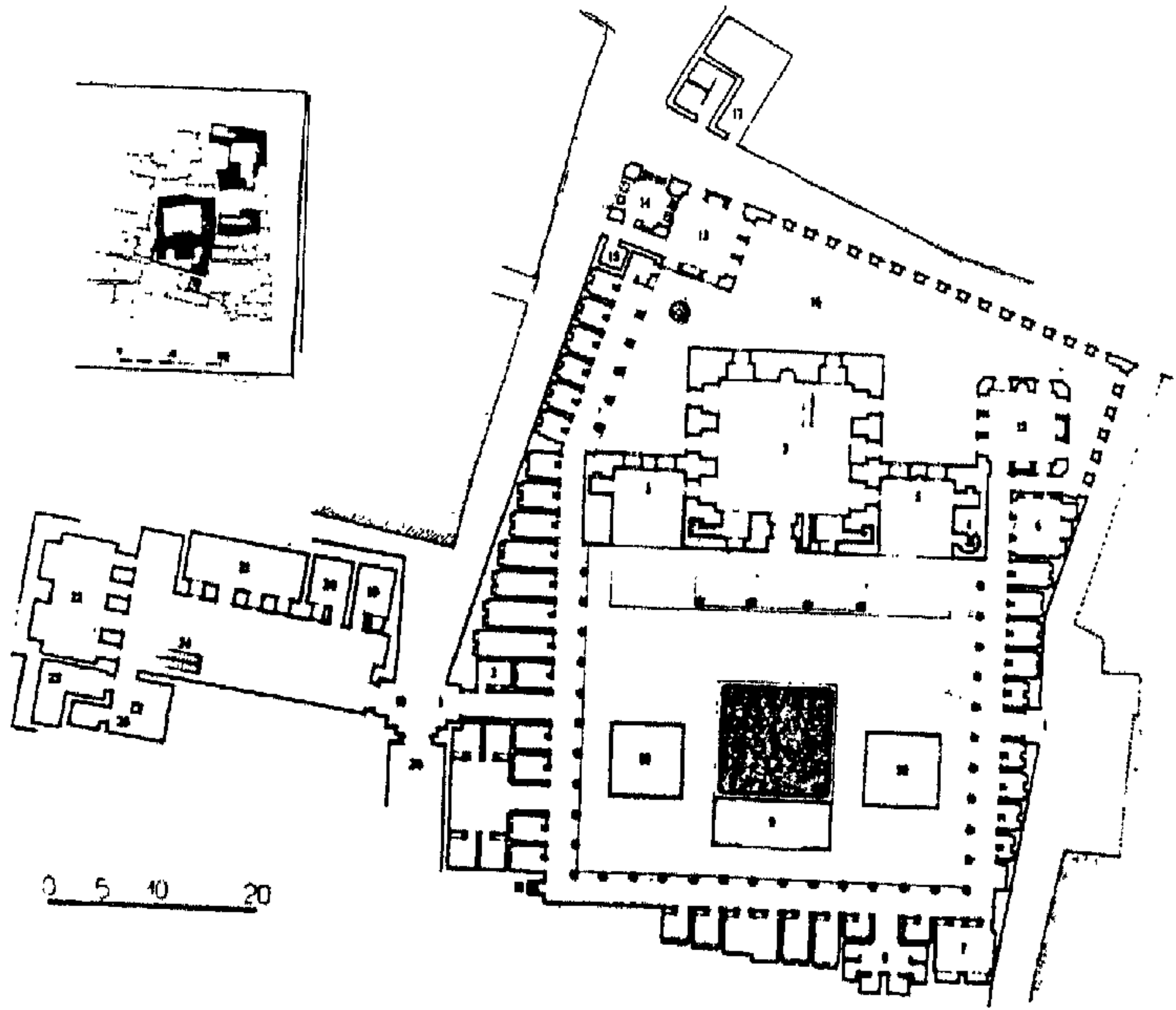


الشكل ٥٤ : - جامع الجديد في الجزائر



عثمانية الطراز ، ولولم تكن الاروقة التي تكتنف صحنه « تونسية » المظهر ، لكان عثماني الطابع من ألفه الى يائه (انظر خريطة تونس ، المربع B 4) (١٩) .

- تتمتع المدرسة العثمانية التي أمر ببنائها في حلب الوالي عثمان باشا الدر سنة ١٧٣٠ بطابع عثماني صارخ مماثل للتكية والمدرسة السليمانية اللتين نشأتا قبل قرنين في دمشق . غير ان المئذنة مثال سوري كامل لنموذج انتشر استعماله انتشارا واسعا خلال الفترة العثمانية . وعلى الرغم من ذلك كله فان وجود ايوان في كل جانب من جانبي السرواق ذي القباب الثلاثة يضيف على البناء مسحة وطنية ، لاسيما وأن الصحن الواسع والمحاط ب ٤٢ حجرة يذكرنا بالبيوت السورية ذات البركة والاشجار المثمرة في باحاتها (انظر خريطة حلب ، المربع ١١٧) (٢٠) .



الشكل ٥٦ : - مخطط المدرسة العثمانية في حلب . نقلا عن سوقاجيه وخالد معاذ



الشكل ٥٧ : - جامع القيمرية في دمشق .

- يتمتع جامع القيمرية ، الذي أسسه أحد وجهاء دمشق المدعوفتحي افندي الدفتردار في دمشق سنة ١٧٤٣ مثالا كاملا على بناء ذي مخطط عثماني اصيل (رواق ذوقباب صغيرة يتقدم حرما مغطى بقبة ضخمة) . غير ان الزخارف متأثرة بالتراث السوري المملوكي (إلتناوب اللوني الابيض والاسود والترابي في مداميك



الشكل ٥٨ . - جامع محمد بك أبو الذهب في القاهرة

الحجارة) ، وهذا الشراء اللوني المحلي يغطي على الطابع المعماري المستورد (انظر خريطة دمشق ، المربع H3) (٢١) .

- بنى محمد بك أبو الذهب الذي حكم مصر بين ١٧٧٢ و ١٧٧٥ م ، في وسط القاهرة جامعاً في مواجهة جامع الأزهر . وهذا الجامع نسخة طبق الاصل عن جامع سنان باشا في بولاق الذي نشأ قبل ذلك بقرنين من الزمان . والفارق الوحيد بين الجامعين موجود في المئذنة ، فشكلها المستطيل وطبقاتها الاربع تذكرنا بمئذنة الغورى القريبة منها . ولشدة التشابه نجد انفسنا نتصور بان مهندس البناء أو

مؤسسه قد قصد التأكيد على السمات المملوكية المصرية في بناء ذي طابع عثماني صارخ
(انظر خريطة القاهرة ، المربع K 5) (٢٢) .

● الشخصية الفنية :

في الحقيقة ان بعضا من العدد الهام من عمائر القرن السادس عشر حتى القرن
الثامن عشر التي زالت ، كانت « عثمانية » بحتة . ففي الجزائر كانت حصيلة
الاحتلال الافرنسي دمارا وتشويه عدد من الجوامع الهامة التي نشأت خلال الفترة
العثمانية . وفي اماكن اخرى كان التحديث سببا في ضياع الكثير من العمائر . ففي
القاهرة ، مثلا ، نعرف ان مئذنة جامع اسكندر باشا (١٥٥٥ م) كانت تتمتع
باسلوب « عثماني » كامل ، لكن الجامع هدم كلياً في نهاية القرن التاسع عشر ، (٢٣)
وحسب المعلومات المتوفرة لدينا حتى الان نستطيع الافتراض بان النتاج « العثماني »
ليس الاجزاء يسيرا من اصل مئات العمائر الدينية التي نشأت في الولايات العربية بين
القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر .

غير ان هذه الظاهرة لا تثير الدهشة ، فعلى الرغم من ان الفئات التركية
كانت صاحبة الشأن في الامبراطورية العثمانية الا ان الحكومة السلطانية سمحت
بوجود درجة عالية من الحكم الذاتي في الولايات الخاضعة لها ، وبخاصة في المجال
الثقافي ، فالحكومة المركزية في اسطنبول لم تبذل اية محاولة جدية لفرض طريقة الحياة
التركية على الولايات العربية . كما ان الاحترام الذي كان الاتراك يكنونه للغة
العربية وثقافتها لعلاقتها بالدين الاسلامي ، يفسر لنا اسباب غياب أي نوع من
انواع « الاستعمار الثقافي » . وقد كان لمثل هذا الموقف نتائج مثيرة للدهشة : فعلى
الرغم من ان اعضاء المؤسسات الحاكمة كانوا من الاتراك او يتكلمون التركية ،
وعلى الرغم من ان العاصمة اسطنبول هي التي تعين القضاة ، نجد ان سجلات
« القسم العسكرية » في محاكم القاهرة مسطرة كليا باللغة العربية وذلك منذ القرن
السادس عشر . يضاف الى ذلك انه نادرا ما نجد ان اللغة التركية قد لعبت دورا في

النقوش الكتابية في الاقطار العربية ، وامعانا في عدم التفكير بفرض الثقافة التركية على مصر اراد السلطان سليم على ما يظهر - ان يزين احد المباني في اسطنبول باسلوب مملوكي فاستقدم فنانين مصريين واستقدم معهم بعض العناصر الزخرفية المملوكية من عمائر في القاهرة^(٢٤) ، لذلك فان تأثير الاسلوب الشائع في اسطنبول على العمائر في الولايات العربية كان ذا طابع متقطع ، ويبدو جليا انه لم تكن هناك سياسة منهجية في هذا الخصوص .

في ضوء العدد المحدود نسبيا يبدو ان التسلسل الزمني والتوزيع الجغرافي للعمائر ذات الطابع « العثماني » يتمتعان بدلالة خاصة فمن اصل الخمسة عشر مبنى الانفة الذكر هناك تسعة مؤرخة بالقرن السادس عشر وثلاثة فقط من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر .

وتتفق هذه النسب المتباينة مع تمايز فترتين :

الفترة الاولى التي من المرجح ان الحكومة السلطانية في اسطنبول وولاياتها المحليين ارادوا خلالها ترسيخ السلطة العثمانية .

والفترة الثانية هي فترة انحطاط الامبراطورية العثمانية . اما فيما يتعلق بالانتشار الجغرافي لتلك العمائر فاننا نلاحظ وجود تباين بين نسبتها الكبيرة في كل من سورية (اربع عمائر في حلب وخمس في دمشق) ومصر (اربع عمائر في القاهرة ونسبتها الضئيلة في المغرب) بناء واحد في كل من تونس والجزائر) ويظهر بشكل جلي ان كمية العمائر « العثمانية » ترتبط بمدى القرب من العاصمة اسطنبول ، وبدون شك أيضاً ، بمدى قوة الوجود العثماني في هذه الولاية أو تلك . لذلك لم يتأثر الجنوب العربي النائي عن العاصمة اسطنبول بحركة العمران والانشاء كالتى شملت سورية القريبة من العاصمة .

ان غياب العمائر السلطانية في بغداد يدعو للدهشة والاستغراب ، فالعثمانيون قاتلوا الصفويين الايرانيين طويلا حتى تمكنوا من ضم العراق اخيرا الى خلافهم بحيث نتوقع ان عمدوا الى تأكيد سلطانهم وذلك في البدء ببناء عمائر فخمة حسب الطراز «الرسمي» . غير أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث ، ولعل التفسير الوحيد لهذا الامر الغريب يكمن في نية التقاليد المحلية وفي عمق جزور التراث الحضاري في العراق نفسه . ومع هذا لا بد من الاعتراف بان الحكم العثماني لم يترسخ الا خلال القرن السابع

عشر، هذا القرن الذي بدأ خلاله انحسار العماثر المشيدة بأسلوب «عثماني» في الولايات العربية الأخرى .

● الدوافع السياسية للمشاريع المعمارية

تكشف الملاحظات السابقة - على ما يظهر - عن هيمنة الطابع السياسي لتلك العماثر المنفذة بأسلوب يمكننا نعتة بـ «السلطاني» لذلك تجدر الملاحظة بأن جميع تلك العماثر الدينية الضخمة التي يذكرنا أسلوبها بالوجود العثماني ، نشأت بأمر من ممثلي الباب العالي (تسعة مبان في الولايات من اصل / ١٥ / مبنى سلطاني في كافة أرجاء الدولة العثمانية) أو بأمر من السلطان نفسه أو أفراد حاشيته (بناءً من اصل ١٥ بناء) . ويتجلى ذلك بشكل صارخ في الجوامع الكبيرة الثلاثة التي نشأت في حلب خلال القرن السادس عشر ، ففيها نلمس التجسيد المادي للسيادة العثمانية . ان المآذن والقباب العثمانية تحدد حتى الان منظور المدينة القديمة في حلب ، وهي المدينة الكبرى في سورية الشمالية وثاني اكبر مدينة في سورية قاطبة .

وعلى النحوذاته علينا ان نأخذ بعين الاعتبار العماثر « السلطانية » الكبرى التي اقيمت خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر خارج اسوار مدينة دمشق ، وبالتحديد الى الغرب منها فالتكية والمدرسة السليمانية تعبران بشكل صارخ عن اهتمام السلطان بالحج الذي كانت دمشق محطه رئيسية له الى جانب القاهرة . كما ان مساجد الباشوات الثلاثة الذين توالوا على حكم دمشق كل من مراد ودرويش وسانان ، تجسد سلطان العثمانيين عند مداخل المدينة . وما من شك ان القيمة الرمزية نفسها مجسدة في جامع سليمان باشا الذي اقيم في قلب قلعة القاهرة سنة ١٥٢٨ ، وقد تم اختيار موقعه قبالة مدرسة السلطان حسن (التي اصبحت - بطريقة ما - ترمز الى سلطة المماليك المنحدرة) ، كذلك فان جامع سنان باشا في بولاق - الميناء الرئيسي للقاهرة فيما يتصل بعلاقة مصر بالبحر المتوسط أو بتركيا وممتلكاتها الخارجية . يعتبر اول دليل منظور للوجود العثماني بالقياس الى القادم الى القاهرة

اما جامع الملكة صفية القائم بالقرب من باب الزويلة فانه يحمل نفس الدلالة بالقياس الى القادم من الطريق الجنوبية .

اذا كان الدافع السياسي واضحا في عمائر القرن السادس عشر ، اي في الفترة التي كانت الدولة العثمانية تؤسس اركانها وترسخ اقدامها فانه من البادى ان القصد السياسي يكمن ايضا في عمائر الفترة اللاحقة ، وغالبا ما يمكننا تفسير دلالاتها على اساس انها نوع من اظهار الولاء الى الدولة المركزية من جانب الولاة الذين يتمتعون بالاستقلال الذاتي تقريبا . فالجامع الجديد في الجزائر اقيم في سنة ١٦٦٠ بأمر من اوجاق لصالح المذهب الحنفي بعد فترة وجيزة من تمرد ١٦٥٩ الذي استطاع العسكر اثنائه تجريد الباشا من جميع سلطاته لذلك فان بناء مسجد على الطراز « السلطاني » يمكن اعتباره نوعا من التأكيد على السيادة العثمانية على الجزائر . اما في تونس فان جامع سيدي مهرز قد بناه محمد بك الذي كان اوجاق الجزائر قد نجحوا للتوفي اعادته الى سدة الحكم (١٦٨٦ م) ، ثم اكد السلطان في اسطنبول على سلطة ولايته في ١٦٩١ م .

ان جامع سيدي مهرز الذي نشأ بين ١٦٩٢ و ١٦٩٩ يتمتع بمظهر عثماني واضح ويمكننا اعتباره نوعا من اظهار الولاء للسلطان العثماني في اسطنبول لا سيما وان ازدياد المصاعب مع الاوجاق في الجزائر قد اعقب ارسال حملة سلطانية ثانية على تونس في ١٦٩٤ م . وهذا مادفع الاسرة المرادية الى تأمين دعم الحكومة السلطانية أو على الاقل ضمان موقفها الحيادي .

يمكننا على النحو نفسه فهم القصد الذي رمى محمد بك ابو الذهب من وراء تجديده جامع سنان باشا في بولاق في سنة ١٧٧٤ م ، فالأمير المصري هذا خلف لتوه على بك وقد ساعده محاولته الاخيرة للتخلص علانية من الوصاية العثمانية . فعلى الرغم من ان محمد بك نفسه يطمح الى تثبيت سلطته كاملة على مصر الا انه كان مستعدا للتظاهر بالولاء للباب العالي . لذلك فان بناءه جامعاً على الطراز « العثماني » في مكان مهيب يعني في الوقت نفسه اظهار الولاء للسلطان والتأكيد على قرارات مشابهة وهي : العودة الى النقود المسكوكة باسم السلطان والوعد باستئناف دفع الخراج ، واستقبال باشا جديد استقبالا لائقا في ١٧٧٣ م بعد فترة طويلة من الغياب .

وتأسيسا على ذلك فان للجامع دلالة المقصود منها ان يفهمها الشعب المصري من جهة ، وممثلوا الحكومة العثمانية من جهة اخرى .

● حجم وابعاد العمائر :

ان حجم تلك العمائر ذوات الطراز « العثماني » يستحق بعض الملاحظات .
انها مبان ذوات ابعاد متواضعة اذا ما قورنت بالجمل المعمارية الباهرة التي
نشأت في اسطنبول خلال الفترة الزمنية نفسها . ويكمن التفسير الرئيسي والاول في
الاموال المحدودة التي كانت مخصصة لولاية كانوا معينين بوجه عام بتحقيق اكبر قدر
ممكن من المكاسب من مناصبهم اكثر مما يعينهم ترك آبداء تذكارية في نهاية ولايتهم التي
كانت قصيرة العمر عادة . لهذا كانت عمائرهم اصغر حجما من عمائر السلطان وادنى
فخامة من عمائر حكام الاسر السابقة الذين اقاموا مباني مجدت شخصياتهم (مثل عمائر
المماليك في القاهرة) ، وبالرغم من تواضع المبالغ المحصلة الا ان الخراج السنوي
الواجب ارساله الى الخزينة السلطانية في اسطنبول كان له نفس الاثر ، فالباحث
الانكليزي مايكل روجرز يجعل العامل الاقتصادي سببا رئيسيا للنجاح الذي حققته
سبل الماء في القاهرة خلال الفترة العثمانية ، لاسيما وان انشاء بانيان بهذا الحجم
المتواضع يحقق عملا خيرا ويترك أثرا تذكاريا للمتبرع في المدينة باقل قدر من
التكاليف (٢٧) .

بيد انه من الممكن ايضا ان يكون للأسباب الفنية (التقنية) دور في ذلك
العدد القليل من العمائر وفي صغر حجمها في آن واحد . فالنمو الاقتصادي زاد في
حدة التضخم السكاني في قلب المدن بحيث لم يعد هناك أي متسع لاقامة عمائر ضخمة
الحجم متسعة المساحة . ولعل ذلك العامل قد وقف حائلا دون بناء عمائر
على « الطراز العثماني » ، فهي تتطلب مساحة واسعة من الارض ورقعة منتظمة
الابعاد . على النقيض من ذلك نجد ان التقاليد المعمارية العريقة في مصر علمت
البنائين المصريين كيف يوائمون العمائر الفخمة ذات الطراز المملوكي في قلب المدينة
المزدحم ، ولعل هذا الامر يفسر لنا اسباب استمرار التقاليد المعمارية المملوكية محبوبة
طيلة الفترة العثمانية ، وبخافة بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر (٢٨) ، لذلك

اذا كانت معظم العماائر « العثمانية » قد نشأت خارج حدود مراكز المدن العربية ، ويستثنى من ذلك العماائر العثمانية في حلب ، حيث كان مايزال هناك متسع من الاراضي الخالية في الجزء الجنوبي من وسط المدينة .

● الاصاله :

لأنستطيع ان نتوقع وجود اصالة معمارية أوحى أي طابع تجديدي في تلك العماائر التي نشأت في ارجاء الولايات ، فهي قد اقتدت - بوجه عام - بنماذج انتشرت في العاصمة اسطنبول أو في مدن الاناضول كما انها حافظت على تقاليد كانت، خصائصها الاساسية قد تحددت معالمها . ومع ذلك لأنستطيع اعتبارها مجرد صورة طبق الاصل عن عماائر قامت في مدن اخرى . اذ يبدو ان بنائين اصلاء تركوا بصماتهم ظاهرة في عدد من العماائر كالمهندس الشهير سنان (الخسروية في حلب والتكية والمدرسة العثمانية في دمشق) .

ومن ناحية اخرى يدهشنا جنوح البناء الى تطعيم مثل تلك العماائر بتفاصيل فنية تشهد على حيوية التراث المحلي وعلى قدرة المهندس والصانع المحليين على التوفيق بين تلك التفاصيل المحلية مع الاطار المعماري الغريب . ففي معظم العماائر التي أتينا على ذكرها يظهر التراث المحلي على هيئة لمسات خفية . مثل وجود الايوان السوري في المدرسة العثمانية في بحلب ، وتغليف جامع مهرز في تونس بالاورقة ، والمآذن المحلية في جامع الحديد بالجزائر وجامع محمد بك في القاهرة، والواجهات ذات الهوية «الوطنية» في جوامع دمشق وفي جامع سنان باشا في بولاق . بناء على ذلك نجد ان الفن « الرسمي » فتح الباب على مصراعيه امام الاساليب الفنية الاقليمية ، وان صمود هذه الاساليب الوطنية طيلة اربعة قرون من الحكم العثماني لظاهرة مثيرة للاعجاب والاكبار .

● استمرارية التقاليد الفنية المحلية

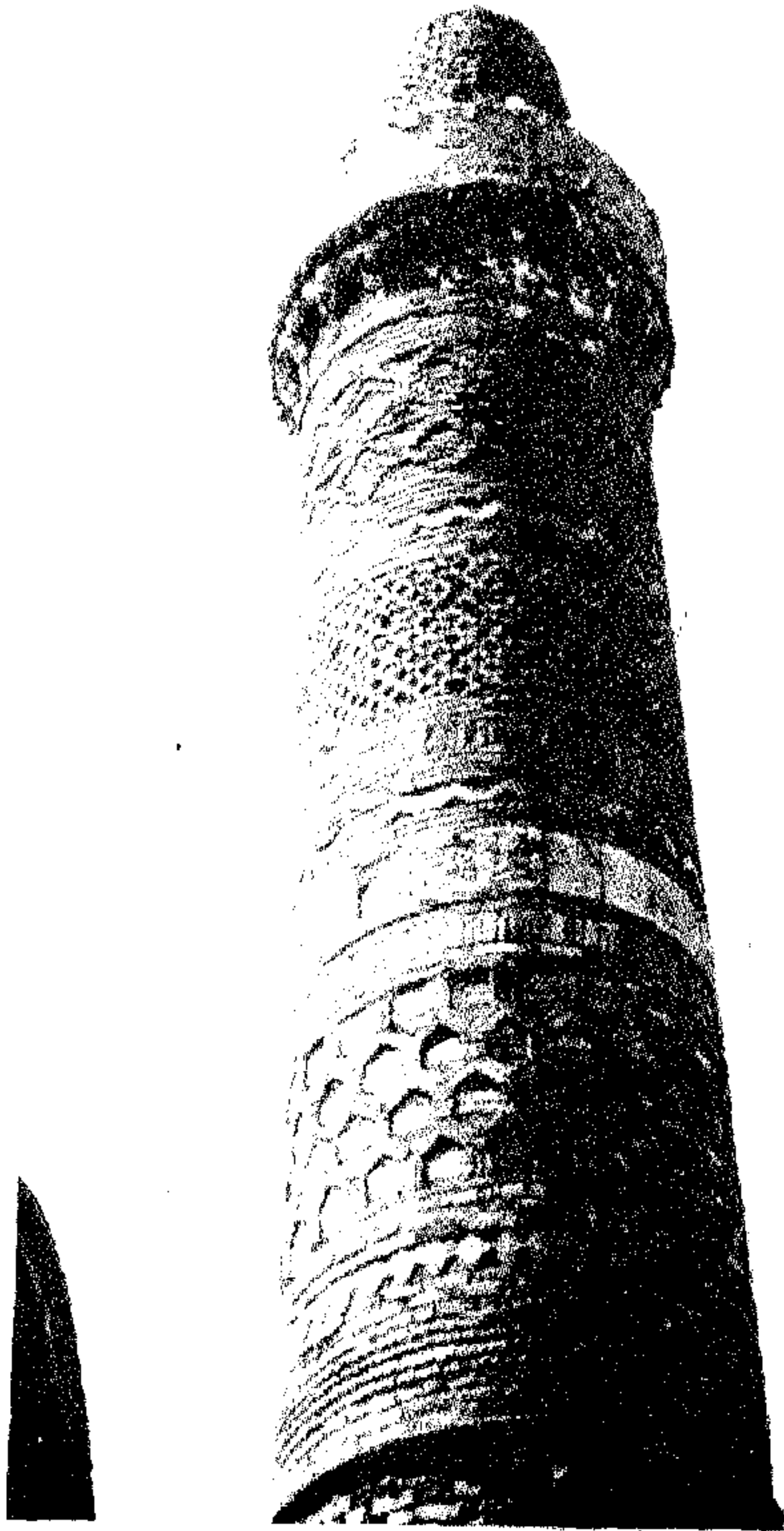
بعد ان لاحظنا استمرار التقاليد الفنية المحلية في العمائر المشيدة باسلوب « سلطاني » سنجد ان التقاليد نفسها مستمرة ايضا في جميع العمائر ذات الاسلوب « المحلي » علما ان مثل هذه العمائر تشكل القسم الاعظم من الانتاج المعماري في الولايات العربية التابعة للخلافة العثمانية . تتبدى تلك الغلبة العددية للعمائر التي يظهر فيها التراث الفني الوطني ، بالذات في الاماكن التي شهد فيها الاسلوب « السلطاني » ذروة انتشاره . ففي حلب لا تشكل العمائر « العثمانية » إلا نسبة ضئيلة من الجوامع التي نشأت بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر (استطعنا تحديد قرابة ثلاثين منها) . اما في القاهرة فان الجوامع الاربعة التي أتينا على ذكرها تقارن مع ما مجموعه / ٣٤ / جامعاً نشأوا بين / ١٥١٧ و ١٧٩٨ م / واصبحت الان في سجل المباني التاريخية في دوائر السلطات الاثرية في مصر. يضاف الى ذلك أن الغلبة العددية تظهر أشد وضوحاً في الولايات الأبعد مسافة عن العاصمة السلطانية .

● مثال العراق :

يعتبر العراق مثالا صارخا على غياب الاسلوب « السلطاني » في العمائر هناك . فطيلة أكثر من قرنين من الزمان نما الفن الديني طبقاً للتقاليد الفنية الوطنية غير ان تلك التقاليد المحلية تختلف في الموصل عنها في بغداد بحيث يمكن تصنيفها الى تقاليد « دافدية شمالية » وتقاليد « ايرانية » . ففي الموصل كان الانتاج المعماري يعتمد - الى حد كبير - على الافراد العاديين حتى في ظل حكم الجليلي . ولعل لهذا الوضع الاستثنائي دور في صمود العمارة الدينية التي من ابرز خصائصها استعمال الحجر في تزيين المآذن ، وذلك طبقاً لتقاليد عريقة في القدم ، وتجلى ذلك في الجامع النوري الكبير (١١٧٠ م) .

ويظهر هذا التقليد المحلي في الزخرفة في جميع المباني المتواضعة التي نشأت في الموصل خلال الفترة العثمانية بأكملها . ففي جامع العمريّة المؤسس في ١٥٦٣ م (انظر خريطة الموصل ، المربع W 16) ، وفي جامع حزام المؤسس قبل سنة ١٥٧٧ م ، وفي جامع شهر سوق (١٦٨٢ م) ، نجد ان الزخارف الاجرية قد تحلت بخلفية من الخزف الفيروزي اللون . وقد استمر هذا التقليد الفني خلال القرن الثامن عشر مع جنوح الى نوع من الوتيرة الواحدة في التنفيذ كما يتجلى ذلك في جامع الاغوات (١٧٠٢ م) - انظر خريطة الموصل المربع 02 M - وفي جامع باب البياض (١٧٧٩ م) .

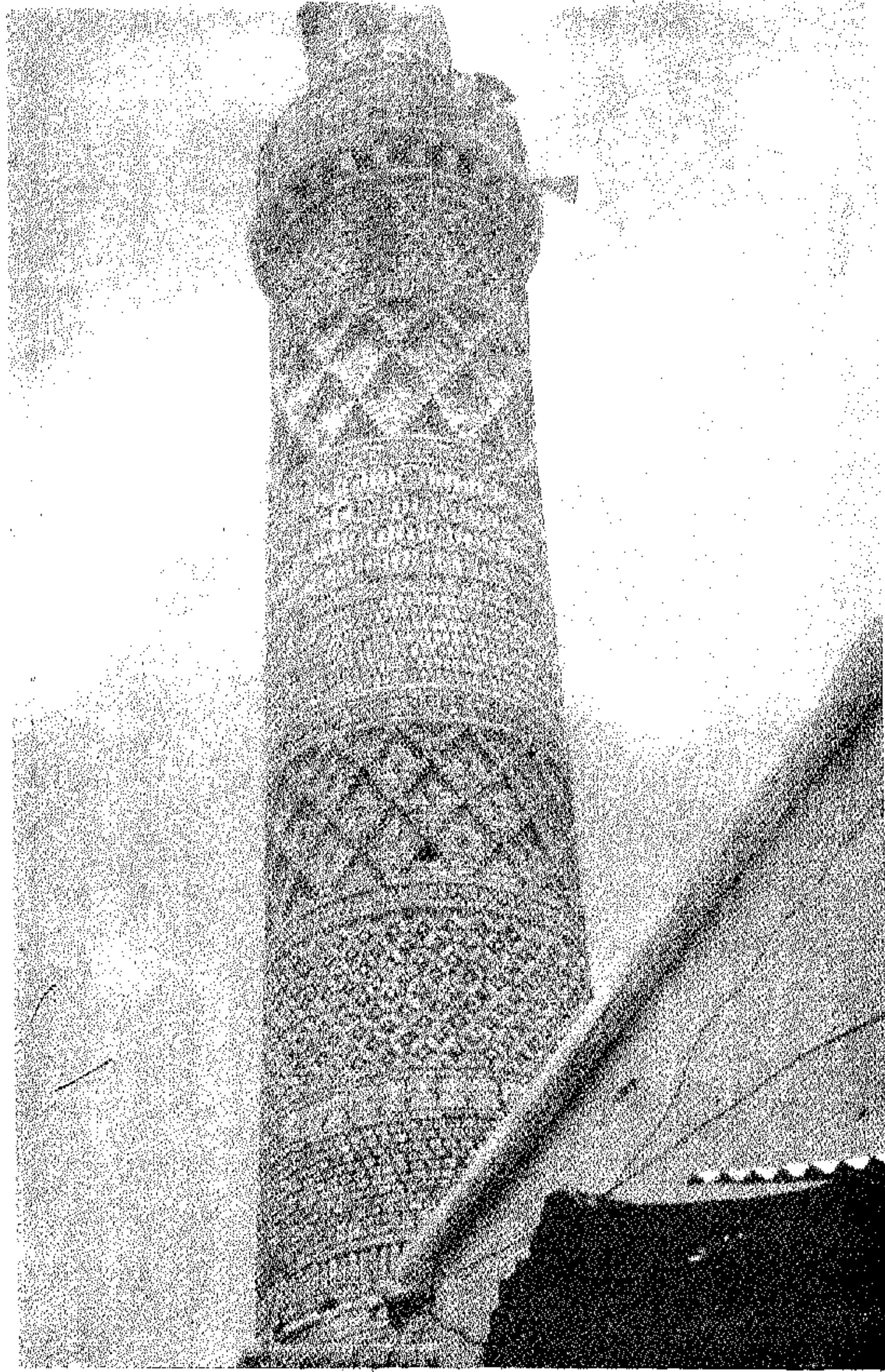
لا شيء آخر يختلف عن هذا الفن الرافدي الشمالي غير الاسلوب المعماري الذي ظل مفضلا في بغداد طول قرنين من الزمان ، حيث تواجه عمارة تستخدم البلاطات الفخارية في تزيين القباب والمآذن بطريقة تعيد الى اذهاننا التأثير الفارسي على الرغم من أن الامرين بالبناء كانوا دوما من الباشوات العثمانيين الاقحاح . وان استمرارية واصالة هذه الزخارف يمكن التماسها من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر . ونذكر على سبيل المثال لا الحصر كل من جامع المرادية (١٧٥٠) ، وجامع الوزير (١٥٩٩) ، وجامع الخاصكي (١٥٦٥٨) - انظر خريطة بغداد ، المربع K 24 - ، وجامع حسن باشا (١٧٠٤ م) وجامع علي أفندي (١٧١١ م) ، والعدلية (١٧٥٤ م) ، والنعمانية (١٧٧١ م) والاحمدية (١٧٩٦) والحيدرخانة (١٨٢٦) - انظر خريطة بغداد ، المربع N 17 ان استخدام الخزف ووجود الزخرفة الكتابية واستمراريتها في المباني بوجه عام يدعوان للاعجاب . ومهما كان نوع الحكم (باشوات عثمانيون ام حكام ممالك) ، وعلى الرغم من استمرار التوتر السياسي مع ايران ، فقد ظلت بغداد تبدو وكأنها جزءا من الساحة المعمارية الايرانية .



الشكل ٥٩ : - جامع العمريّة في الموصل

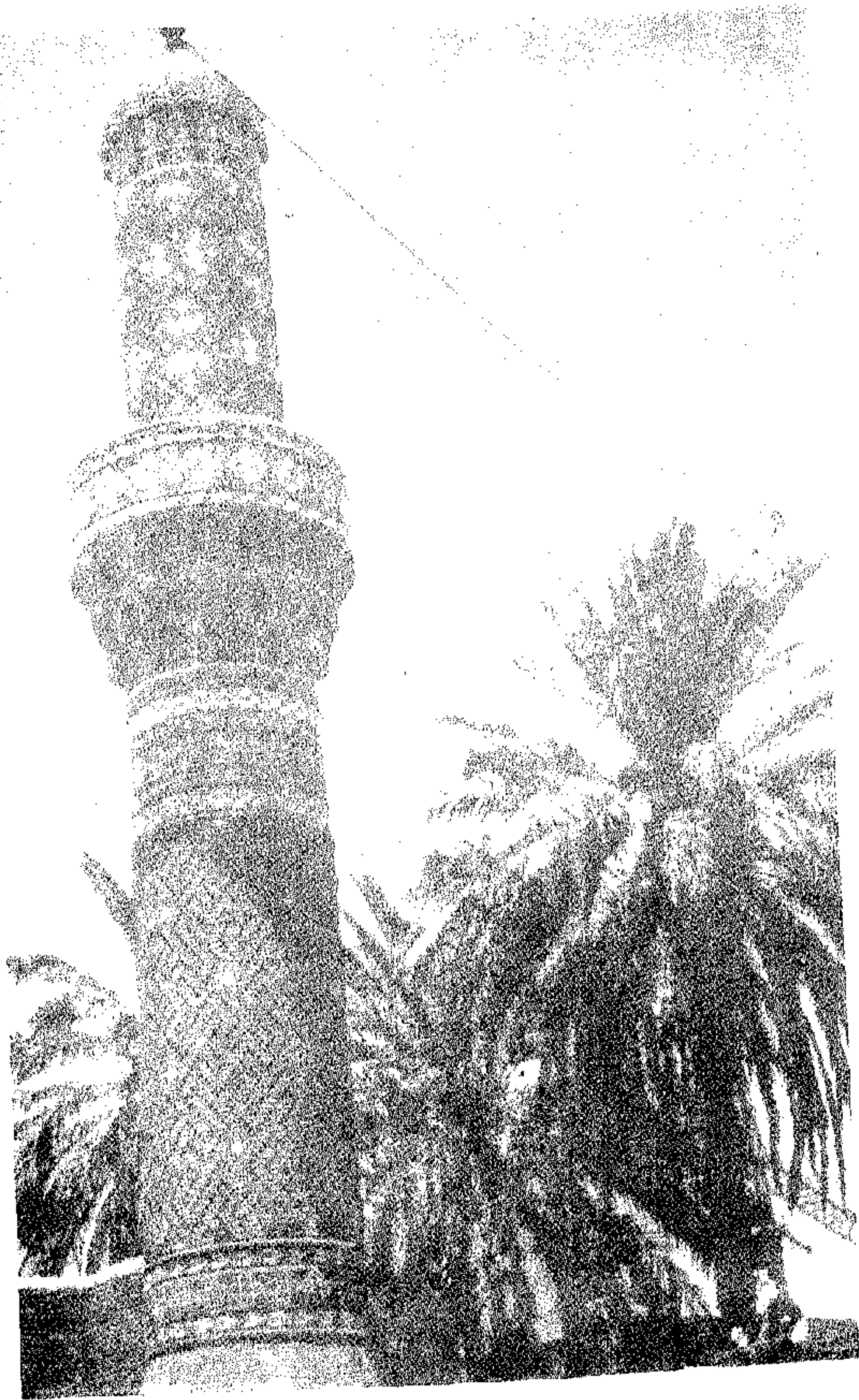
● التراث المملوكي في القاهرة :

إذا كنا ركزنا على بقاء التراث المحلي في عمائر القاهرة فإن ذلك طبيعي بسبب الاصالّة الفنيّة التي ترسخت جذورها في الفترة المملوكية وفرضت نفسها على الفاتحين



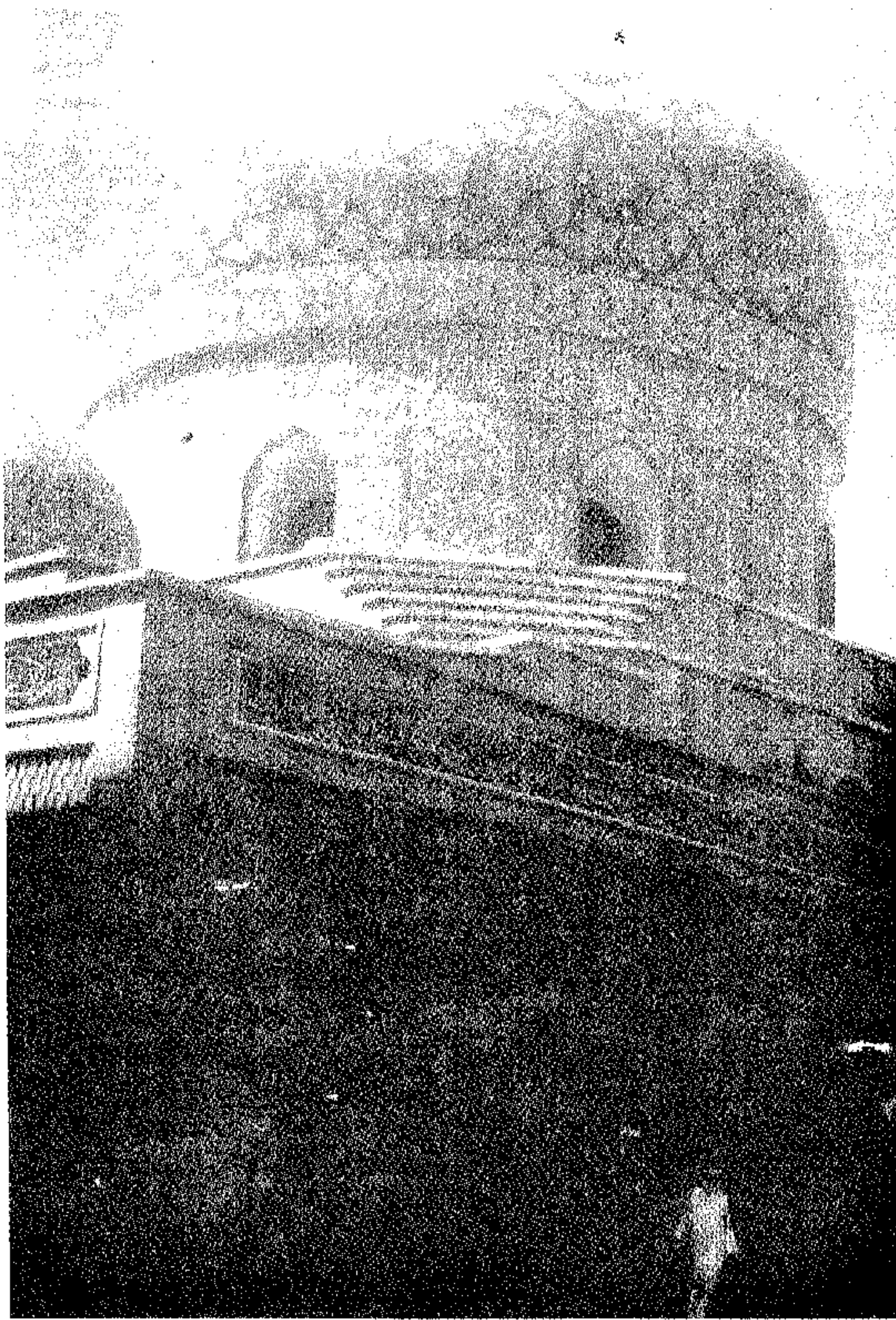
الشكل ٦٠ : - جامع الأغوات في الموصل

العثمانيين من جهة ، ولأن البحث العلمي المتقدم في القاهرة قد مكنتنا من الخروج باستنتاجات حول هذه المدينة أكثر دقة من أية مدينة أخرى .
ظل الفن الديني ينمو في القاهرة طيلة ثلاثة قرون متوافقا مع تراث معماري



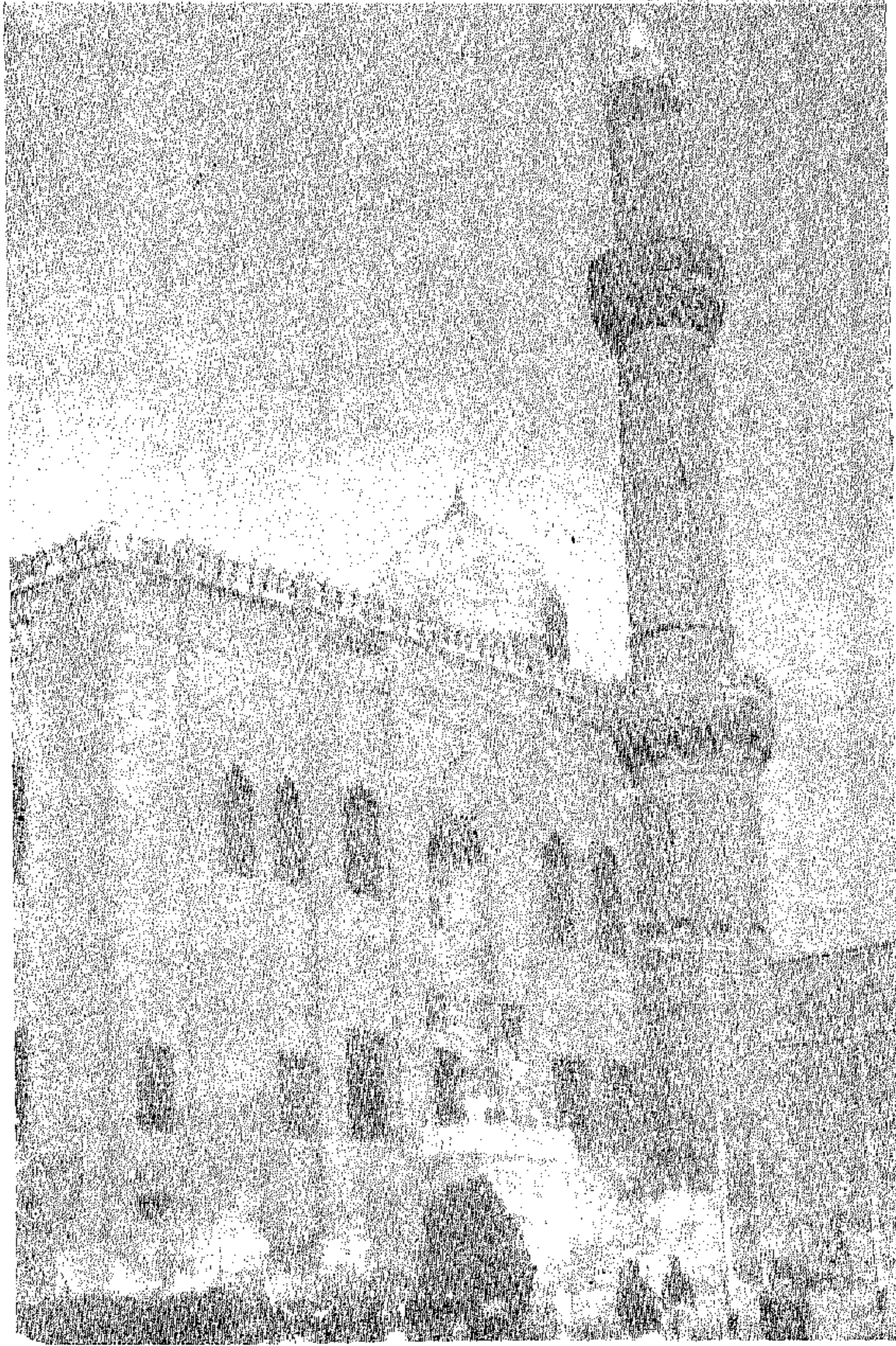
الشكل ٦١ : - جامع الخالصكي في بغداد

ملأ المدينة بروائع العماير والابنية . وفيما عدا بعض الاستثناءات فقد بنى الباشوات أو الامراء عماير بأسلوب يمكن تسميته «بالمملوكي المحدث» (٢٩) . فالمخطط المملوكي تميز بـ «تجارية عظمى ، بانها المزارع الشاسعة عشرة ، «تقريباً المهيمنة للبحر» ، الاماموكية ،



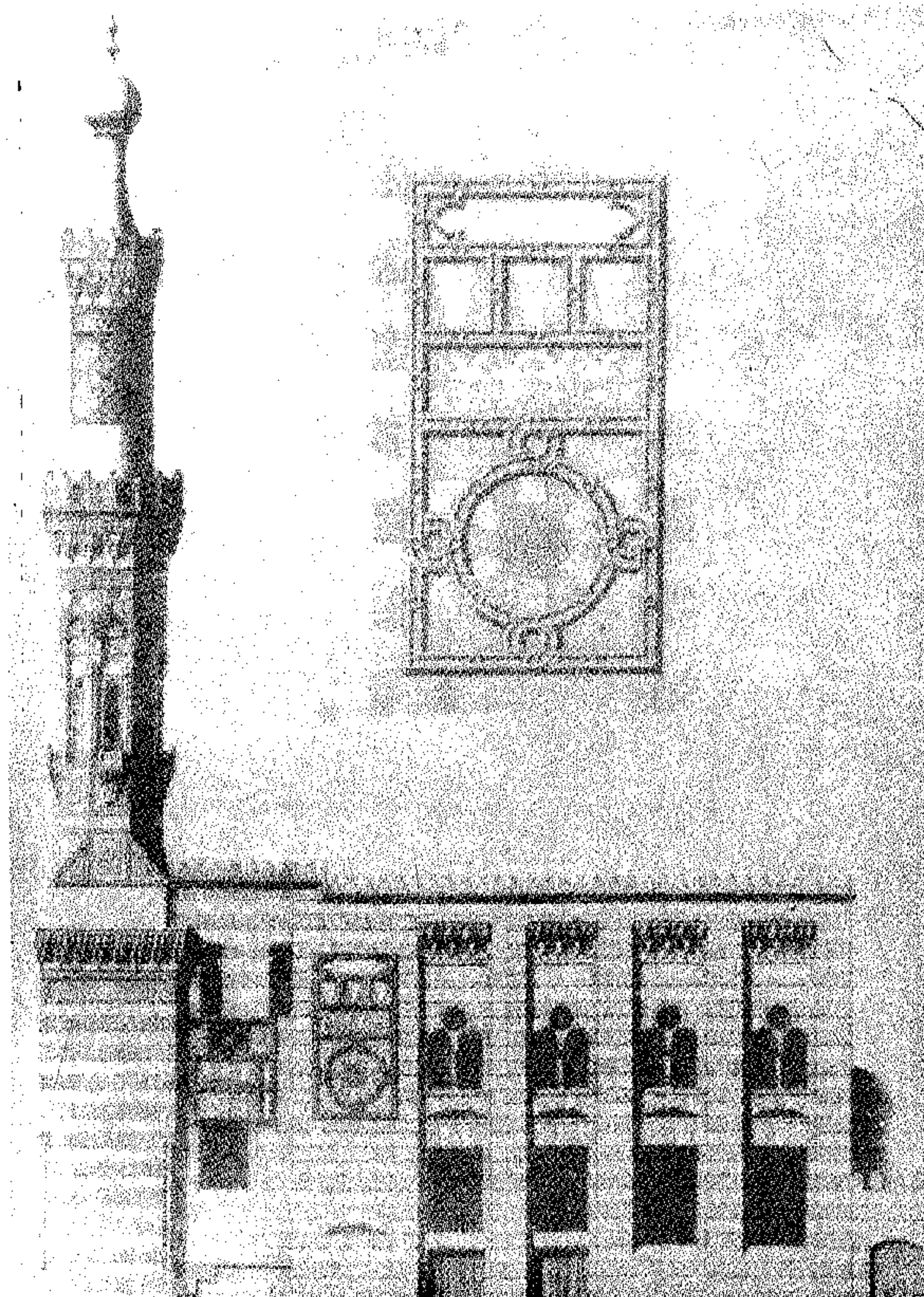
الشكل ٦٢ : - جامع حيدر خانه في بغداد

وأسباب ذلك تكمن في أن الصناع القاهريين اعتادوا على تلك المهارات والمواد الفنية من جهة ، ولأن الناس اعتبروا هذا الفن فنا وطنيا كاملا وكانوا يتذوقونه على هذا الأساس (٣٠)



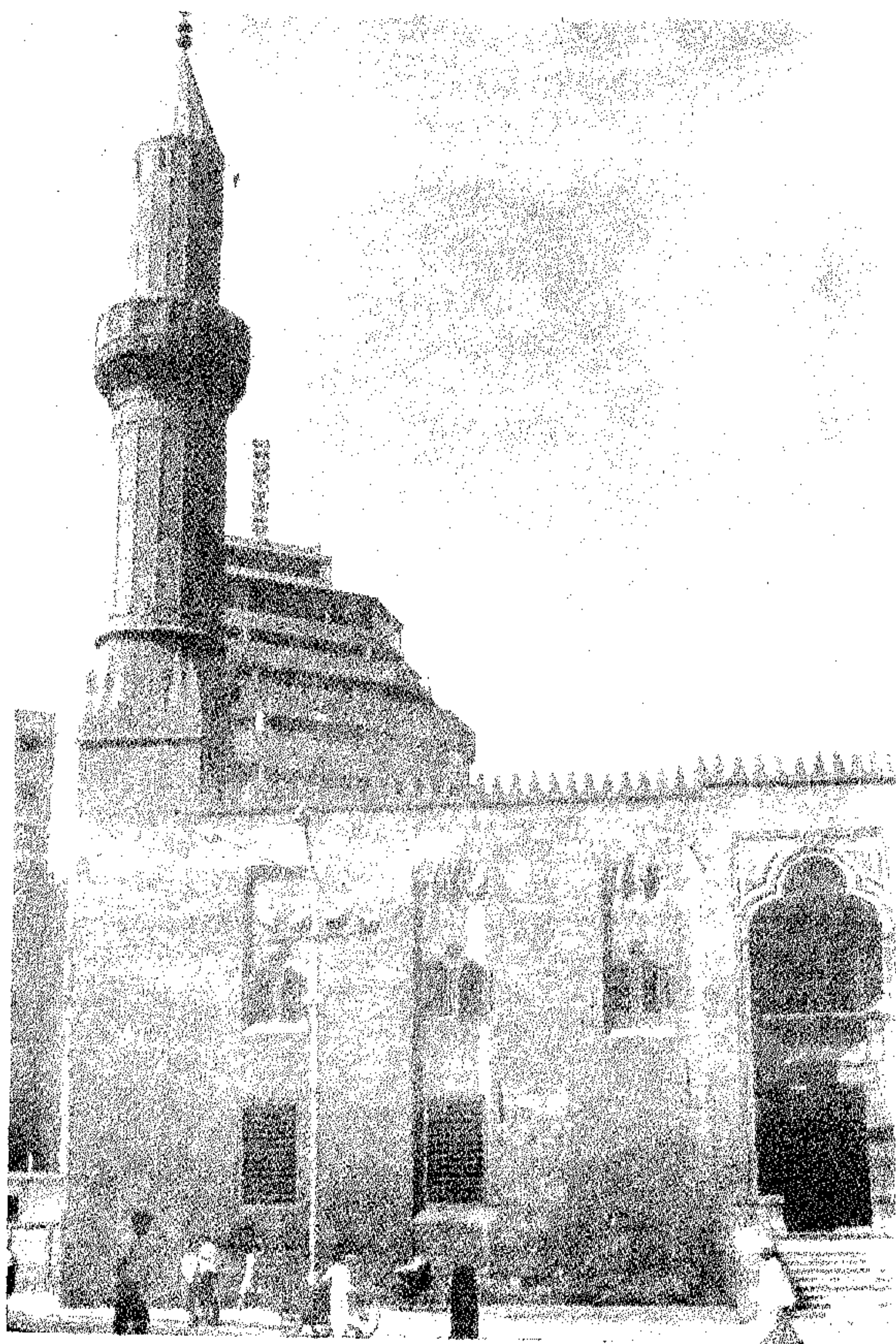
الشكل ٦٣ : - جامع المحمودية في القاهرة

سنقتصر على سرد امثلة قليلة على الولى بالعمارة المملوكية والوفاء الخالص لها :
- جامع المحمودية بناه محمود باشا في سنة ١٥٦٨ بن قلعة القاهرة ومدرسة
السلطان حسن . يتمتع هذا الجامع بمخطط مملوكي كامل (يذكرنا بمخطط المدرسه
المملوكية المجاورة له والمؤسسة في سنة ١٣٥٦ م) ، وفيما عدا المئذنة فان الرحفة



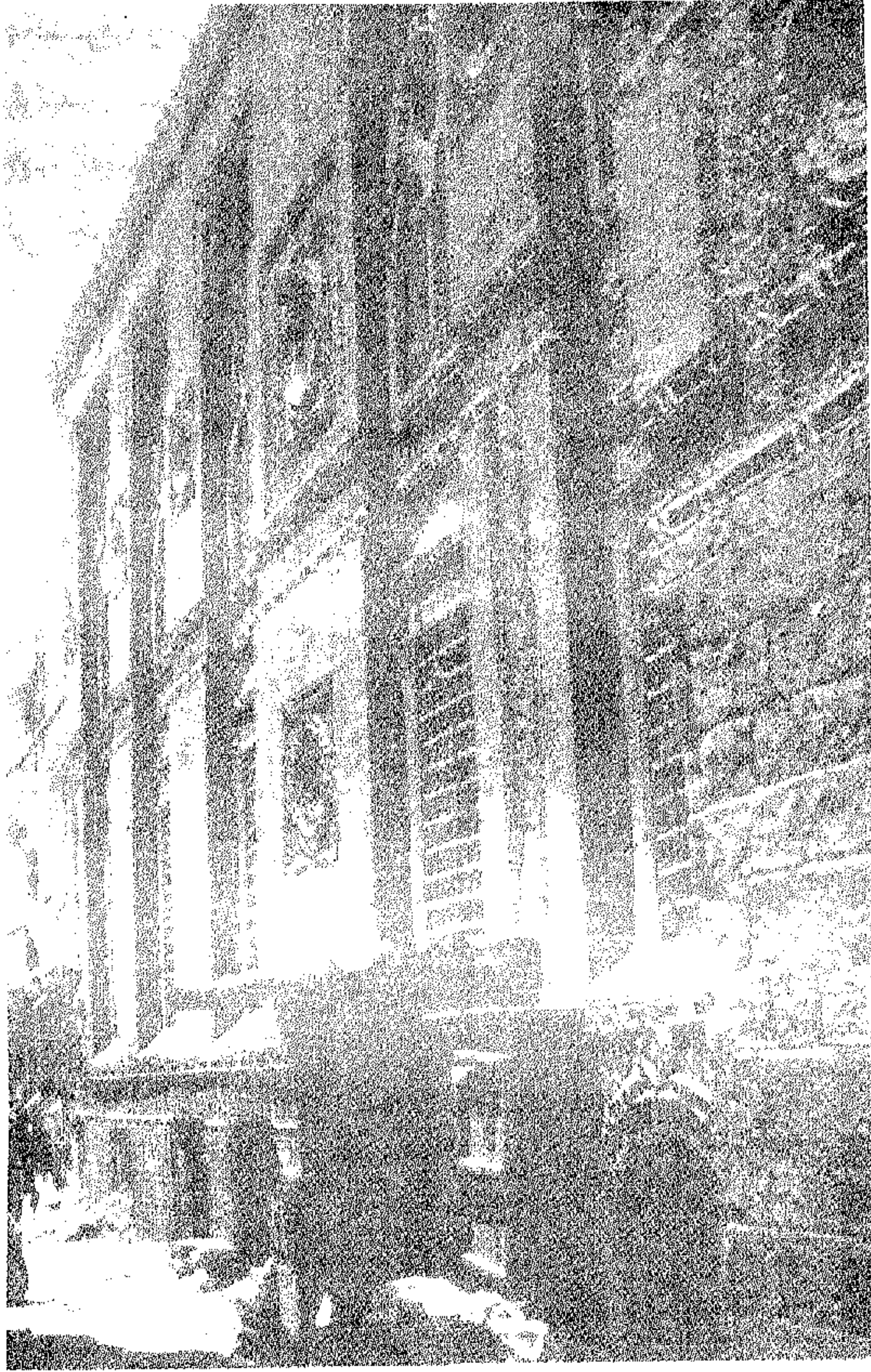
الشكل ٦٤ : - جامع البرادي في القاهرة. نقلا عن بريس دافين

مملوكية بكل تفاصيلها (يبدو واضحا انها مستوحاة من زخارف جامع قنباي السيفي المجاور والمؤسس في سنة ١٥٠٣ م) - انظر خريطة القاهرة ، القاهرة S5 (٣١) - جامع البرديني تم بناؤه بين ١٦١٦ و ١٦٢٩ وهو على نقيض صارخ مع جامع الملكة صفية المجاور والمعاصر له (١٦١٠ م) ، وقد اسلفنا ان الجامع الاخير من اخلص النماذج العثمانية التي قامت في الولايات العربية .



الشكل ٦٥ : - جامع عثمان كاتخدا في القاهرة

يرينا جامع البرديني مدى رسوخ التراث المملوكي في القاهرة بصورة صارخة .
فهو بناء يمكن نسبة تاريخه ، على اساس مظهره ، الى ايام قايتباي لولا مظاهر
الانحطاط في بعض زخارفه وبخاصة زخارف المحراب . اما المئذنة فانها نسخة موفقة
من مآذن فترة المماليك البرجية ، فهي تتألف من ثلاث طبقات متعاقبة : مربعة



الشكل ٦٦ : - جامع يوسف شربجي (الخياطين) في القاهرة

ومشمننة واسطوانية وشرفة مؤذن محمولة على قواعد مرصنة (٣٢) - انظر خريطة القاهرة
المربع 07 -

- جامع عثمان كتحذا قزدغلي بناه رئيس الانكشارية وامير القاهرة قرب بركة
الازبكية في سنة ١٧٣٤ م . يتحلى هذا الجامع ايضا بطابع مملوكي فهو يتألف من

صحن مكشوف وحرم تقليدي تخترقه ثلاثة صفوف الاعمدة الموازية لجدار القبلة . كذلك ترتدي الواجهة كسوة مملوكية رغم حدة خطوطها . ان المئذنة والعناصر الزخرفية القليلة (الخزف والسقف الخشبي المدهون بالرسوم الملونة) وحدها تجعل الناظر الى الجامع بنسبه الى الفترة العثمانية (٣٣) - انظر خريطة القاهرة، المربع K 13- كان خليفة عثمان المدعو عبد الرحمن كتحذا (المتوفي سنة ١٧٧٦ م) من اكبر الشخصيات التي خلفت آثارا معمارية في القاهرة ، وهو ايضا قد تأثر بالتيار الفني الوطني في كل عمل معماري أمر ببنائه (٣٤)

- في جامع يوسف الشربجي (١٧٦٣ م) عودة الى تقاليد المخطط المتصالب ، ويصفه الباحث الافرنسي هوت كور haute coeur (بالمدرسة المتقلصة) وبالتالي يذكرنا تصميمه بمقبرة الخلفاء . ان تأليف واجهته وبوابته مملوكي ، غير ان الثراء الزخرفي يفصح لنا عن ارتقاء محمود بالمقارنة مع الامثلة اللاحقة (٣٥) - انظر الخريطة القاهرة - المربع R 11 .

لم يتوقف الانحاء الفني المملوكي حتى نهاية القرن الثامن عشر وكان الوفاء لهذا الاسلوب فاضحا الى حد ان اسف احيانا حائرين امام عمائر مشيدة خلال الفترة العثمانية ونساءل عما اذا كنا امام بناء مملوكي مجدد أم مرمم . فجامع محمود محرم مثال صارخ على ذلك : مظهره مملوكي ولايتوفر لدينا دليل على ان هذا التاجر قد جدد هذا البناء في ١٩٧٢ م طبقاً لنموذج موروث (٣٦) - انظر خريطة القاهرة، المربع G 5 .

يتبدى التأثير المملوكي في القاهرة بشكل فاضح في سبل الماء التي تعتبر من اكثر المنشآت المعمارية انتشارا في الفترة العثمانية (٣٧) . وان اقدم سبيل ماء انشاءه والي القاهرة خسروباشا في ١٥٣٥ م ، ويعتبر هذا السبيل صورة مصغرة عن سبيل الغورى القريب منه والذي تأسس قبل سنوات قليلة من الاول (١٥٠٣ - ١٥٠٤) . ويتجلى التقليد في الزخرفة وفي النقوش الكتابية ، ومع هذا يبقى سبيل خسروباشا نموذجا رفيعا يستحق الاعجاب من ناحية موقعة ومن ناحية انجازه (٣٨) . انظر خريطة القاهرة ، المربع H 6 - .

كان انشاء هذا السبيل فاتحة لسلسلة طويلة من السبل التي ظل التأثير المملوكي ملتصقا بها دونما انقطاع حتى حوالي ١٧٥٠ م على الرغم من تنوع اشكالها واختلاف حجومها . فسبيل عبد الرحمن كتحذا (١٧٤٤ م) يعتبره الباحث

الانكليزي مايكل روجرز^(٣٩)، نسخة مملوكية غاية في الاتقان على الرغم من اصالة زخارفه - انظر خريطة القاهرة ، المربع G 6 - وقد سبق ان نوهنا بان الوفاء للتقاليد الفنية المملوكية شمل العمائر السكنية والعمائر التجارية (الخانات والوكالات) على السواء^(٤٠).

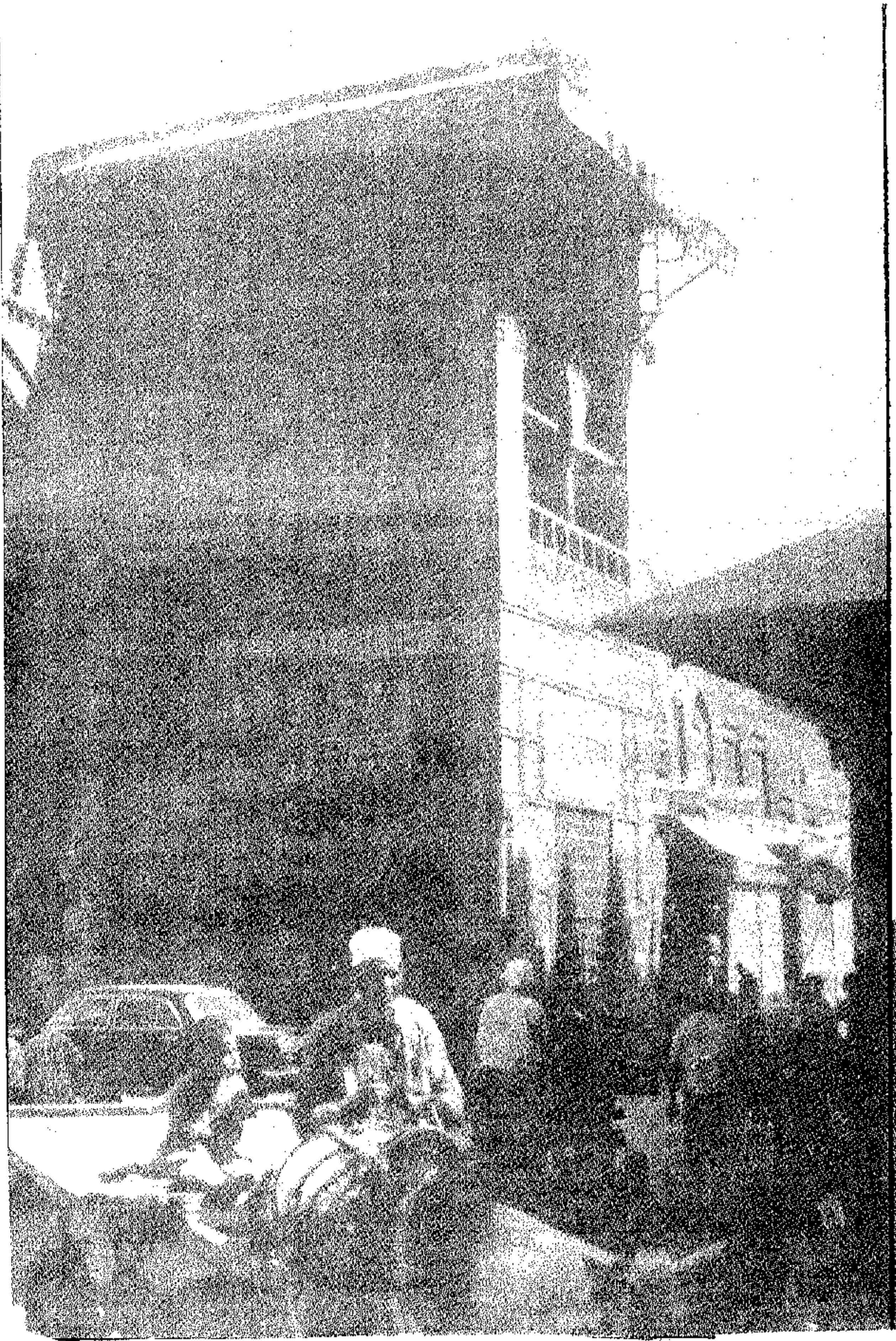
● الابتكار والابداع :

ان استمرار التأثير المحلي في العمائر المشيدة خلال الفترة العثمانية موجود في اماكن اخرى غير القاهرة . غير ان هذا الامر لا يعني ان الخلق الفني توقف عند الاشكال « الوطنية » وان قطاعا صغيرا فقط اعتمد على الفن « العثماني » المستورد . فقد اسلفنا ان البنائين والصناع برعوا في دمج اشكال ونماذج زخرفية موروثية في ثنايا ووجوه العمائر « العثمانية » ومن جهة اخرى فان العمارة في المدن العربية في سياق تطورها خلال الفترة العثمانية استمدت عناصر من النماذج العثمانية وأغنت بالتالي الثروة الفنية الوطنية . ولكن في الوقت نفسه تذاذت هناك اشكال محلية نشأت نحو ابداع اشكال جديدة في الزخرفة وفي العمارة .

غير ان حصيلة ذلك التفاعل مثيرة للجدل في بعض الاحيان ، ومع هذا لانستطيع تجاهل وجود ارتقاء نحو التحام مقارن لعناصر مستمدة من التراث الفني الوطني مع عناصر فنية مستوردة .

● تمثل العناصر العثمانية :

يتجلى تمثل العناصر العثمانية في شيوع الموضة ذات الطراز العثماني ، فانتشارها اعطى المدن العربية في نهاية المطاف واحدا من ابرز خصائص مظهرها^(٤١) ولعل الواحد منا يريد ان يعرف الاسباب الجمالية والفكرية الكامنة وراء هذا النجاح . ومن دواعي الدهشة ان اصل الجوامع الاربعة المذكورة في القاهرة والمسنوحة من نماذج مملوكية



الشكل ٦٧ : - سبيل خسرو باشا في القاهرة

اقدم عهدا ، لهما مئذنتان عثمانيتان (جامع محمود باشا وجامع عثمان كتحذا) وهذه الظاهرة واسعة الانتشار في القاهرة بحيث تقتصر على ذكر الشواذ بدلا من سرد الامثلة ، ومن جملة تلك الشواذ جامع محمد بك (١٧٧٤ م) .

اما المجال الفني العثماني الثاني الذي استمد منه التراث المعماري الوطني فهو مجال الزخرفة ، ويتجلى ذلك في استخدام البلاطات الخزفية في تغطية المساحات الداخلية . وكانت تلك البلاطات اما تستورد مباشرة من تركيا أو أن يتم تقليدها محليا ، والامثلة على ذلك لا تحصى ، لكننا سنقتصر على ذكر تونس حيث امتزجت المؤثرات الخارجية مع الثروة الفنية المحلية . فالصانع المحلي كان قادرا على صنع اعمال فنية تتفق مع الذوق الفني الراهن انذاك كالمدرسة السلليمانية (١٧٥٤ م) ، كمثال على العمائر الدينية (انظر خريطة تونس ، المربع K7) ودار عثمان بك (١٦١٠ م) ودار الحسين (نهاية القرن الثامن عشر) ، كمثالين على المباني السكنية التي لا حصر لها .

ويمكننا ايضا ذكر القير وان ومثال الزخارف المدهشة في جامع البربر (القرن السابع عشر) . اما في القاهرة فقد استخدم الخزف بافراط حيث اننا نجده في سبل الماء وفي الواجهات ، وعلى جدران غرف توزيع الماء (سبيل محمد كتحذا المؤسس سنة ١٦٧٧ م) . غير ان اشهر مثال على ذلك موجود في جامع اقسنقر (١٣٤٧ م) ، حيث جرى تغطية جدار القبلة بكاملة ببلاطات خزفية ذوات نوعية ثانية مستوردة من دمشق ، خلال تجديد الجامع من قبل ابراهيم آغا في سنة ١٦٥٢ م .

أما ضريح ابراهيم آغا نفسه فقد تمت تغطيته ببلاطات خزفية رفيعة الصنعة^(٤٢) . انظر خريطة القاهرة - المربع P 5

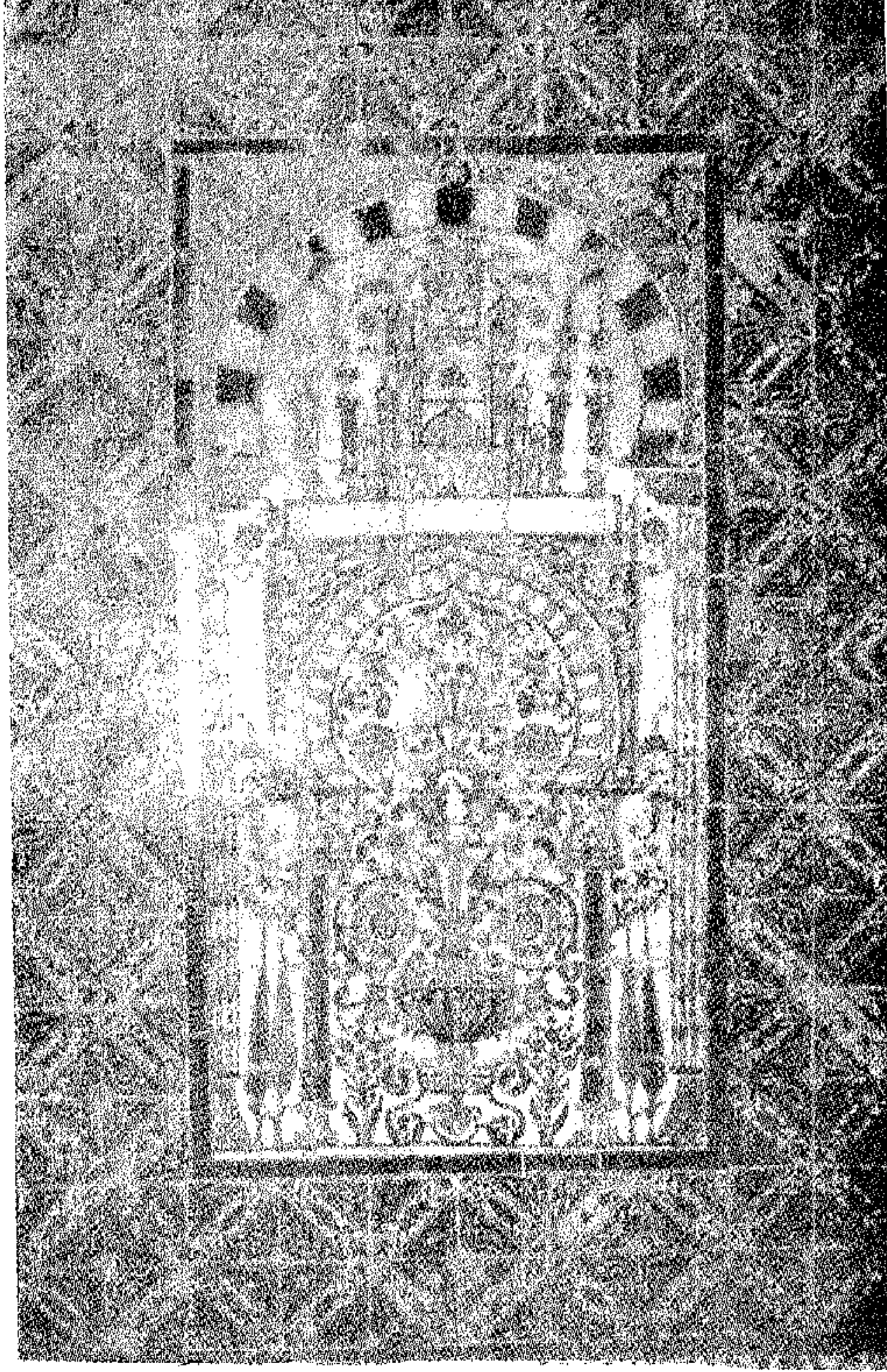
● تطور الاسلوب الزخرفي :

شهدت الولايات العربية خلال الفترة العثمانية اسلوبا زخرفيا مفرطا في التنميق ويدين بالكثير انكاسر للمؤثرات المتنوعة التي قدمت من اسطنبول ومن اوربا ايضا ، وبخاصة من ايطاليا ، التي كانت الاقطار العربية تستورد منها كميات كبيرة من العناصر الزخرفية المأخوذة من الزجاج او الخشب او المرمر . نشأ عن تلك المؤثرات



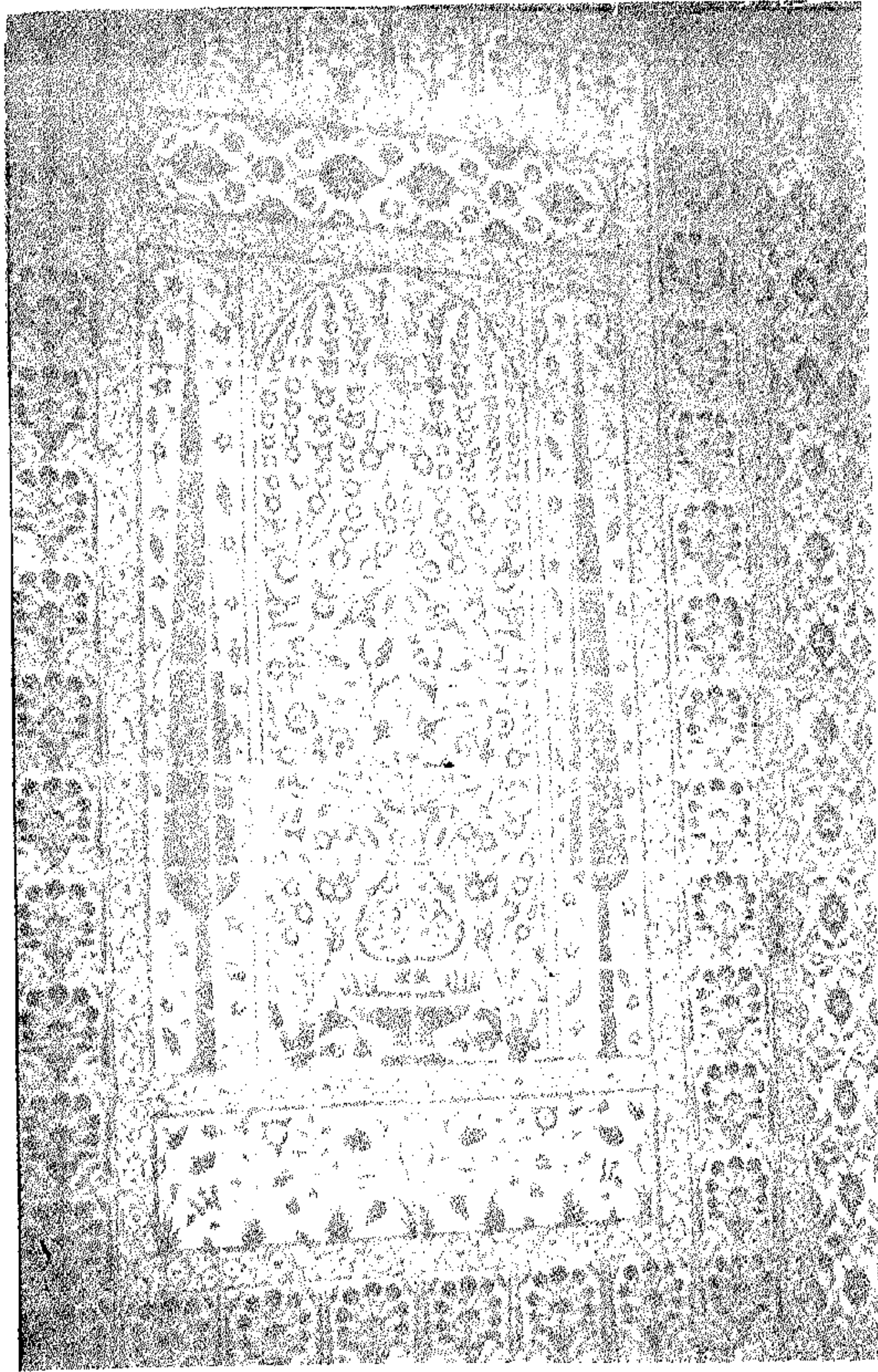
الشكل ٦٨ : - قاعة المدرسة السليمانية في تونس

اسلوب يتصف بالترف المفرط ويُذكر بأسلوب الباروك في اوربا ، وقد اتخذ هذا الاسلوب اوجها متنوعة في الاقطار العربية المختلفة . ويكفي ان نذكر ، على سبيل المثال ، العناصر الخزفية الحجرية التي حققت نجاحا باهرا في حلب منذ القرن السابع عشر (بيت غزال وبيت اجقباش) ، او الزخرفة الباروكية (التتميق المفرط)



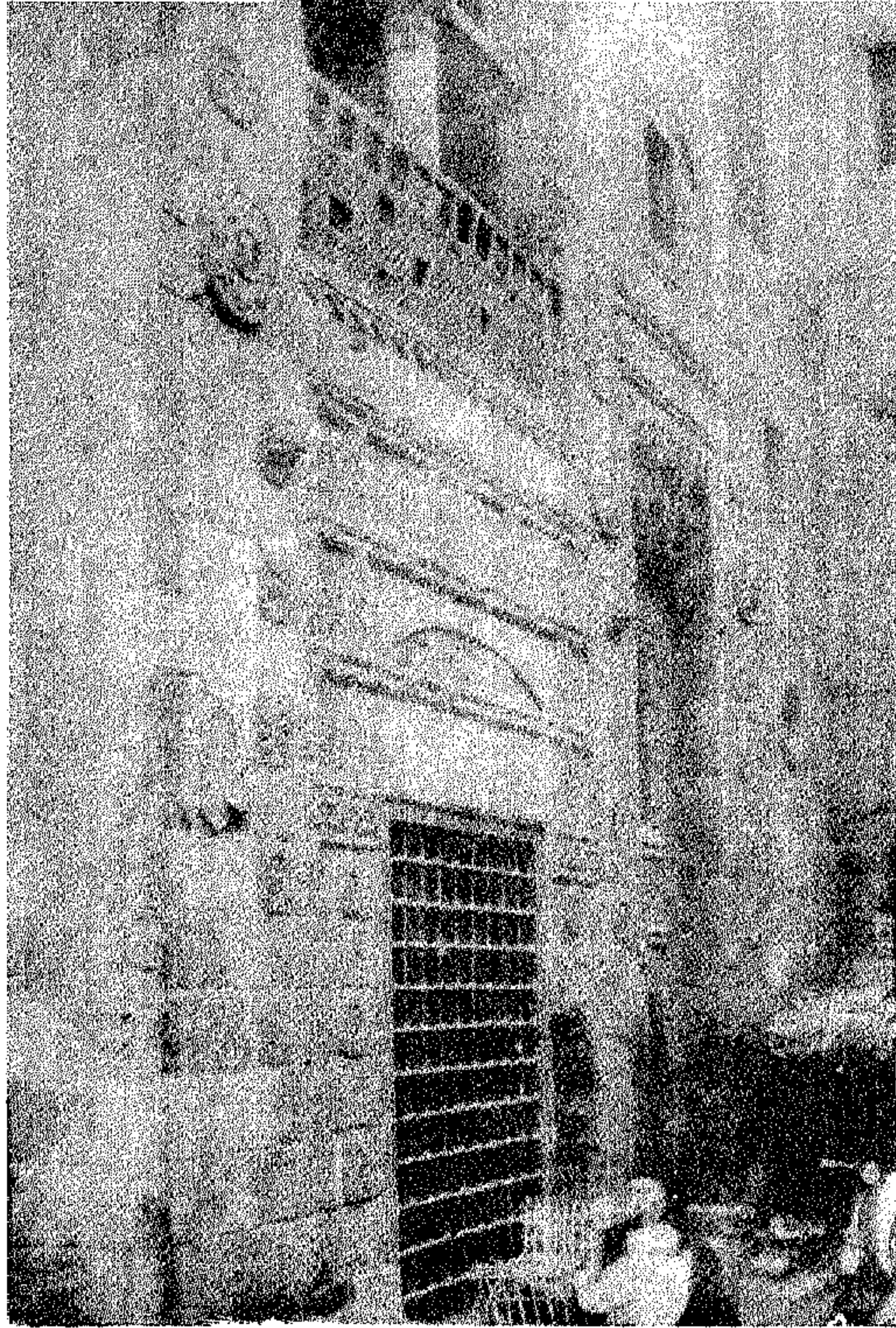
الشكل ٦٩ : - دار حسين في تونس

في جامع البربر في القيروان . يتبدى هذا الجنوح نحو الافراط الزخرفي في المحراب المملوكي المحدث في القاهرة ، غير انه يفصح في بعض الاحيان عن ذوق مختلف لعل مرده النوعية السيئة للمواد والتنفيذ الفني غير المتقن ويظهر ذلك بوضوح في زخارف أما في زخارف الواجهات فيظهر هذا التطور في الثراء الزخرفي الفاضح في سبيل علي بك الدمياطي (١٧١٠م) . بيد انه توجد اعمال اقل افراطا وذلك في تفاصيل



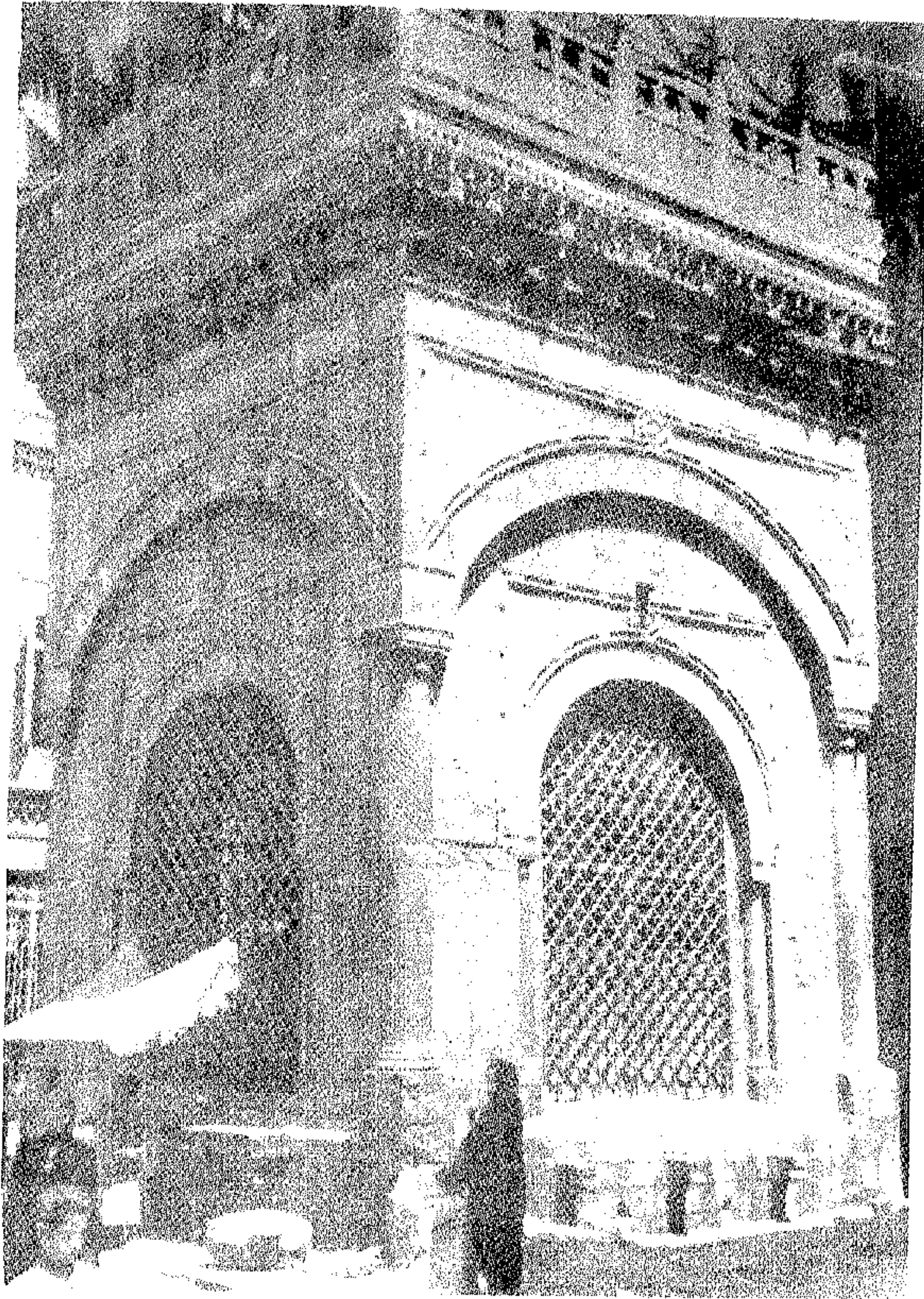
الشكل ٧٠: - جدار القبلة في جامع أقسنقر في القاهرة ١

جدار القبلة في جامع البرديني ، حيث نلمس قلة المهارة في التنفيذ ، وفي جامع التي برمك (١٧١١م) (٤٣) حيث تتصف الزخارف بطابع بربري حقيقي .
 زخارف واجهات جامع يوسف الشربجي (١٧٦٣م) . حيث نلمس توازنا بين
 الزخارف المستوردة والزخارف المملوكي الموروثة ، كما نلمس التوازن نفسه في العمائر
 التي شيدها عبد الرحمن كتحذا مثل الزاوية (١٧٥٤ م) بجامع الشواذلية



الشكل ٧١ : - سبيل علي بك الدمياطي في القاهرة

(١٧٥٤ م) ، وسبيل ومكتب جامع المطهر (١٧٤٤ م) وشارع النحاسين (١٧٤٤ م) ففي مثال جامع المطهر نجد ان النسخة المملوكية مجرد خلفية لعناصر زخرفية اصلية في القاهرة آنذاك وتبدو من اصل عثماني في تفاصيلها . ان المزج بين تلك العناصر اضى الاصاله على ذلك الجامع الذي يعتبر من مفاخر الانجازات المعمارية العثمانية وغير العثمانية في القاهرة عامة (٤٤)



الشكل ٧٢ : - سبيل عبد الرحمن كاتخدا في القاهرة

• الابتكار والابداع في تونس والقاهرة :

لم يقتصر الابتكار في المجال المعماري خلال الفترة العثمانية على العناصر الزخرفية وسنعرض مثالين على انواع العماثر التي نشأت خلال تلك الفترة في كل من

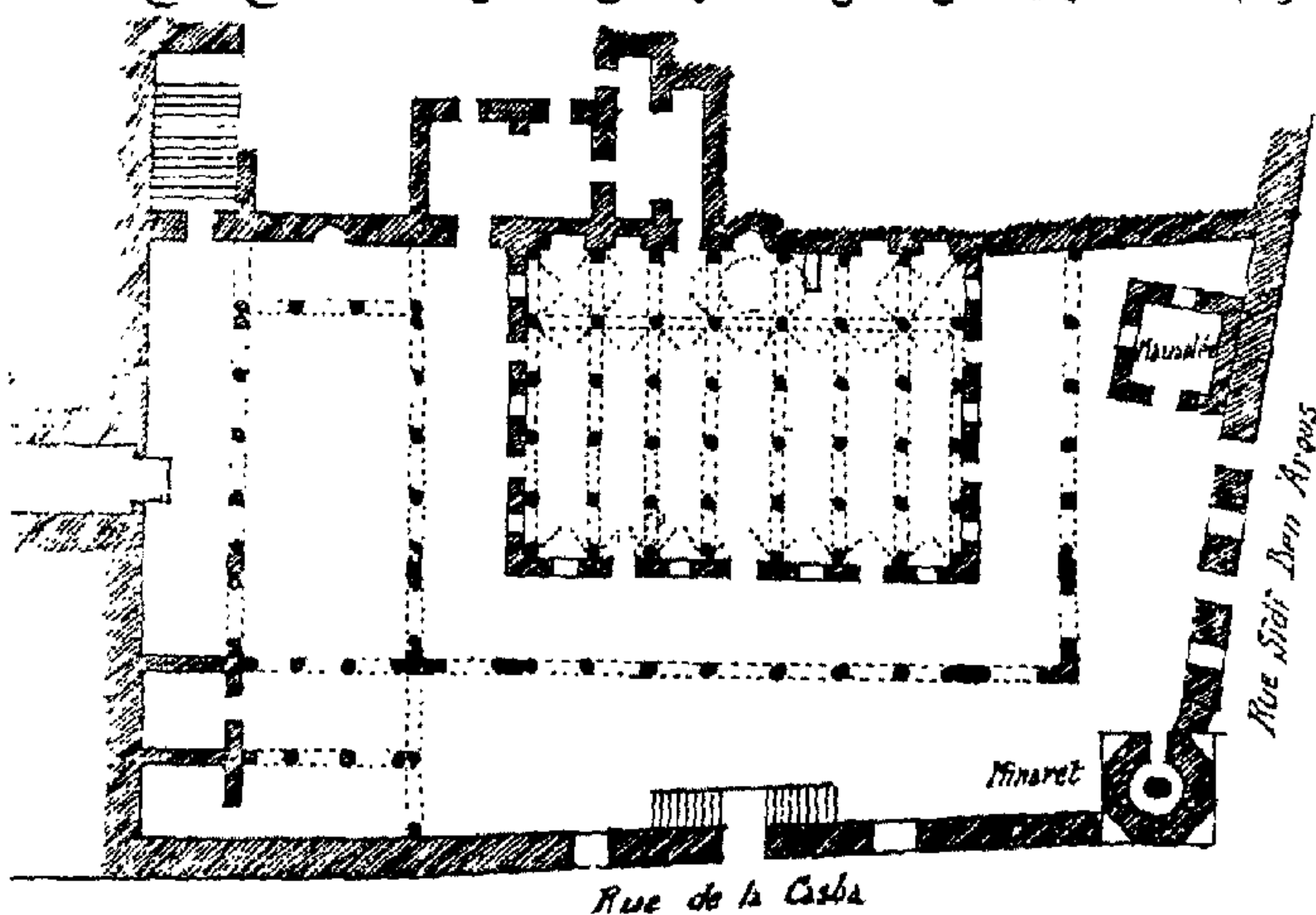


الشكل ٧٣ : - جامع وتربة يوسف داي في تونس

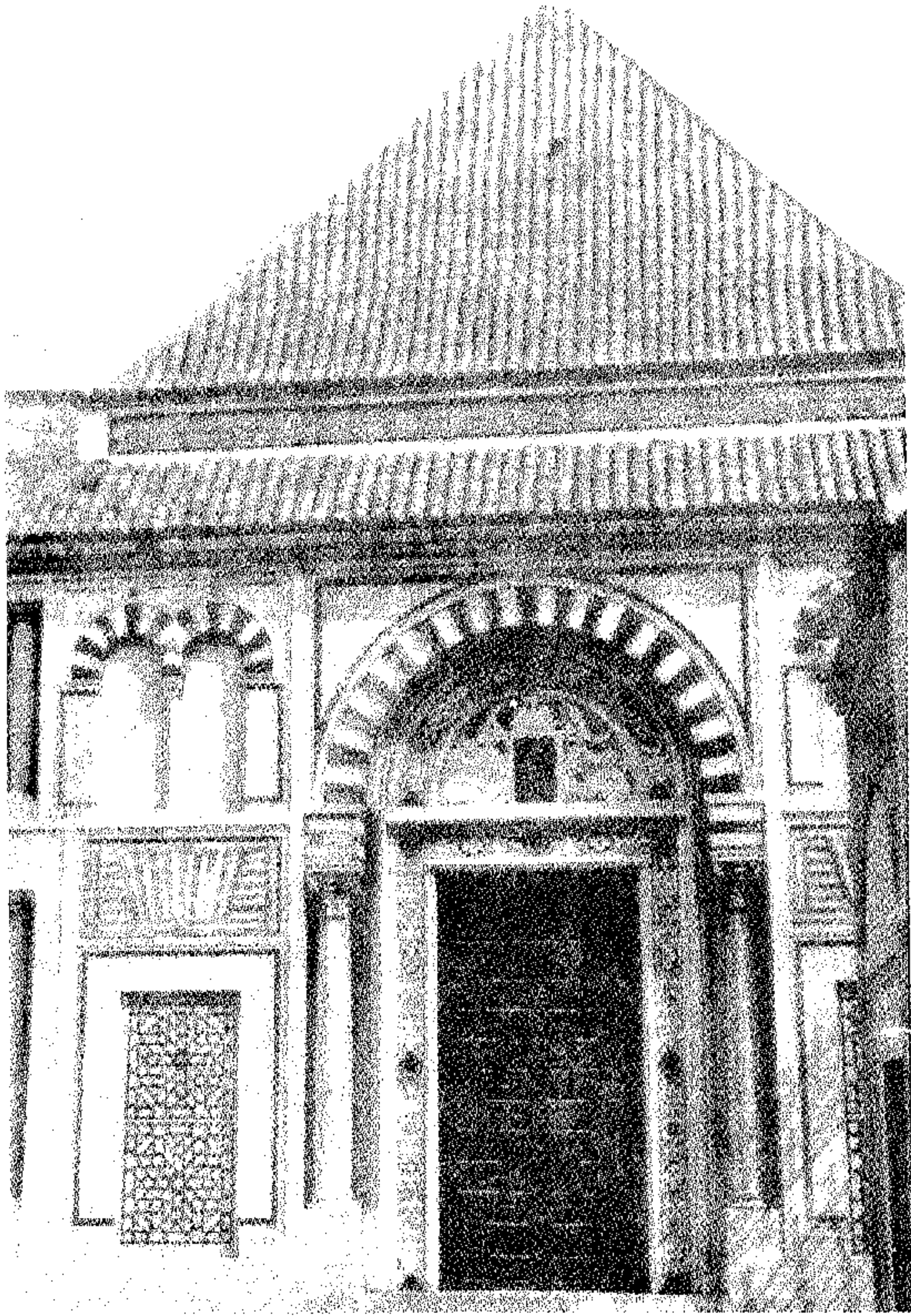
تونس والقاهرة ولقد تم اختيار المثاليين في ضوء المعلومات الراهنة التي توفرت حتى الان.

- إن ظهور نوع جديد من مساجد المقابر في تونس له علاقة بالطابع الاعمى الذي ساد القطر التونسي في القرن السابع عشر ، فالقوميات المتعددة التي تألفت منها الطبقة الحاكمة حلت معها تأثيرات فكرية . وما من شك ان الدراسة الشاملة لتلك

التأثيرات ستمكثنا من تحديد معالم وشخصية الفن في تلك الفترة . فإلى جانب التيار المغربي (الاسرة الحفصية) انضمت بعد عدة اجيال ، تيارات قادمة من الشرق (الاتراك) ومن الغرب (الاندلسيون) ومن شمالي حوض البحر المتوسط (الجماعات التي دخلت في الاسلام وجلهم من اصل ايطالي) ، وقد نجم عن تلك التيارات نشوء فن هجين لكنه اصيل في نفس الوقت ، فجامع وضريح يوسف الداوي (١٦١٠ - ١٦٣٧ م) صممهما مهندس من اصل اسباني في سنة ١٦١٦ م واسمه ابن غالب . يتألف حرم هذا الجامع من ثمانية صفوف وفي كل صف ستة اعمدة ، والبلاطة المتوسطة واسعة ورحبة . ولا جدال في ان طابعه مغربي ، فالصحن الذي يكتنف الحرم من ثلاث جهات ووجود رواق في الجانب الشمالي من خصائص التصميم المعماري الذي طورها الحفصيون على ما يبدو ، فهو يجمع بين مخطط جامع الخالقي (١٣٧٥ م) ومخطط جامع باب الاقواس (مطلع القرن الخامس عشر) ، وقد يكون متأثرا ، من ناحية اخرى ، بالتصميم المعماري السلطاني الذي يعتمد على المساحات الرحبة . يضاف الى ذلك ان المئذنة ذات القاعدة المربعة والجذع المشتمل تذكرنا بالمآذن العثمانية لكن شكل القلنسوة محلي وأصيل . أما الضريح المربع الشكل



الشكل ٧٤ : - مخطط جامع حمودة باشا في تونس . نقلا عن مارسية



الشكل ٧٥ : - تربة جامع حمودة باشا في تونس

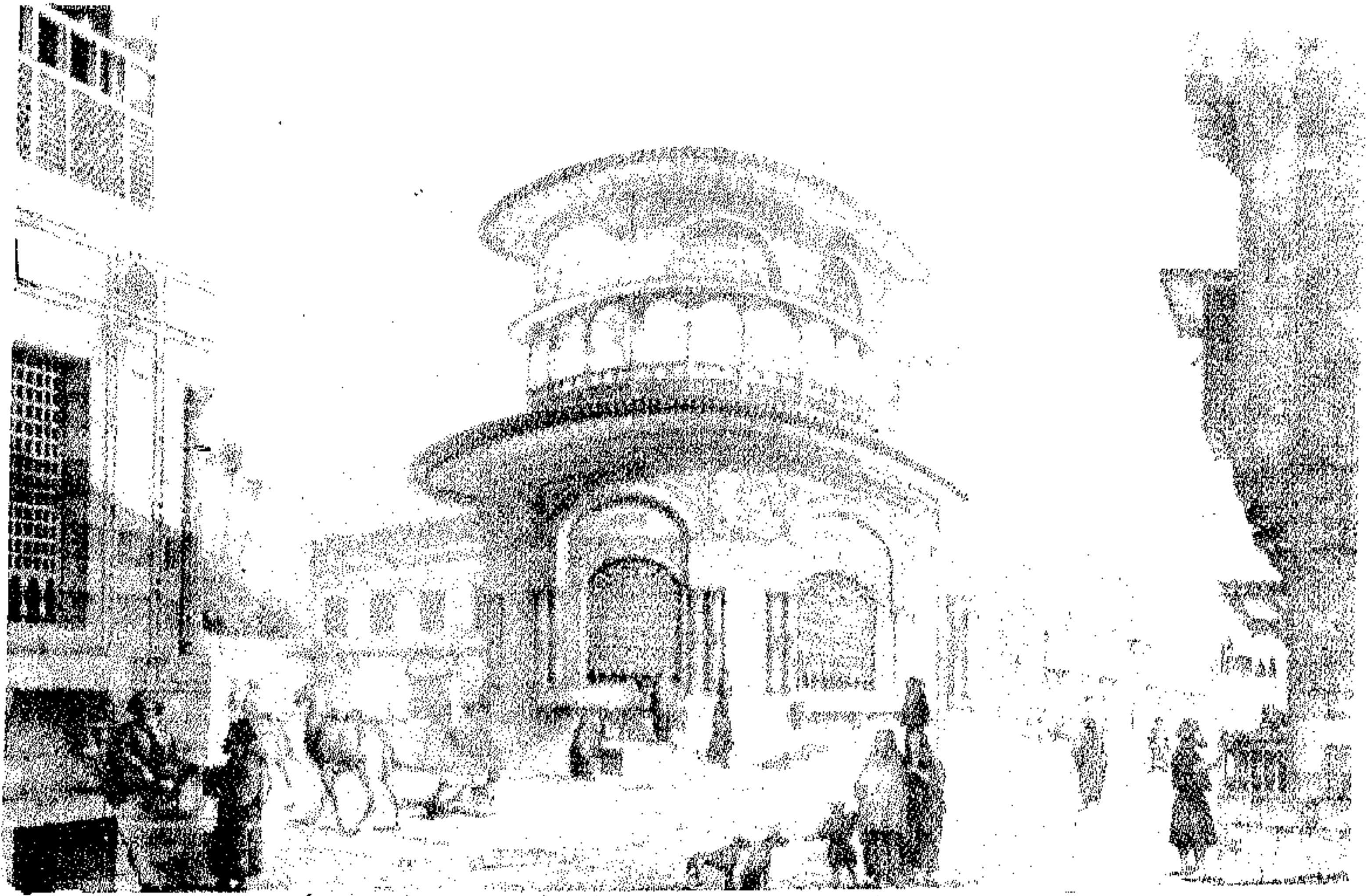
والمغطى لسقف هرمي تكسوه البلاطات الخزفية الخضراء فإنه يعيد إلى أذهاننا أشكال العمارة الأندلسية (عمائر الحمراء مثلا). كما أن زخارف هذا الضريح بقايا صور لزخارف قصر عثمان الداى^(٤٥) الذى نشأ قبل سنوات قليلة من تاريخ الضريح (أنظر خريطة تونس المربع 5J) يعتبر جامع حمودة باشا المؤسس في سنة ١٦٥٥م ، تطويرا للجامع يوسف الداى في مختلف عناصره :- فحرمة مغربي الطابع لكنه يتألف من سبع

بلاطات بدلا من تسع ، كذلك يلتف الصحن حول الحرم لكن الأروقة موجودة على الجهات الثلاثة بدلا من جهة واحدة وهي الشمال .

أما المئذنة ، فعلى الرغم من طولها المشوق إلا أنها توأم لمئذنة جامع الداي . والضريح أيضا مستوحى من ضريح يوسف الداي لكن زخارفه تحتوى على أشكال إيطالية (٤٦) - أنظر خريطة تونس ، المربع 116 - . كان لهذين البنائين الأصليين والمتجانسين أثر دائم على العمارة الدينية التونسية رغم طابعها المركب . فالأروقة التي تغلف جامع حمودة باشا موجودة في جامع سيدي مهزر (١٦٩٦) - أنظر خريطة تونس - المربع B5 - علما أن الجامع الأخير يعتبر عثمانى الطراز . كما أن المئذنة وقلنسوتها نسختان كاملاتان عن نظيرتيهما في الجامع الجديد لحسين بن علي (١٧٢٧م) . أما جامع الصاحب التابعي المؤسس في سنة ١٨١٤ فإنه نسخة تامة تقريبا عن جامع حمودة باشا ويوسف الداي اللذين يحملان كل خصائص هذه الفترة : فالحرم مغربي (تسع بلاطات) والأروقة في كل الجوانب (٤٧) .

إن هذا الطراز الجديد الذي ظهر في تونس في مطلع القرن السابع عشر والذي صهر عناصر مختلفة (تراث محلي ، اندلسي ، عثماني ، باروكي) في بوتقة واحدة وانتج طراز أصيلا وجذابا ، صار قدوة للعمائر التي نشأت فيما بعد .

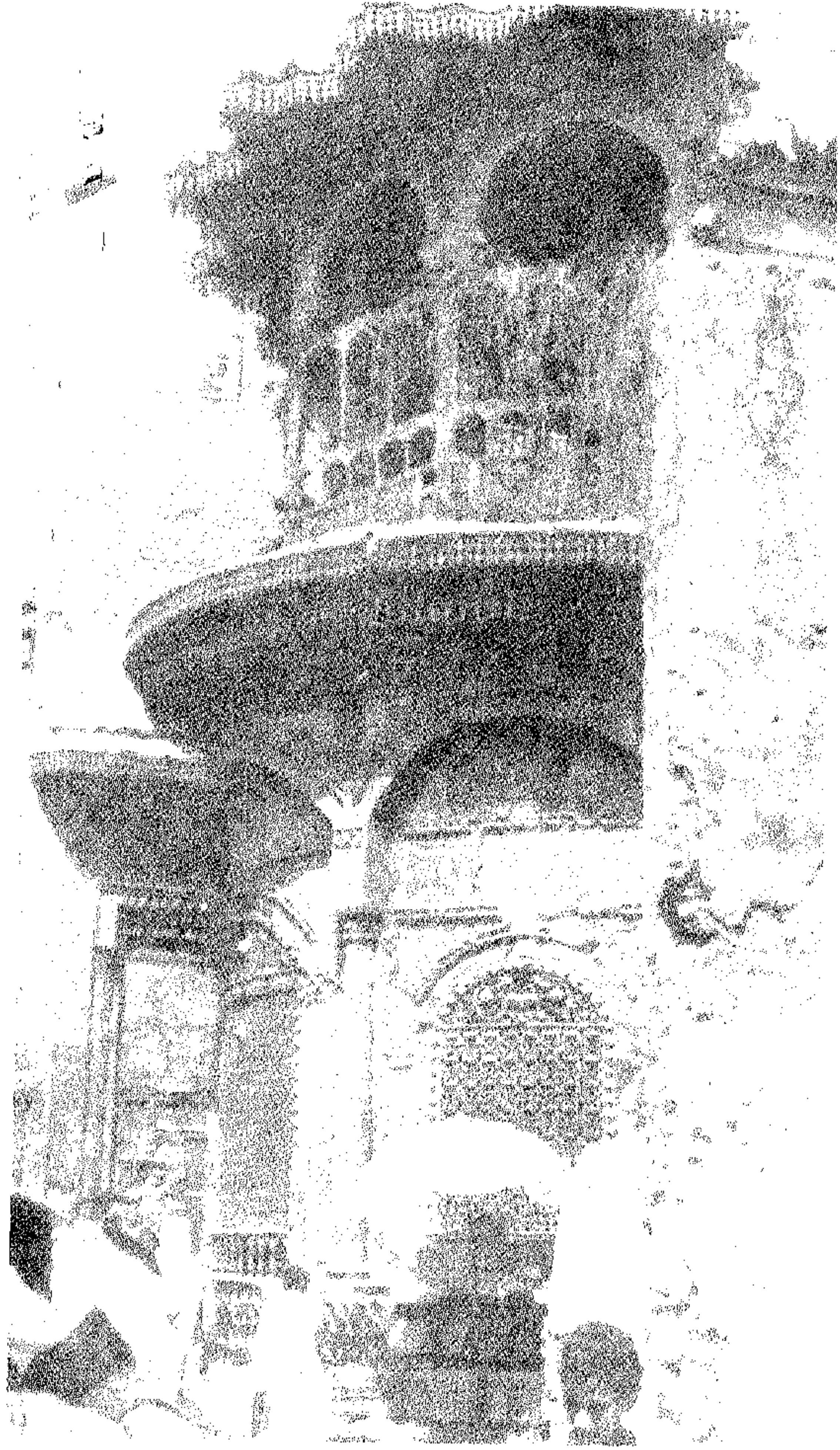
حدث في القاهرة تطور مشابه منذ ١٧٥٠م وشمل معظم المنشآت المتميزة في هذه المدينة وفي مقدمتها السبيل . لقد اقتدى السبيل بنماذج مملوكية طويلة قرنين من الزمان . وفي منتصف القرن الثامن عشر توقف ذلك الاقتداء التقليدي مع ظهور طراز جديد لسبيل مستدير الشكل ، وفي ضوء نقصان الأدلة القاطعة فإنه من الهام أن أول نموذج لمثل هذا السبيل في القاهرة موهوب لأحد السلاطين العثمانيين . في سنة / ١٧٥٠ / بني بشير أغا دار السعادة سبيلا بأسم السلطان محمود ، وكان هذا السبيل جزءا من تكتية عثمانية في القاهرة (٤٨) . (أنظر خريطة القاهرة ، المربع P9) . إن المخطط المبتكر (واجهة السبيل نصف مستديرة ولها ثلاث نوافذ وفوقها مكتب متعدد الأضلاع) ، وأصالة العناصر الزخرفية (أعمدة شبابيك ، صماء وغناصر مزهرة) والسقوف (تذكرنا منحنياتها بسقوف سطنبول) ، مثير للدهشة والأعجاب فيما لو قورن هذا السبيل بالسبيل التقليدي المشيد قبل سنوات قليلة (١٧١٨م) .



الشكل ٧٦: - سبيل سلطان محمود في القاهرة نقلا عن كوست

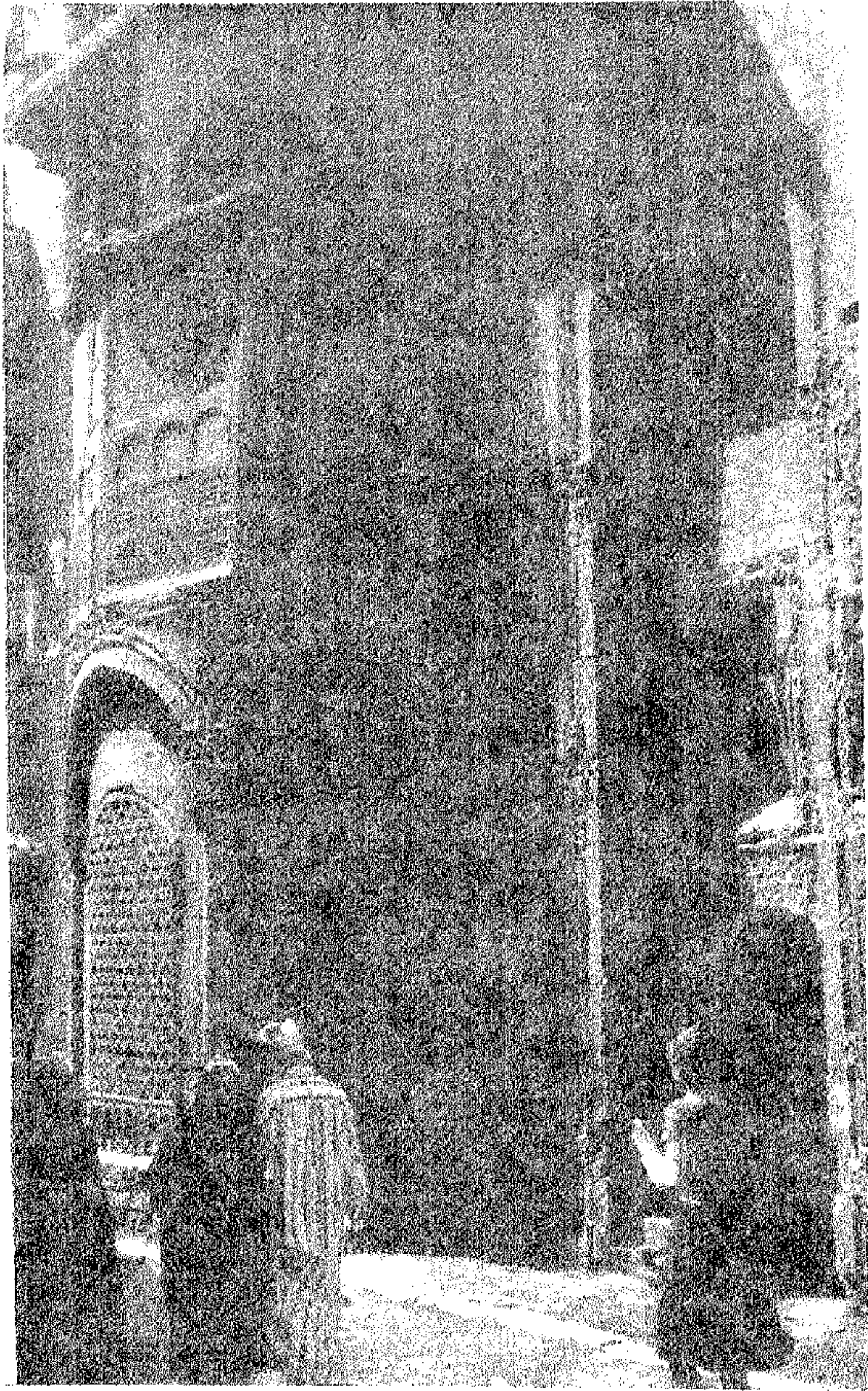
حقق هذا النوع الجديد من السبيل نجاحاً مشهوداً في القاهرة لأنه أصبح منذ منتصف القرن الثامن قدوة للسبل التي شيدت فيما بعد وصارت من أكثر المنشآت جاذبية في المدينة^(٤٩).

فعلى الرغم من أن سبيل إبراهيم كتحدا مستحفظان (١٧٥٣م) في حالة متهدمة الآن، ألا أن الرسم الذي تركه لنا الباحث باسكال كوست يتيح لنا فرصة الاستمتاع برشاقتة الأصيلته (زخرفة نفرة وبلاطات خزفيه)، ثم هناك سبيل السلطان مصطفى الذي يزهب بكسوة مرمرية متعددة الألوان (١٧٥٩م)، وسبيل رقية دودو (١٧٦٠م). أنظر مخطط القاهرة، المربع Q6). حيث وصلت زخارفه الى ذروة الباروكية، وسبيل نفيسة البيضاء المجاور لباب الزوالة (١٧٩٦م) وسبيل جامع جنبلات (١٧٩٧م)، الذي رسوماتهم موجودة في الكتاب (وصف مصر) وأخيرا وصف سبيل حسين الشعبي الذي يشكل نوعاً من ((الابتذال)) للسبيل نصف المستدير وذلك بسبب إندماجه في التراث المعماري المملوكي (نهاية القرن الثامن عشر).
أنظر خريطة القاهرة ، المربع F6 (٥٠) ..



الشكل ٧٧ : - سبيل رقية دودو في القاهرة

ومع هذا يرينا هذا السبيل أن مهندسي القاهرة كانوا قادرين على ابتكار وتطوير أشكال جديدة وجعلها في نهاية المطاف جزءا من التراث الوطني لقد تغير هذا الوضع



الشكل ٧٨ : - سبيل حسين الشعبي في القاهرة

فبيل نهاية القرن التاسع عشر، وذلك عندما بدأ إستيراد الاشكال الفنية الاجنبية وإعتمادهما دونها تحوير أو تبديل . فسبل الماء العديدة التي نشأت خلال فترة محمد علي الكبير ليست الا صوراً طبق الاصل عن سبل اسطنبول .

الخاتمة

على الرغم من التقييم السلبي لحصيلة الفترة العثمانية حتى في مجالي الفن والفكر، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل الانجازات التي تمت خلال أربعة قرون من التاريخ العثماني العربي المشترك. كما أن الجوانب السلبية للهيمنة العثمانية وكوارث نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يجب ألا تجعلنا نحط من شأن الماضي الذي ترك بصمات عميقة على المدن العربية.

إن النمو العمراني الشديد وصل بالمدينة العربية إلى قمم غير متوقعة، وعلى الرغم من ضآلة الإصالة في الخلق المعماري إلا أن المدينة العربية كانت ساحة تفاعلت في رحابها تيارات محلية واسطنبولية ومتوسطة مختلفة وانتجت منها مزيجاً أصيلاً. كان ذلك خلال القرون الأربعة من التاريخ «الحديث» الذي شهدت فيه المدينة العربية نمواً متطوراً، كما تكامل فيها النسيج العمراني والمظهر الزخرفي اللذان يحددان الآن مصطلح النظام العمراني العربي التقليدي.

وقد اكتمل هذا النضوج في الوقت الذي فتحت فيه الاساءات الكبيرة للقرن التاسع عشر والتحديات الجذرية للقرن العشرين فصلاً جديداً ومختلفاً كلياً في تاريخ ألف العام للمدينة العربية. ومن أجل هذه الأسباب وحدها ثمة أهمية لأن ننظر خلفنا، ونستعرض الماضي العثماني لتلك المدن.



تصویر الفصل الرابع

1. In his book on the history of the Arabs, Dominique Sourdel devotes only one page (out of 128) to these four centuries of Ottoman history, and one sentence sums up the tone of his appraisal: "The Arab regions subject to Turkish rule knew both an economic and intellectual stagnation that was not to end before the 19th century." Dominique Sourdel, *Histoire des Arabes* (Paris, 1976), 105.

2. Marcel Colombe, *La vie au Caire au XVIIIe siècle* (Cairo, 1951), 1.

3. Edmond Pauty, "Étude sur les monuments de l'Égypte de la période ottomane," *Comité de Conservation* 37 (Cairo, 1933-1935), 295.

4. In his excellent book, *A History of Ottoman Architecture* (London, 1971), G. Goodwin gives for the 'Ādiliyya of Aleppo (1555) the date of 1517, and he suggests for the Uṭmāniyya (1730) that of the sixteenth century (pp. 213 and 313).

5. From Edmond Pauty, *Les palais et les maisons d'époque musulmane au Caire* (Cairo, 1932), and *Les Hammams du Caire* (Cairo, 1933); especially see the article quoted in note 3 and his "L'Architecture au Caire depuis la conquête ottomane," *Bulletin de l'Institut Français d'Archéologie Orientale* 35 (1936-1937); L. Hauteceur and Gaston Wiet, *Les mosquées du Caire*, 2 vols. (Paris, 1932).

6. J. A. Williams, "The Monuments of Ottoman Cairo," in André Raymond, M. Rogers and M. Wahba, eds., *Colloque international sur l'histoire du Caire* (D.D.R., n.d.), 453-463; M. Rogers, "Qāhira," in *Encyclopédie de l'Islam*, 2d ed. (Leiden-Paris, 1978), IV, 442-461.

7. See the very judicious remark of J. A. Williams, "The Monuments," 453.

8. These figures do not take into account the palaces and houses.

9. Classified with the number 128. See Max van Berchem, *Matériaux pour un corpus* (Cairo and Paris, 1894), 602-603; E. Prisse d'Avennes, *L'Art arabe* (Paris, 1877), 126-127, 272, 276; E. Pauty, "Architecture," 13-14 (plan); L. Hauteceur and G. Wiet, *Mosquées*, I, 342-346; J. A. Williams, "The Monuments," 459; M. Rogers, "Qāhira," 455; G. Goodwin, *A History*, 312.

10. Jean Sauvaget, "Inventaire des monuments musulmans de la ville d'Alep," *Revue des Etudes Islamiques (REI)* (1931), no. 66, p. 99; G. Goodwin, *A History*, 202-203 (plan).

11. Kāmil al-Ġazzī, *Kitāb Nahr al-Dahab*, 3 vols. (Aleppo, 1342 H.), II, 111.

J. Sauvaget, "Inventaire," no. 63 (he gives the date of 1517, which is accepted by Goodwin).

12. H. Sauvaire, "Description de Damas," *Journal Asiatique* (1896), 253–281; M. Briggs, *Muhammadian Architecture* (Oxford, 1924), 136–137; Jean Sauvaget, *Les monuments historiques de Damas* (Beirut, 1932), no. 71, pp. 78–79; G. Goodwin, *A History*, 256–257, 291; A. Rihawi and E. Ouechek, "Les deux *Takiyya* de Damas" *Bulletin d'Etudes Orientales (BEO)* 28 (1975), 217–225 (plan).

13. A. Patricolo, "Compte rendu," in *Comité de Conservation* 32 (1915–1919), 176–177 (plan); L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 344–347; G. Goodwin, *A History*, 312; J. A. Williams, "The Monuments," 459; E. Pauty, "Architecture," 15.

14. H. Sauvaire, "Description," 260–261; J. Sauvaget, *Monuments*, no. 77, p. 83; Heinz Gaube, *Arabische Inschriften aus Syrien* (Beirut, 1978), 77, 81, 82.

15. K. Ġazzī, *Nahr*, II, 52; Albert Gabriel, "Les mosquées de Constantinople," *Syria* (1926), 371; J. Sauvaget, "Inventaire," no. 65.

16. J. Sauvaget, *Monuments*, no. 79, p. 86; H. Sauvaire, "Description," 262; H. Gaube, *Arabische Inschriften*, 89; G. Goodwin, *A History*, 300; Jean-Paul Pascual, *Damas à la fin du XVI^e siècle* (Damascus, 1983), 33–34, 97–99.

17. Van Berchem, *Matériaux*, 610; A. Patricolo, "Compte rendu," 177–178, 180–181 (plan); M. Briggs, *Muhammadian Architecture*, 139–140; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 342–343; E. Pauty, "Architecture," 16–17; J. A. Williams, "The Monuments," 459; G. Goodwin, *A History*, 312; M. Rogers, "Kāhira," 455–456; Hadāya Taymūr, "Ġāmi' al-Malika Šafiya," thesis, University of Cairo, 1977.

18. A. Devoulx, *Les édifices religieux de l'ancien Alger* (Algiers, 1870), 132, 140, 142; G. Colin, *Corpus des inscriptions arabes et turques* (Paris, 1901), 46, 50–59; Georges Marçais, *L'Architecture musulmane d'Occident* (Paris, 1954), 433–434; Pierre Boyer, *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française* (Paris, 1963), 74, 77; R. Dokali, *Les Mosquées de la période turque à Alger* (Algiers, 1974), 39–40 (plan).

19. G. Marçais, *L'Architecture*, 462–463; Slimane Mostafa Zbiss, *La Médina de Tunis* (Tunis, 1981), 20; G. Goodwin, *A History*, 358.

20. Rāḡib al-Ṭabbāḡ, *I'lām al-Nubalā*, 7 vols. (Aleppo, 1923–1926); K. Ġazzī, *Nahr*, II, 156–158; J. Sauvaget, "Inventaire," no. 73; A. Ṭalas, *al-Aṭār al-Islāmiyya fī Ḥalab* (Damascus, 1955), 136; J. Sauvaget, *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIX^e siècle*, 2 vols. (Paris, 1941), Album, pl. LXVIII (plan); H. Gaube, *Arabische*, 22–23; G. Goodwin, *A History*, 313.

21. H. Gaube, *Arabische*, no. 155, p. 82 (with a wrong date: 1106/1695); Karl K. Barbir, *Ottoman Rule in Damascus* (Princeton, 1980), 86–88.

22. A. Patricolo, "Compte rendu," 182–185 (plan); E. Pauty, "L'Architecture," 15; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 344, 347; J. A. Williams, "The Monuments," 459.

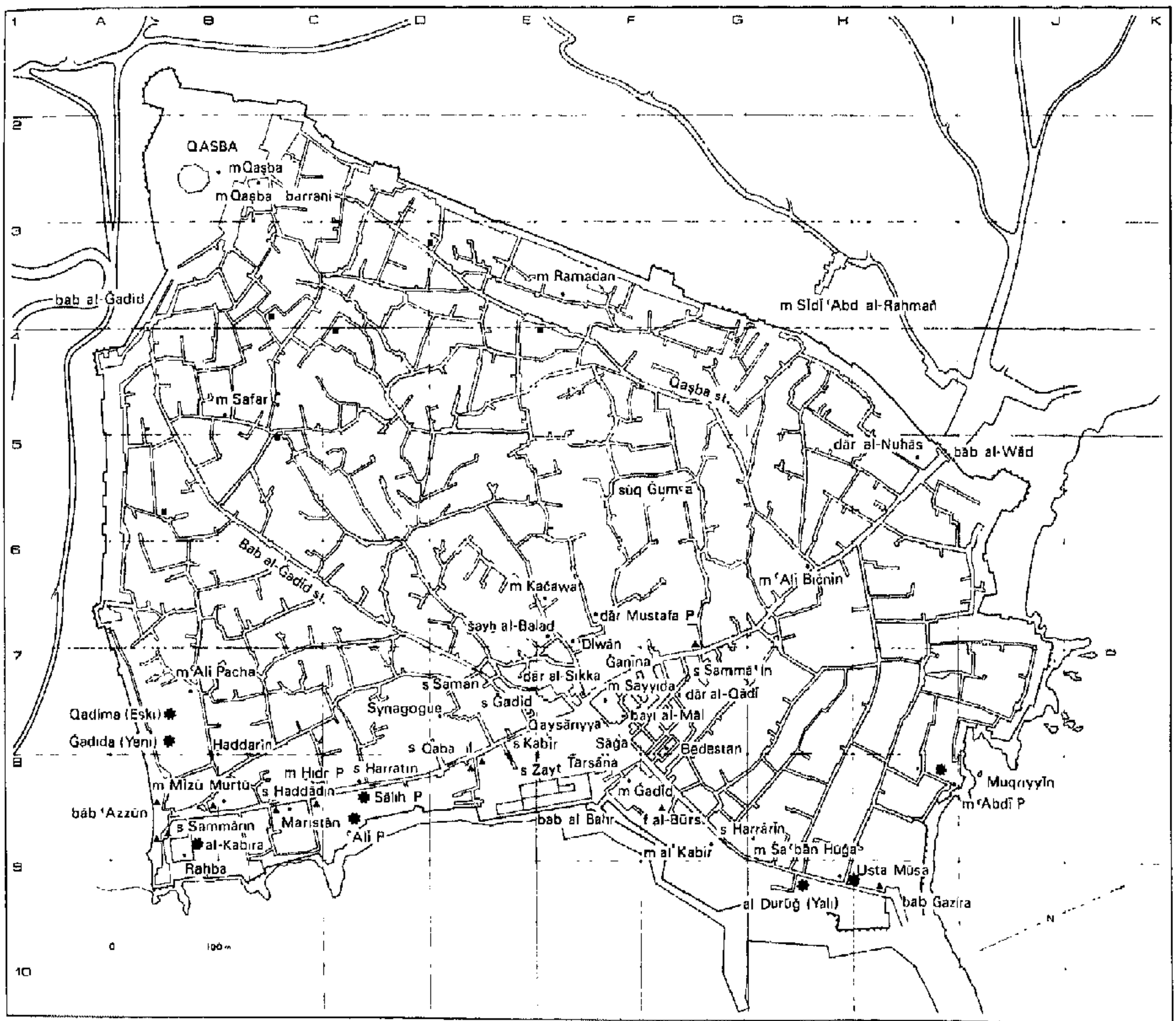
23. Pascal Coste made a drawing of this minaret in *Architecture arabe* (Paris 1839), pl. xxxvii.

24. J. A. Williams, "The Monuments," 454, 458.

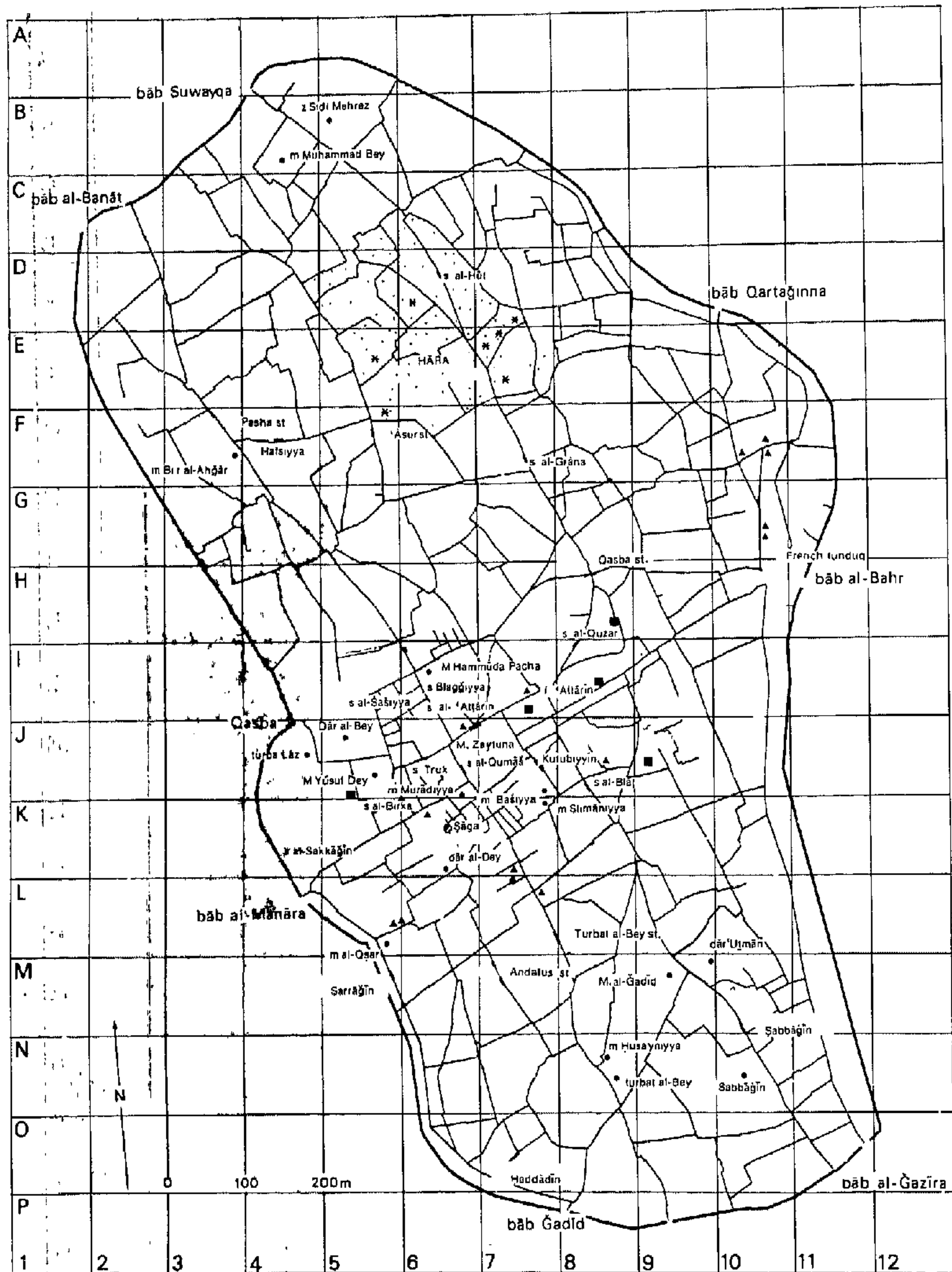
25. J. A. Williams, "The Monuments," 458.

26. See Abdul-Karim Rafeq, *The Province of Damascus. 1723–1783* (Beirut, 1966) 276, and Daniel Crecelius, *The Roots of Modern Egypt* (Chicago, 1981), 145–

27. M. Rogers, "Kāhira," 455, 458; J. A. Williams, "The Monuments," 454.
28. J. A. Williams, "The Monuments," 458; M. Rogers, "Kāhira," 455.
29. L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 351; E. Pauty, "L'Architecture," 3; J. A. Williams, "The Monuments," 454.
30. M. Rogers, "Kāhira," 456.
31. Classified with the number 135. Max Herz, "Appendice," in *Comité de Conservation* 23 (1906), 111, 120; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 344; E. Pauty, "Architecture," 12; J. A. Williams, "The Monuments," 456; M. Rogers, "Kāhira," 456.
32. Monument number 201. E. Prisse d'Avennes, *Art arabe*, 128–129, 267–268 (plan); van Bérchem, *Matériaux*, 612–613; M. Briggs, *Muhammadan Architecture*, 143–144; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 341, 346; E. Pauty, "L'Architecture," 11.
33. Monument number 264. L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, I, 341; J. A. Williams, "The Monuments," 460.
34. André Raymond, "Les constructions de l'Emir 'Abd al-Rahmān Kathudā au Caire," *Annales Islamologiques* 11 (1972).
35. Monument number 259. A. F. Mehren, "Description des Monuments du Caire," ms. (1869), 88–90; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 341; E. Pauty, "Architecture," 11.
36. Monument number 30. 'Alī Pacha Mubārak, *al-Hiṣṣat al-Ġadīda*, 20 vols. (Būlāq, 1888), II, 74; V, 110; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 344–345.
37. E. Pauty, "Architecture," 22.
38. Monument number 52. Max Herz, *Comité de Conservation* 19 (1902), 142, 144; M. Rogers, "Kāhira," 455; André Raymond, "Les fontaines publiques (*sabīl*) du Caire," *Annales Islamologiques* 15 (1979).
39. Monument number 21. M. Rogers, "Kāhira," 455; A. Raymond, "Les fontaines publiques," no. 85, p. 271.
40. J. A. Williams, "The Monuments," 457.
41. See J. A. Williams, "The Monuments," 456–457.
42. J. A. Williams, "The Monuments," 457.
43. M. Rogers, "Kāhira," 456.
44. M. Rogers, "Kāhira," 455.
45. G. Marçais, *L'Architecture*, 459–462 (plan); S. M. Zbiss, *Médina*, 19, 29, and "Portes, baies et façades datées de Tunis," *Cahiers des Arts et Techniques de l'Afrique du Nord* 6 (1960), 148; J. Revault, *Palais*, I, 93–117.
46. G. Marçais, *L'Architecture*, 462–463 (plan); S. M. Zbiss, *Médina*, 20–29, and "Portes," 148.
47. G. Marçais, *L'Architecture*, 464 (plan).
48. Monument number 308. A. F. Mehren, "Description," 56; van Bérchem, *Matériaux*, 624; A. Raymond, "Les fontaines publiques," no. 90, p. 273.
49. A total of seven *sabīl* in the new style out of 33 *sabīl* built between 1750 and 1798.
50. See A. Raymond, "Les fontaines publiques," no. 94, p. 275; no. 103, p. 279; no. 105, p. 279; no. 118, p. 284; no. 119, p. 284; no. 120, p. 284.



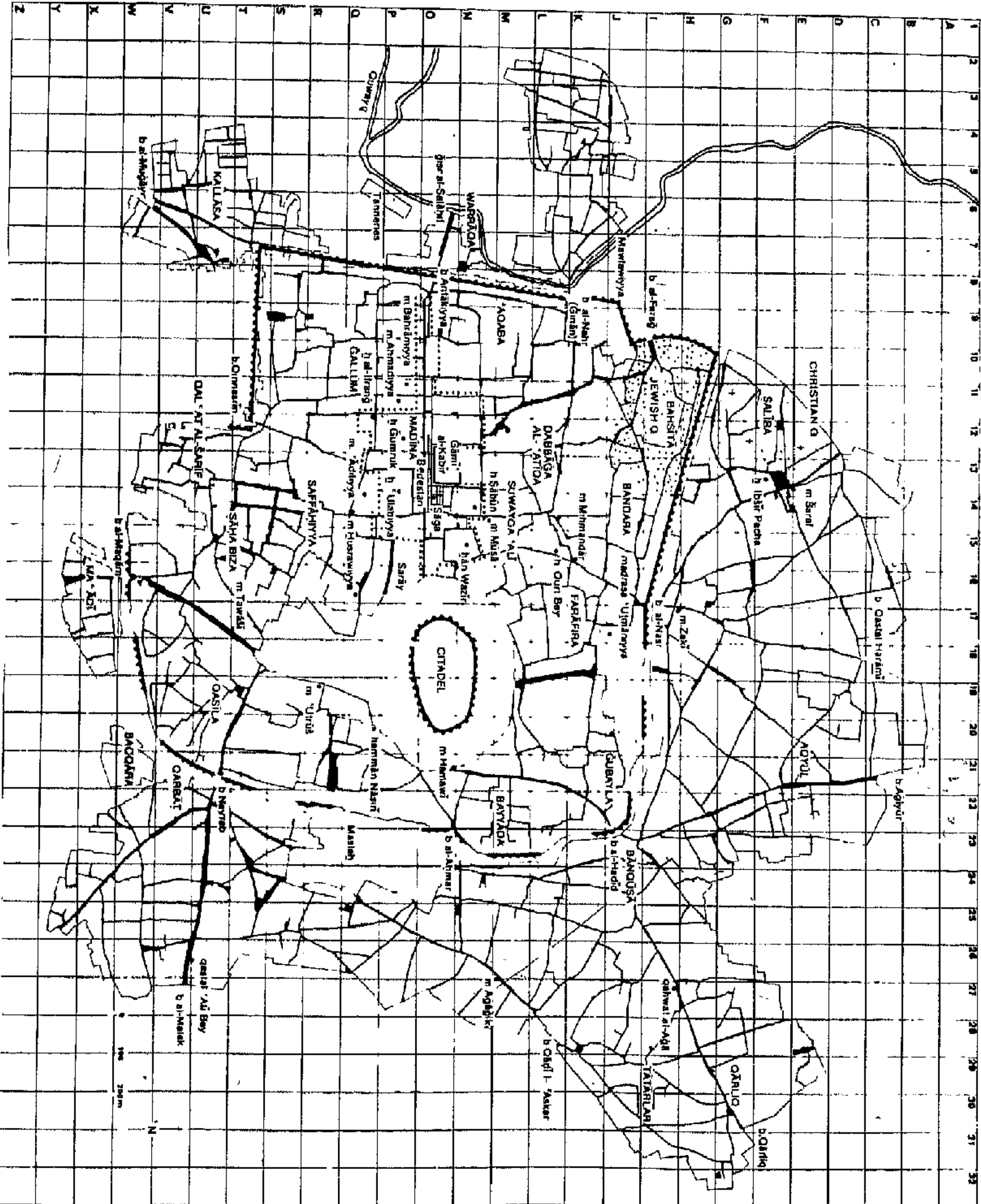
الشكل ٧٩ : - مصور مدينة الجزائر

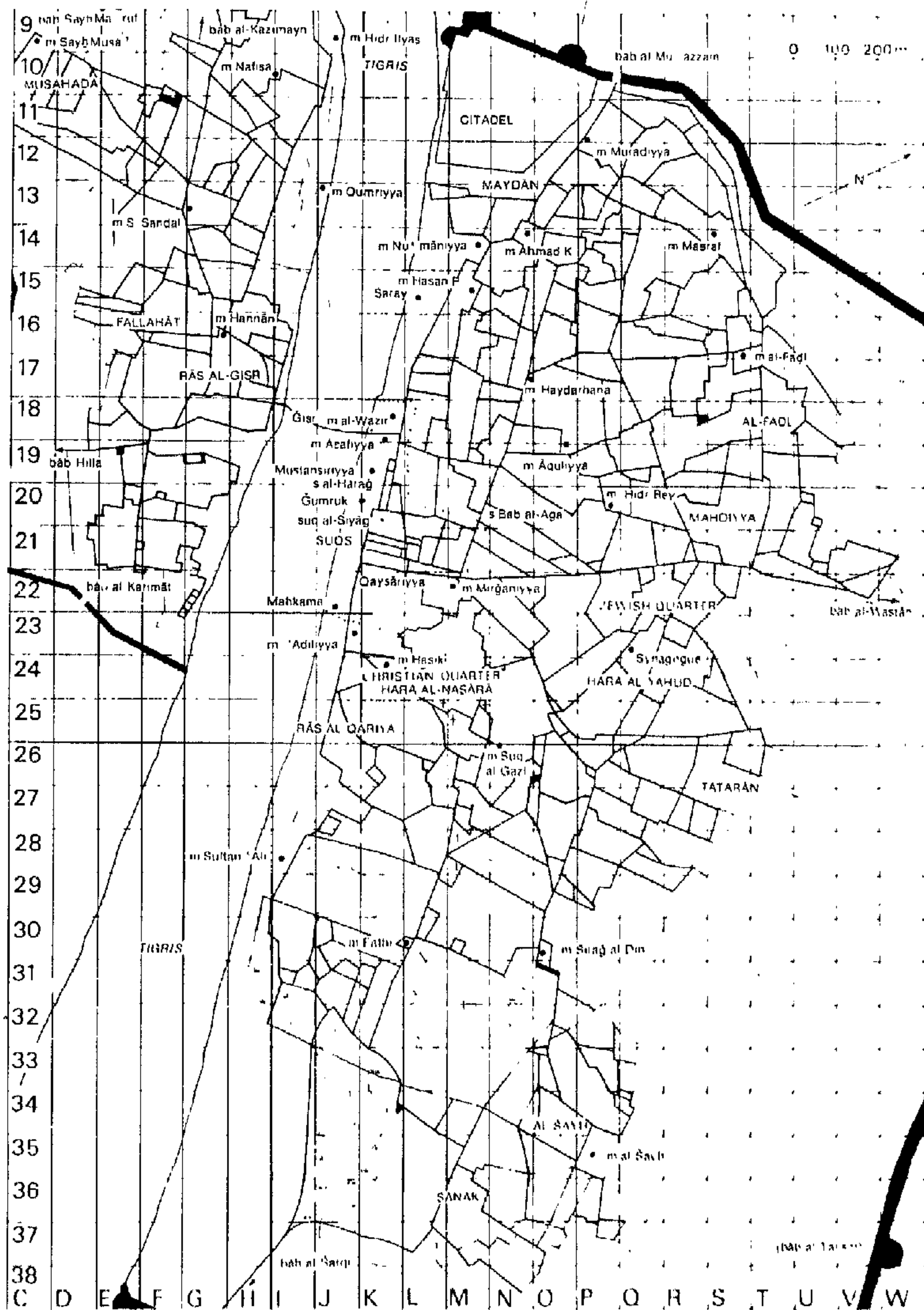


الشكل ٨٠ : - مصور مدينة تونس

The map shows the city of Baghdad, Iraq, with the Tigris River on the left and the Euphrates River on the right. The city is enclosed by a wall, and the central area is labeled 'CITADEL'. The map includes labels for various districts and landmarks, such as 'MASJID AL-QASAB', 'MASJID AL-KUBRA', 'MASJID AL-SALAM', 'MASJID AL-FARIDIS', 'MASJID AL-AMARA', 'MASJID AL-SAGIR', 'MASJID AL-KHAYR', 'MASJID AL-SALAM', 'MASJID AL-FARIDIS', 'MASJID AL-AMARA', 'MASJID AL-SAGIR', 'MASJID AL-KHAYR', 'MASJID AL-SALAM', 'MASJID AL-FARIDIS', 'MASJID AL-AMARA', 'MASJID AL-SAGIR', 'MASJID AL-KHAYR'. The map also shows the city's layout, including streets, buildings, and the city walls. The map is titled 'BAGHDAD' at the top center.

३३.





الشكل ٨٥ : -مصور مدينة بغداد

ملامح مختارة

- Abdel Nour, Antoine. *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe–XVIIIe siècle)*. Beirut, 1982.
- Abu-Lughod, Janet L. *Cairo*. Princeton, 1971.
- Bouhdiba, A., and Chevallier, D., eds. *La ville arabe dans l'Islam*. Tunis, 1982.
- Boyer, Pierre. *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*. Paris, 1963.
- Braude, B., and Lewis, B., eds. *Christians and Jews in the Ottoman Empire*. 2 vols. New York, 1982.
- Brown, L. Carl, ed. *From Madina to Metropolis*. Princeton, 1973.
- Brunschvig, Robert. "Urbanisme médiéval et droit musulman." *Revue des Etudes Islamiques* (1947): 127–155.
- Caillé, J. *La ville de Rabat jusqu'au Protectorat français. Histoire et Archéologie*. 3 vols. Paris, 1949.
- Chevallier, Dominique, ed. *L'Espace social de la ville arabe*. Paris, 1979.
- Clerget, Marcel. *Le Caire*. 2 vols. Cairo, 1934.
- Cohen, Amnon, and Lewis, Bernard. *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century*. Princeton, 1978.
- Daoulatli, Abdelaziz. *Tunis sous les Hafssides*. Tunis, 1976.
- Deverdun, Gaston. *Marrakech des origines à 1912*. 2 vols. Rabat, 1959.
- Duri, A. A. "Baghdād." In *Encyclopédie de l'Islam*. 2d ed. Leyde-Paris, 1960. I, 921–936.
- Elisséeff, Nikita. "Dimashq." In *Encyclopédie de l'Islam*. 2d ed. Leyde-Paris, 1965. II, 286–300.
- Garcin, Jean-Claude. *Un centre musulman de la Haute-Egypte médiévale: Qūs*. Cairo, 1976.

- Garcin, Jean-Claude; Maury, Bernard; Revault, Jacques; and Zakariya, Mōna. *Palais et maisons du Caire, I, Epoque mamelouke*. Paris, 1982.
- Gaube, Heinz. *Iranian Cities*. New York, 1979.
- Gaube, Heinz, and Wirth, Eugen. *Der Bazar von Isfahan*. Wiesbaden, 1978.
- Genabi, (al-), Hashim K. N. *Der Suq (Bazar) von Bagdad*. Erlangen, 1976.
- Grabar, Oleg. "The Architecture of the Middle Eastern City from Past to Present: The Case of the Mosque." In *Middle Eastern Cities*, ed. I. Lapidus. Berkeley, 1969. 26–46.
- Hourani, A. H., and Stern, S., eds. *The Islamic City*. Oxford, 1970.
- Johansen, Baber. "The All-Embracing Town and Its Mosques." *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 32, no. 2 (1981).
- Lane, Edward W. *Manners and Customs of the Modern Egyptians*. Rev. ed. London, 1954.
- Lapidus, Ira M., ed. *Middle Eastern Cities*. Berkeley, 1969.
- . *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge, Mass., 1967.
- Lespès, René. *Alger*. Paris, 1930.
- Le Tourneau, Roger. *Fès avant le Protectorat*. Casablanca and Paris, 1949.
- . *Les villes musulmanes de l'Afrique du Nord*. Algiers, 1957.
- Lézine, Alexandre. *Deux villes d'Ifriqiya*. Paris, 1971.
- Mantran, Robert. *Istanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle*. Paris, 1962.
- Marçais, Georges. "L'Urbanisme musulman." In *Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'Occident musulman*. 2 vols. Algiers, 1957. I, 211–231.
- Marçais, William. "L'Islamisme et la vie urbaine." In *Articles et conférences*. Paris, 1961.
- Massignon, Louis. *Mission en Mésopotamie (1907–1908)*. 2 vols. Cairo, 1912.
- Maury, Bernard; Raymond, André; Revault, Jacques; and Zakariya, Mona. *Palais et maisons du Caire, II, Epoque ottomane*. Paris, 1983.
- Rafeq, Abdul-Karim. *The Province of Damascus. 1723–1783*. Beirut, 1966.
- Ra'ūf, 'Imād. *al-Mawṣil fī l-ṣaḥd al-ʿuṭmānī*. Al-Nağaf, Iraq, 1975.
- Raymond, André. *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle*. 2 vols. Damascus, 1974.

الفهرس

.....	الفصل الاول:
.....	الامبرطورية العثمانية والعواصم العربية ٧
.....	الفصل الثاني:
.....	مراكز المدينة
.....	الفصل الثالث
.....	الاحياء السكنية
.....	الفصل الرابع:
.....	الفن السلطاني والتراث المحلي
.....	الخاتمة

تعريف بالمعرب

مواليد دير الزور ١٩٣٨ ، خريج
جامعة هومبولت بالمانيا الديمقراطية
بدرجة ماجستير في الآثار الاسلامية
وتاريخ الفن .

يعمل في المديرية العامة للآثار
والمتاحف منذ ١٩٦٣ ومحاضر في
جامعة دمشق (كلية الفنون ، كلية
الهندسة ، وكلية الآداب) بين
١٩٦٣ و ١٩٨١ ، محاضر في جامعة
لوس انجلوس - كاليفورنيا ١٩٨١ ،
محاضر متجول في جامعات
نيويورك ، ييل ، أوهايو ، اريزونا ،
سان دييغو ، فيلادلفيا ، هاواي ،
مونتريال ، تورنتو (١٩٧٩) ، محاضر
في جامعة الملك سعود بالرياض -
١٩٨٢ / ١٩٨٣ محاضر في جامعة
روما - ١٩٨١ .

مؤلف أبحاث في آثار القطر
العربي السوري في المجلات العلمية
الاختصاصية في سورية وفي المانيا
الاتحادية والمانيا الديمقراطية ،
وبريطانيا وفرنسا / والولايات
المتحدة .

- حائز على جائزة المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم في الترجمة
١٩٨٤ .

تعريف بالمؤلف

اندريه ريمون من أعلام
المستشرقين الافرنسيين المحدثين .
تخرج من السوربون ومن جامعة
اكسفورد في التاريخ العربي
الاسلامي .

زاول التدريس في جامعتي
بوردو وتونس ثم عمل في المعهد
العلمي الافرنسي للدراسات العربية
في القاهرة وانتقل مديراً للمعهد
العلمي الافرنسي للدراسات العربية
في دمشق . وكان عضواً فعالاً في الهيئة
الدولية لحماية آثار مدينة دمشق .

يعمل منذ سنوات استاذاً
للتاريخ الاسلامي في جامعة إكس
بفرنسا .

يتميز في أبحاثه بحبه للتراث
العربي الاسلامي والنظرة الموضوعية
والتأكيد على الدور العربي في
صناعة الحضارة وعلى الأثر
الاقتصادي في التطور الحضاري .

صدر للمعرب

تاريخ الشرق الأدنى القديم

تأليف انطوان مورتفات

تعريب توفيق ساليان وعلي أبو عساف وقاسم طوير

دار الفكر - دمشق ١٩٦٧

مواقع التنقيب الأثري في سورية

تأليف هارتموت كونه

تعريب قاسم طوير وأسماء محمود

منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف

الآثار الإسلامية في مدينة دمشق

تأليف كارل واتسنجر

وكارل واتسنجر

تعريب قاسم طوير

دار المجد ١٩٨٤

إيلا أقدم مملكة عامرة في سورية

تأليف بالومانيه

تعريب قاسم طوير

منشورات جامعة روما ١٩٧٨

الوحدة الحضارية في بلاد الشام

(آثار ما قبل التاريخ)

تأليف جاك كوفان

تعريب قاسم طوير

دار المجد - دمشق ١٩٨٤

مملكة إيلا وعلاقاتها الدولية في الألف

الثالث ق. م

تأليف بالومانيه

منشورات جامعة روما ١٩٨٢

ملري - أكبر حاضرة في سورية

تأليف اينغا شتر ومينغر

تعريب قاسم طوير

منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف

دمشق ١٩٨٣

إيلا - عبلاء

تأليف مجموعة من العلماء

تعريب: قاسم طوير

دار المجد دمشق ١٩٨٤

حكايات وأساطير من عالم الشرق القديم

تأليف هاينز كرايسك

تعريب قاسم طوير

منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي

دمشق ١٩٨٣

آثار سورية القديمة

تأليف مورست كلينكل

تعريب قاسم طوير

منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي -

دمشق ١٩٨٥

الاختتام الأسطواني في سورية

تأليف هارتموت كونه

تعريب قاسم طوير وعلي أبو عساف

منشورات معهد العلاقات الخارجية -

شتوتنارت ألمانيا الاتحادية ١٩٨٣

العواصم العربية في الفترة العثمانية

تأليف أندريه ريسون

تعريب قاسم طوير

دار المجد - دمشق ١٩٨٦

إيلا

تأليف قاسم طوير

منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف

دمشق ١٩٨٢

يصدر قريباً

أساطير وحكايات حثية

إعداد ليانا، بيت

تعريب قاسم طوير

Bibliotheca Alexandrina



0708038

